النظرية اللغوية

في التراث العربي

تأليف

أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم

أستاذ العربية والدراسات النحوية واللغوية

دار العلوم – جامعة القاهرة

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر

هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٠٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)

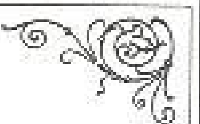
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

النظرية اللغوية في التراث العربي



جهات النظرية المعجمية

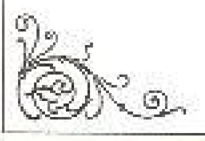
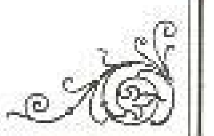
ويشتمل على مدخل وأربعة مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم أولية .

المبحث الثاني : نظريات الجمع والتصنيف المعجميين والتحليل الدلالي .

المبحث الثالث : نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية .

المبحث الرابع : نظريات التركيب المعجمي العام في النظرية العربية .

مداخل

بين يدي الفصل :

قامت فكرة هذا الفصل من أمرين ؛ إذ يرد لأمرين ، هما :

– تحقيق البُعْدِ المعجمي لبعض المصطلحات التي إذا أطلقت فُهِمَتْ على أنها مجرد مصطلحات نحوية خالصة أو على أقصى تقدير مصطلحات نحوية صرفية ، وذلك مثل مصطلحات اللهجة والضرورة والشذوذ التي ينظر إليها اللغويون حين يصادفونها في المعجم كما لو كانت مصطلحات نحوية تسربت إلى الدرس المعجمي مع أنها ترد في المعجم على نحو خاص يضيف لها بُعْدًا لا يقوم لها في الدرسين الصرفي والنحوي وسوف يبين البحث البُعْد المعجمي لهذه المصطلحات في المبحث الثاني الخاص بنظريات الجمع والتصنيف المعجميَّيْنِ والتحليل الدلالي .

– استكمال بحث سابق عن « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » (١) الذي يعد إحدى جهات النظرية المعجمية فقد دعت دراسة التركيب العام للمعجم الذي يعد من أبرز جهات النظرية المعجمية إلى مراجعة مختلف الجهات التي تتحقق فيها النظرية المعجمية والتي لم ترد على نحو بارز في البحث المتقدم .

أما موضوع الدراسة فهو معالجة ما قدمه لغويونا العرب القدامى من تصورات وفروض تتصل بكل من جمع المادة المعجمية وتصنيفها وتحليلها الدلالي والتركيب أو البناء العام للمعجم اللغوي الذي اصطنعوه . وهو يُطَوِّفُ بذلك بمختلف جهات النظرية المعجمية العامة التي لا تقتصر ، بطبيعة الحال ، على جهة واحدة من هذه الجهات دون غيرها .

يعني ذلك : أن البحث محاولة لبيان مختلف جهات النظرية المعجمية ، ومن ذلك : الإجابة على سؤال ، ما إذا كان المعجميون العرب قد رَكَّبُوا المعجم تركيبًا عامًّا متماسكًا

---

(١) تمّ تقديم بحث « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » إلى مؤتمر « الدلالة المعجمية » الذي نظمته جمعية المعجمية العربية بتونس ٣ – ٦ مايو ٢٠٠٢م .

أم لا ؟ وما إذا كانوا قد استنبطوا في تركيبهم للمعجم وحدات مختلفة المستوى تبدأ بالكلمات وتنتهي بوحدة المعجم نفسه أم أنهم قد اقتصروا على وحدة معجمية صغرى هي الكلمة ووحدة معجمية كبرى هي المعجم ذاته . كما يفيد ذلك أن البحث من ناحية أخرى مراجعة لمصطلحات لغوية عامة قُصِرَتْ على الرغم من عموميتها لمختلف فروع الدرس اللغوي على الدرسَينْ الصرفي والنحوي فحسب دون وقوف على توظيف لغويينا لها في الدرس المعجمي ، أي أنه من ناحية أخرى قراءة لبعض الأفكار المعجمية أملًا في تعميقها على نحو يتناسب مع ما ينبغي أن يستفاد منها ، فإذا كانت غير جديدة في ذاتها فإن قراءتها على نحو خاص يمثل الجديد فيها .

وتلزم الإشارة إلى أنه قد تناولت مجموعة غير قليلة من الدراسات الجادة كثيرًا من زوايا النظرية المعجمية عند العرب التي تُعَدُّ من الإسهامات البارزة في عمل اللغويين العرب القدامى ويمكن مراجعة أبرزها في هامش الفصل الحالي [١] .

● **طبيعة المعجم ومشكلته :**

يقرر اللغويون أن المعجم « قائمة بمفردات اللغة أو مورفيماتها » [٢] أو بتعبير بلومفيلد « المخزون الكلي لمورفيمات اللغة » [٣] . وليس ثمة اختلاف جوهري [٤] حول هذا الأمر في معاجم المصطلحات [٥] أو المراجع اللغوية [٦] الأخرى . وقد ناقشت دراسات

---

(١) الحمزاوي ، د. محمد رشاد (١٩٩٤) « الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية : مشروع قراءة » وبن مراد ، إبراهيم (١٩٩٤) « مقدمة لنظرية المعجم » ، والجيلاني ، حلام (١٩٩٤) « المعجم العربي بين المدارسية والنظرياتية » ، والدريسي فرحات (١٩٩٤) « حول نظامية المعجم » ، مجلة المعجمية ، ع ٩ - ١٠ ، ص ص ١١ - ٢٨ و٢٩ - ٨١ و١٠٥ - ١٢٨ و١٤١ - ١٥٤ على الترتيب .

(٢) Sproat, Richard (1992) "Lexicon in Formal Grammar", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 2, New York and Oxford: Oxford University Press, p.335, Pei, Mario (1966) Glossary of Linguistic Terminology, New York and London: Columbia University Press, p. 147.

(٣) Bloomfield, (1933 [1969]) Language, p. 133, Hamp, Eric P. (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage 1925 - 1950, USA: Spectrum Publishers, p. 38.

(٤) لا يتصل الخلاف بحقيقة كونه قائمة وإنما يدور مثلًا حول إدراج مورفيمات اللغة المقيدة والأعلام وغير ذلك انظر: Rey, Alain (1986) "Lexicon", edited in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, p. 451.

(٥) يمكن أن نراجع مثلًا Crystal, (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 108

(٦) من ذلك مثلًا : Trask, R. L. (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 159, Chalker, & Weiner, (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p.225.

معجمية عربية معاصرة هذا الأمر وانتهى أكثرها إلى ذلك [١] . ويمثل صدى هذه الرؤية البنيوية في درسنا المعاصر حديث بعض الدراسات عن غياب النظام عن المعجم وافتقاده العلاقات العضوية بين كلماته وعدم صلاحيته للجدولة [٢] . وقد تتبع بعض الدارسين مسألة نفي النظام عن المعجم في الدرسين الغربي والعربي [٣] بما لا يحتاج إلى مزيد . ويرجع تصوُّر درسنا العربي للمعجم على أنه قائمة إلى عدم وجود نصوص معجمية تنظيرية في تراثنا فأكثر جهوده المعجمية تطبيقية تتمثل في معاجم مقدماتها فقيرة في بيان النظرية المعجمية عندنا ، كما أن النصوص اللغوية العامة أشد فقرًا في بيان ذلك . ولا بد ، من ثَمّ ، من تجريد النظرية المعجمية من هذا الركام المعجمي الضخم .

وتعني فكرة كون المعجم قائمة بمفردات اللغة انتفاء الأقيسة والقوانين والقواعد التي تحكم هذه المفردات ، وهو ما يعبر عنه اللغويون بعدم قياسية المعجم على خلاف غيره من فروع الدرس اللغوي ، فهو على ما يقول بعضهم : « ملحق في الحقيقة للنحو ؛ لأنه يمثل قائمة بغير القياسيات irregularities الأساسية » [٤] . أي أننا لا نستطيع أن نعرف معنى كلمة أو مورفيم لغوي إلا إذا كنا قد اكتسبناها من قبل [٥] .

ويلخص التقابل بين المعجم والدلالة من جهة وغيرهما من فروع الدرس اللغوي من جهة أخرى المشكلة أو التحدي القائم الذي يواجه المعجميين .

كما يطرح كون المعجم قائمة يغيب عنها القياس والقواعد أسئلة عن البنية والنظام والنظرية والمنهج وغير ذلك مما يتصل بالعلوم ؛ إذْ وَضْعُ المعجم هذا يجعله مخالفًا للعلوم التي تقوم أول ما تقوم على النظريات ، وتعني برصد الأنظمة ودراسة الظواهر بالإضافة إلى تسجيلها للبينات المختلفة . لقد دعا هذا الأمر اللغويين إلى التساؤل : هل ثمة بنية للمعجم ونظام لمفرداته أم لا ؟ وهل ثمة نظرية تقوم على رصد هذا النظام ؟ تقرر بعض الدراسات في ذلك أن كلًّا من المعجم وعلم الدلالة الذي يتصل به « ما زالا يستعصيان على المحاولات الرامية إلى إخضاعهما إلى بنية أو نظام مثلما هو الشأن في العلوم

---

(١) انظر : السيد ، د. داود حلمي (١٩٨٧) المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، الكويت : نشر جامعة الكويت ، ط ١ ، ص ١٠ .

(٢) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ص ٣١٤ - ٣١٥ ، ط١ صص ٣١٤- ٣١٥ .

(٣) ابن مراد (١٩٩٤) « مقدمة لنظرية المعجم » ، مجلة المعجمية ، ع ٩ - ١٠ ؛ ص ص ٣٢ - ٥٨ .

(٤) Bloomfield (1933 [1969]) Language, 274.

(٥) Ibid., p. 27.

الصحيحة وبعض العلوم اللسانية والإنسانية » [١] .

ويعني ذلك : أن اللغويين قد قابلوا بين علوم الأصوات والصرف والنحو من جهة ، وبين وعلمَي الدلالة والمعجم من جهة أخرى على أساس قيام الأنظمة في الأولى وغيابها عن الثانية . وقد انبنى على ذلك ، أيضًا فهم مصطلحات مثل اللهجات والضرورة والشذوذ كما لو كانت مصطلحات نحوية تسربت إلى الدرس المعجمي مع أنها ترد في المعجم على نحو خاص يضيف لها بُعْدًا لا يقوم لها في الدرسين الصرفي والنحوي ، وسوف يبين البحث البُعْد المعجمي لهذه المصطلحات في حديثه عن نظريات الجمع والتصنيف المعجميَّيْن في المبحث الثاني .

وعلى الرغم من هذا الوضع طرح اللغويون دراسات معجمية تحاول تقديم نظرية للمعجم ؛ فقد « أنشأ الدرس التطبيقي المكثف للمعاجم علمين يتصلان بالمعجم ، هما : Lexicography و Lexicology : يُعْنَى Lexicography بتصنيف المعجم واستخدامه ... ويُعْنَى Lexicology بالدراسة التنظيرية الموحدة لمعاجم الوحدات اللغوية على المستويين الدلالي والنحوي » [٢] .

والحقيقة أن البحث يرى بخصوص النظام والنظرية المعجميين ما يلي :

– أن سبب القول بانتفاء النظام عن المعجم هو بحث اللغويين في المعجم عن النظام الصرفي للغة ، وليس النظام المعجمي ، ولو أنهم فرقوا بين النظامين المعجمي والصرفي للغة لما نفوا عن المعجم النظام . إن قول بلومفيلد بأن المعجم « ملحق للنحو لأنه يمثل قائمة بغير القياسيات irregularities الأساسية » [٣] يفيد بحثه عن النظام الصرفي للغة ، وهو ما يتضح ، كذلك ، في حديث الأستاذ الدكتور تمام حسان عن افتقاد المعجم للعلاقات العضوية بين كلماته وعدم صلاحيته للجدولة [٤] ؛ إذ ليست الجداول إلا التصريفات القياسية لكلمات اللغة .

وسوف يُبَيِّنُ البحث الحالي في المبحث الثالث الخاص بالتركيب المعجمي طبيعة النظام المعجمي الذي يرى قيامه في اللغة ، ويرى مخالفته بطبيعة الحال عن النظام

(١) الحمزاوي ، د. محمد رشاد (١٩٩١) « من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح للمعجم بنية ونظاما » ، نُشِرَ في المعجم العربي : إشكالات ومقاربات ، تونس : بيت الحكمة ، ص ٣٠٩ .

(٢) 'čuk, Igor Mel, (1992) "Lexicon: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford: Oxford University press, Vol. 2, p. 333.

(٣) Bloomfield (1933 [1969]) Language, p. 274.

(٤) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ص ٣١٤ - ٣١٥ .

الصرفي لها .

– أن الحديث عن النظرية يستلزم التسليم بقيام النظام ؛ إذ ليست النظرية أكثر من الفروض التي يقدمها العلماء لتحديد نظام ما أو وصفه أو تفسيره . وليس ثَمَّة نظرية للمعجم ما لم يكن هناك نظام له . ويعني ذلك ببساطة أن محاولات البحث عن النظرية في المعجم لن تتم على نحو كامل وناضج ما لم تصدر عن وعي دقيق بأبعاد النظام الذي تقوم النظرية ضبطًا له ووصفًا وبيانًا وتفسيرًا .

يحاول هذا البحث قراءة النظرية المعجمية العربية في مختلف تطبيقاتها المتصلة بكل من التصنيف المعجمي والتحليل الدلالي كما يقف بشكل أساسي مع تطبيقات النظرية المعجمية المتصلة ببنية المعجم والعلاقة بين البنيتين المعجمية والدلالية للغة ونوعَي البنية المعجمية .

● **الظاهرة المعجمية وصعوبات دراستها :**

يرصد المعجم كلمات اللغة ومورفيماتها تسجيلاً للجانب الدلالي للغة . وهو بذلك يتصل أول ما يتصل بالجانب الدلالي للغة ، أي أن الظاهرة المعجمية دلالية في جوهرها . وهذا ما يفيده تصنيف علم الدلالة إلى علم دلالة معجمي وعلم دلالة تركيبي [١] . كما يورثه هذا مشكلات الدلالة المختلفة ، وأبرزها تجريدية ظاهرة الدلالة ، وعدم اقتصار الظاهرة على مستوى لغوي معين ؛ فالدلالة صوتية وصرفية ونحوية وغياب البناء الكلي العام للظاهرة ، وهو ما يريد أن يناقشه البحث بصفة رئيسية .

وفيما يلي مناقشة لمشكلات الدلالة وصعوبات دراستها .

– **تجريديتها** : تمثل الدلالة أحد مستويَي اللغة أو أحد وجهيها . ويقوم التقابل بين الشكل والدلالة في كون أولهما ماديًا قابلاً للإدراك بإحدى الحواس ، وكون الآخر ، وهو الدلالة ، غير مادي ، أو تجريديًا يُتَصَوَّرُ بالعقل ولا يُدْرَك بالحواس . وقَدْ أَثْرَتْ هذه التجريدية التي تتصف بها الدلالة الدرس الدلالي بعشرات من الفروض والنظريات التي قدمت لتحديد المعنى [٢] .

---

(١) Ladusaw, William A. (1986) "Semantic Theory", Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 90.

(٢) يمكن أن نقف على إحصاء واسع جدًا وتصنيف شامل لهذه الفروض والنظريات في عدد من مداخل كتبها جيرزي بيلز Jerzy Pelz في القاموس الموسوعي للسيميوطيقا ، وذلك على النحو التالي : Pelz, Jerzy =

ويمثل كون الدلالة شيئًا مجردًا غير مادي أحد أسباب صعوبة دراستها ؛ إذ لا نملك آلة تمكننا من اختبار تصوراتنا عنها . وبحسبنا أن نتذكر أن كونها شيئًا مجردًا غير مادي قد جعل مواقف اللغويين البنيويين « عن دور الدلالة الخاص في اللغويات تغطي مدى واسعًا » [١] ؛ فقد ترددوا بين الاهتمام بالمعجم والتركيب الدلالي [٢] ، والتعهد بإرجاء الدلالة [٣] أو إقصائها عن اللغويات تمامًا [٤] عند من رأى منهم اللغة « مجرد مخزون من المورفيمات والترتيبات التي تظهر فيها » [٥] ، « فصار النحو تشكيلًا شكليًا يُرى موضوعًا سابقًا ومستقلًا لا وسيلة لتحقيق شيء » [٦] ، وكان أمثلهم طريقًا من رأى المعنى طريقًا مختصرة للوصول إلى ما يوصل إليه بتحليل توزيعي [٧] .

– عدم استقلالها بمستوى لغوي واحد كما هو الشأن مع فروع اللغة الأخرى ؛ إذ يستقل علم الأصوات بمستوى الأصوات ، والفونولوجي بمستوى المقاطع ، وعلم الصرف بمستوى الكلمات ، وعلم النحو بمستوى الجمل ، وعلم لغة النص بمستوى النصوص . إن الدلالة على العكس من كل ذلك ترد في مستويات اللغة المختلفة ؛ حيث يرد من أنواع المعنى : المعنى المعجمي والمعنى النحوي أو التركيبي والمعنى الصوتي والمعنى

= (1986) "Meaning", in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, edited by Thomas A. Sebeok (g.e.) Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 497 - 57, "Meaning, associationist theories of ", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, pp. 507 - 10, "Meaning, Pragmaticist theories of", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 511 - 20, and "Meaning, Stimulus Response theories of", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, edited by Thomas A. S Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 520 - 3.

(١) Fought, John G. (1995) "American Structuralism", in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Pergamon, p. 303.

(٢) Joos, M. (1958) "Semiology: A Linguistic theory of meaning", in Studies in Linguistics 13, pp. 53 - 70.

(٣) Hill, A. A. (1958) Introduction to Linguistic Structure: from Sound to Sentence in English, New York: Harcourt Brace, P. 3.

(٤) Trager G. L. & Smith, H. L. (1951) "An Outline of English StructureÂ, Studies in Linguistics, Occasional Papers 3, Oklahoma: Oklahoma Press.

(٥) Hockett, (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 137.

(٦) Mathews, P. H. (1986) Distributional Syntax, Studies in the History of Western Linguistics, edited by Theodora Bynon & F. R. Palmer, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 245 - 246.

(٧) Bloch, B. (1953) "Contrast", Language 29, pp. 59 - 61.

الفونولوجي[١] ... إلخ . ويعني ذلك أن تقديم تركيب دلالي للغة يستلزم التنقل بين هذه المستويات المختلفة من اللغة التي تتحرك فيها الدلالة .

- عدم وضوح البناء الكلي للظاهرة أو عدم وضوح الارتباط بين وحدتين كبرى وصغرى كما هو الأمر مع الفروع اللغوية الأخرى ؛ إذ يرتبط علم الأصوات بوحدة الصوت بوصفه وحدة كبرى ، ووحدة السمة الصوتية بوصفها وحدة صغرى ، وكذلك يرتبط الفونولوجي بوحدة المقطع بوصفه وحدة كبرى له ، والصوت بوصفه وحدة صغرى له ، وهكذا دواليك . ولا شك أن هذا الأمر هو الذي أتاح لهذه العلوم تركيبًا خاصًا بها ومنع بالتالي ورود تركيب للدلالة على ما سنبين في الحديث عن التركيب فيما بعد .

(١) Crystal, (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 191.

المبحث الأول : مفاهيم أولية

نحتاج قبل تقديم التطبيقات المختلفة للنظرية المعجمية في التراث العربي أن نُبَيِّنَ النطاق الذي تقع النظرية المعجمية في إطاره ، وأن نحدد بعض ما يحتاج إلى تحديد من مفاهيم مثل نطاق النظرية المعجمية ومفهومَيْ التركيب والنظام والعلاقة بينهما ونماذج النظرية التصنيفية ونماذج التركيب المعجمي الغربية وتركيب المعجم . وفيما يلي بيان ذلك :

١ - نطاق النظرية المعجمية :

يهتم علماء كل علم بتحديد موضوع نظرياتهم فهم في الدرس النحوي ، مثلًا ، « يتفقون بعامة على أن الحديث عن الفروق بين السلاسل الصحيحة نحويًا و السلاسل غير الصحيحة نحويًا أو تعيين مقياس متدرج للصحة النحوية للسلاسل يمكن أن يكون من العبث في ظل غياب مفهوم واضح لما يمكن أن تكون نظرية النحو نظرية له » [١]

والحقيقة أن النظرية المعجمية تقوم في عدد من الإجراءات الضرورية لإنجاز معجم اللغة تبدأ هذه الإجراءات بالجمع المعجمي اللازم لمفردات اللغة وتراكيبها واستعمالات كل من المفردات والتراكيب ، ويتبع ذلك إجراءَا الوصف والتصنيف للمادة المجموعة ، كما يلزم تمام العمل المعجمي أن يكون ثمة تحليل دلالي للمادة المعجمية يكشف عن الأنظمة الدلالية التي تحكمها ، وأخيرًا تقديم التركيب أو البنية التي يمكن أن تقدم المادة المعجمية في إطارها .

وسوف يقوم البحث بالحديث عن النظرية المعجمية في التراث العربي من خلال هذه الجهات المختلفة من جمع وتصنيف مُعْجَمِيَّيْنِ وتحليل دلالي وبناء عام للمعجم .

٢ - مفهوم التركيب :

يرد التركيب في اللغة على معنى علوّ شيء على شيء ، يقول ابن منظور : « ركب الدابة يركب ركوبًا : علا عليها » [٢] ، وهو يرد للتراكم ووضع الشيء على الشيء يفيد

---

(١) Kean, Mary Louise (1981) "On a theory of markedness: some general considerations and a case in point", in Theory of Markedness in Generative Grammar, edited by Adriana Belletti et. al., Italy: Scuola Normale Superiore Di Pisa, p. 559.

(٢) ابن منظور ، اللسان ، جـ ١ ، بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ١٩٦٨م ، ص ٤٢٨ ؛ دار المعارف مادة ر ك ب ص ٤٢٨ .

المعجم أن « تراكبَ السحاب وتراكمَ : صار بعضه فوق بعض ... وركّب الشيء : وضع بعضه فوق بعض » [١] . ويرد على معنى أن يتبع شيء شيئًا ، يقول ابن منظور : « وفي حديث أبي هريرة ﷺ : « فإذا عمر قد ركبني » ، أي تبعني وجاء على أثري ؛ لأن الراكب يسير بسير المركوب ، يقال : ركبت أثره وطريقه إذا تبعته ملتحقًا به » [٢] . ويفيد التركيب كذلك الضم والالتئام في نظام واحد ، فركب الشيء « إذا ضمَّه إلى غيره فصار شيئًا واحدًا في المنظر . يقال : ركب الفص في الخاتم ، وركب السنان في الرمح ، وركب الكلمة أو الجملة » [٣] .

وقد انتقل المعنى المعجمي إلى المجال الاصطلاحي ، فصار التركيب عند اصطلاح الفلاسفة « تأليف الشيء من مكوناته البسيطة ويقابله التحليل » [٤] .

ويُبَيِّنُ الشريف الجرجاني في تعريفاته اصطلاح التركيب في اللغة ، يقول : « التركيب جمع الحروف البسيطة ونظمها ليكون كلمة » [٥] . كما يُبَيِّنُ الكفويُّ علاقة مصطلح التركيب بكل من مصطلحي التأليف والترتيب ، يقول : « والتركيب : ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا ، مرتبة أو لا ، فالمركب أعم من المؤلف ، والمرتب مطلقًا » [٦] . وذلك أن التأليف يعني « جمع الأشياء المتناسبة من الألفة ، وهو حقيقة في الأجسام ومجاز في الحروف ... والتأليف بالنسبة إلى الحروف لتصير كلمات والتنظيم بالنسبة للكلمات لتصير جملًا » [٧] . كما أن الترتيب : « أعم مطلقًا من التنضيد لأن الترتيب عبارة عن وقوع بعض الأجسام فوق بعض » [٨] .

ولا يخفى بهذا ما بين التركيب والبناء من صلة ؛ إذ « البناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت » [٩] . كما تعني البنية اصطلاحًا التركيب ؛ إذ هي « بناء متكامل ومترابط الأجزاء أو ترتيب أجزاء مختلفة في شيء واحد » [١٠] .

---

(١) السابق ، جـ ٣ ، مادة ر ك ب ، ص ١٧١٤ .

(٢) ابن منظور ، اللسان ، مادة ر ك ب ، جـ ٣ ، ص ١٧١٤ .

(٣) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط مادة ر ك ب (جـ ١) مصر : دار المعارف ، ط٣ ١٩٧٣م ، ص ٣٨١ .

(٤) السابق ، جـ ١ ، مادة ر ك ب ، ص ٣٨١ .

(٥) الجرجاني ، محمد ، التعريفات ، ضبط وفهرسة محمد بن عبد الحكيم القاضي ، القاهرة : دار الكتاب المصري وبيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط١ ١٩٩١ ، ص ٧١ .

(٦) الكفوي ، الكليات ، ص ٢٨٨ .

(٧) السابق ، ص ٢٨٨ .

(٨) السابق ، ص ٢٨٨ .

(٩) السابق ، ص ٢٤١ .

(١٠) الحلو ، د. عبده (١٩٩٤) معجم المصطلحات الفلسفية : فرنسي – عربي ، بيروت : مكتبة لبنان ، ط١ ، ص ١٦٤ .

ولا يخرج معنى المقابل الإنجليزي للتركيب ، وهو كلمة structure ، عما تقرر لها لغةً في العربية ؛ إذ إن لفظ structure « مشتق من الفعل اللاتيني » struere يبنى ، « واللفظ معجميًا مرادف لبناء وصياغة وترتيب . باختصار يرادف تنظيم » . كما أنه « يشير بصفة أساسية إلى نظام الارتباطات التي تربط « عضويًا » أجزاءً بداخل كلِّ منظم » (١) . ويفيد تراسك Trask أن التركيب « مجموعة العلاقات الأفقية Syntagmatic relations التي تحمل بين عناصر جملة أو جزء فرعي لها ، وبتعبير آخر هو الطريقة التي توضع فيها هذه العناصر معًا من أجل صياغة الجملة أو جزء منها » (٢) .

ويعني ذلك : أن التركيب يتطلب ثلاثة أمور تتمثل في وحدات صغرى ، وعلاقات تقوم بينها لتشكيل الأمر الثالث ، وهو الوحدة الكبرى . وهذا ما يقوم في تراكيب اللغة المختلفة مثل التركيب الصوتي الذي يتمثل في سمات صوتية تجتمع معًا وفق قوانين محددة لتكوين الأصوات ، وكذلك تتركب الكلمات معًا وفق قوانين وعلاقات معينة لتشكيل وحدة الجملة الأكبر . أي لا يمكننا أن نتكلم عن تركيب ما لم نملك وحدة نهائية كبرى ووحدات صغرى تجمعت من خلال قوانين أو علاقات محددة لتشيكلها . وهذا ما ينبغي بحثه في حديثنا عن التركيب المعجمي للغة .

٣ - مفهوم النظام :

يقول بعضهم في تعريف النظام وشروطه وأمثلته : « إن النظام مصطلح عام جدًّا لمجموعة منظمة من الاحتمالات المتنافسة بين العناصر النحوية أو المعجمية للغة ... يمكن ، على سبيل المثال ، أن يتكلم المرء عن نظام الضمائر في اللغة ، وهو يعني القائمة الكاملة للضمائر التي تظهر فيها وقواعد اختيارها ، أو أن يتكلم عن نظام الفعل فيها ، ويعني به المجموعة الكاملة من صيغ الفعل وقواعد استخدامها . وقد قَدَّمَ مفهومُ النظام هذا فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure . وهو يمثل تفصيلًا للمفهوم التراثي للتصريف paradigm ، لكنه يختلف عنه في أنه يركز على العلاقات التي بين العناصر أكثر من العناصر نفسها » (٣) . ويعني ذلك أن النظام يتطلب وجود عناصر وعلاقات بينها دون أن يستلزم أن تؤدي العلاقات إلى وحدات أكبر ، وإنما يمكن أن يقوم النظام

---

(١) Petitot, Jean (Paul Perron) (1986) "Structure", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 2, pp. 991 - 22.

(٢) Trask, (1993 [1996]) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 263.

(٣) Ibid., p. 274.

بين أفراد متوازية ، أي ليس بعضها جزءًا لبعض . كما يعني أنه يشترط أمرين مما يشترطه التركيب دون الشرط الثالث ، إذ يشترط الوحدات والعلاقات التي تربط بينها ، ولا يشترط أن تكون بعض الوحدات جزءًا لبعض ، فهو يشترط وجود وحدات وعلاقات دون ضرورة أن تؤدي العلاقات التي بين الوحدات إلى إنتاج وحدات أكبر هي مجموع وحدات صغرى والعلاقات التي بينها .

٤ - العلاقة بين التركيب والنظام :

تتمثل علاقة النظام بالتركيب في اتساع مفهوم النظام عن التركيب ؛ إذ يُمَثِّلُ التركيب صورة من صور النظام ، ولذلك يستلزم البحث الحالي وجود وحدة كبرى ذات وحدات صغرى مترابطة للقول بوجود التركيب . على أن في الدرس اللغوي تفريقًا آخر بين النظام والتركيب ، وهو ما نجده عند فيرث الذي « رَكَّزَ كثيرًا على الفرق المتوازي بين التركيب والنظام » [١] فقد التفت إلى ضرورة تعامل « التحليل النحوي مع النصوص بتحديد كل من التراكيب والأنظمة » [٢] . ويعني ذلك أن الفرق بين النظام والتركيب عند « فيرث » يعد « نوعًا ما من تطوير العلاقات الأفقية والرأسية ، فهو يريد بالتركيب الترتيب الأفقي للعناصر ، ويريد بالنظام مجموعة الوحدات التي يندرج ضمنها عنصر ما » [٣] . يشرح بعض اللغويين هذا الفرق ، يقول : « يمكن أن تُعَدَّ التراكيب ترتيبًا أفقيًا للعناصر ، والأنظمة مجموعة رأسية من الأطراف أو الوحدات التي يمكن أن تظهر في مكان معين من التركيب » [٤] .

يقود هذا للحديث عن نوعَي العلاقات الدلالية اللذين يؤدي أحدهما إلى تركيب ، ويؤدي الآخر إلى نظام لا تركيب إلى بحث التركيب المعجمي فيما يلي :

٥ - تركيب المعجم :

يجب أن يسجل البحث عن تركيب المعجم أو بنيته أول ما يسجل ورود نوعين من

---

(١) Palmer, (1996) "Firth and London School", in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Pergamon, p. 271.

(٢) Firth, J. R. (1968 [1957]) "A synopsis of linguistic theory", Selected Papers of J. R. Firth 1952 - 59, edited by F. R. Palmer, GB: Longmans, p. 186.

(٣) عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٢) نظرية التحليل النحوي في القرن العشرين ، ص ٨٢ .

(٤) Catford, J. C. (1969) "J. R. Firth and British Linguistics", in Linguistics Today, edited by Archibald A. Hill, New York: Basic Books, Inc., Publishers, p. 225.

التركيب المعجمي ، يتمثل أولهما في التركيب الخاص بمداخله ، كما يتمثل الثاني في التركيب العام للمعجم كله ؛ فإن المعجمي يبدأ بتركيب المفردات معًا في مدخل ، ثم يثني بتركيب المداخل معًا في معجم عام وذلك على النحو التالي :

– التركيب الخاص بالمدخل :

يراد به ترتيب المفردات التي ترد تحت كل مدخل من مداخل المعجم . ويرد المدخل من عمل المعجميين أنفسهم ؛ إذ يضعون لمعجم كل لغة ما يرونه من المداخل ، ثم يدرجون بكل مدخل ما يرون دخوله من مفردات اللغة .

– التركيب العام للمعجم :

هو ذلك التركيب العام الذي يتم فيه تركيب المداخل في معجم واحد بعد أن تم جمع مفردات كل مدخل في مدخلها الخاص بها .

وتسعى شتى النظريات المعجمية للوقوف على بناء المعجم اللغوي بعامة ، أي بناء المداخل من مفردات ، وبناء المعجم العام من مداخل . إنهم يحاولون تحديد بنية المعجم على نحو شامل وواضح ودقيق .

٦ - تصنيف الدلالات :

استقصى اللغويون مختلف العلاقات الدلالية وصنَّفوها وفق معايير مختلفة ، كما وقفوا مع الرموز اللغوية التي تؤدي هذه الدلالات . وقد انطلقوا في ذلك من إدراك أهمية العلاقات ، وربما تقدُّمها على الوحدات نفسها ، يقول بعضهم في هذه الأهمية : « إن الوحدات الطبيعية للغة هي تلك العلاقات relata التي تعبر عنها الأصوات والحروف والمعاني . ليس الشيء الرئيسي هو هذه الأصوات أو الحروف أو المعاني ، وإنما علاقاتها المتبادلة بداخل سلسلة الحديث والتصريفات النحوية . وهذه العلاقات هي التي تشكل نظام اللغة ، وهذا النظام الداخلي هو السمة المميزة للغة في مقابل غيرها من اللغات الأخرى على حين يمكن أن يغير التمثيل اللغوي بالأصوات والحروف والمعاني بدون تأثير على النظام ، فليس ذا صلة بالنظام » [١] .

● نموذج التصنيف وفق معيار التركيب والنظام :

من أبرز ما صنَّفوه من علاقات دلالية بين الوحدات اللغوية تتصل بموضوعنا على نحوٍ

---

(١) Hjelmslev, Louis (1972) "Structural analysis of language", in Readings in Modern Linguistics, p. 9.

ما تصنيف سوسير الذي « يمكن أن يكون السمة المميزة للغويات القرن العشرين »[1] ؛ حيث يصنف العلاقات إلى رأسية سماها اقترانية Associative[2] وأفقية . ويمثل تصنيف العلاقات هذا بيانا لكل من :

أ – علاقات التركيب أو العلاقات الأفقية :

هي العلاقات التي تربط بين عناصر التركيب القائمة فعلًا في التركيب لتكوين هذا التركيب .

ب – علاقات النظام أو العلاقات الرأسية :

هي تلك العلاقات التي تجمع أفرادًا ما تحت نظام واحد ، كتلك العلاقات التي بين الوحدات الصالحة للتناوب على الموقع النحوي الواحد . وهذه العلاقات لا تنتج تركيبًا ؛ إذ لا تُرَكَّبُ الكلمات التي تصلح للتعاقب على الموقع النحوي الواحد في تركيب ما .

وتعني هذه الصياغة أننا نعيد تسمية العلاقات الأفقية والرأسية التي عالجوها بما يناسب غرض البحث الذي يريد أن يقف على العلاقات التي تخص التركيب وفصلها عن تلك العلاقات التي لا تخصه ، وذلك لتحديد ما يلزم مراعاته عند تقديم تركيب معجمي للغة ما .

كما تمثل هذه الصياغة تصنيفًا لهذه العلاقات بتعبيرات تركيبية أصرح يتمثل في :

- علاقات دلالية تركيبية (بين وحدات متراكبة) :

هي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات تُشَكِّلُ بسببٍ من هذه العلاقات وحدات أكبر منها .

ومن ذلك على سبيل المثال العلاقات التي تكون بين مكونات الجملة لتكوين وحدة الجملة .

- علاقات دلالية غير تركيبية (بين وحدات موازية) :

هي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات من نفس المستوى ، أي ليس بعضها جزءًا لبعض . أي لا تشكل هذه العلاقات مع الوحدات التي تقوم بينها وحدات أكبر منها ،

---

(١) Joseph, John E. (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics", in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Pergamon, p. 238.

(٢) Saussure (1917 [1972]) Course in General Linguistics, pp. 122f.

أي لا تشكل تركيبًا وبناء ما .

وقد أشرنا إلى أن علاقة التعاقب على موقع نحوي واحد من هذه العلاقات التي تمثل علاقة نظام لا علاقة بناء . كما يمكن أن نَعُدَّ من ذلك علاقات الترادف والتضاد ونحوهما ؛ إذ إن مثل هذه العلاقات تقوم بين وحدات ذات مستوى واحد ، ولا ينتج تركيبًا آخر أكبر منها ، فهي جميعًا كلمات ولا تجتمع المترادفات تحت وحدة أكبر منها . ولا يخفى أن الكلمات لا تُكَوِّنُ بعلاقة الترادف وحدة أكبر منها .

وأهم ما تلزم الإشارة إليه هو استعارة البحث لنوعَيِ العلاقات الرأسية والأفقية اللذين تطورًا على يد فيرث إلى نظام وتركيب وتسميتهما بعلاقات تركيب وعلاقات نظام وتوظيفهما في الفصل بين ما يستخدم للتركيب المعجمي وما لا يصلح لذلك . إن توظيف ذلك يُبَيِّنُ عدم صلاحية العلاقات الدلالية الموازية التي تستفاد من النظام لتكون أساسًا لتركيب معجم فهي علاقات نظام لا تركيب . ولا يخفى أن تركيب المعجم شيء وأنظمته شيء آخر .

● **نموذج التصنيف وفق معيار اللغة والواقع :**

يرى البحث أن اللغويين العرب قاموا بمراعاة بعض العلاقات الدلالية في بنائهم للمعجم دون بعض آخر ؛ فهم يبنونه على أساس العلاقة الدلالية بين المفردات المتحدة في الجذر ، ولا يراعون دلالات أخرى كالترادف والتضاد والانضواء .

ويبدو موقف المعجم من العلاقات الدلالية المختلفة كما لو كان موقفًا مزدوجًا مِمَّا يلزم معه بيان ما يسجله المعجم في جذوره من علاقات دلالية وما لا يسجله حيث يسمح الجذر المعجمي في التصور التراثي ببعض العلاقات الدلالية ، ولا يسمح ببعض ، وذلك على التفصيل التالي :

أولًا - العلاقات الدلالية التي يسمح بها الجذر أو يكشف عنها :

(الاشتراك الجذري - الاشتراك اللفظي - الاشتراك الدلالي - الاشتراك الوظيفي)

تقوم العلاقة بين الألفاظ إذا اشتركت فيما يلي :

- الجذر فقط أي دون الوزن .
- اللفظ كله أي الجذر والوزن معًا كما في المفردات المختلفة التي تتفق لفظًا .
- الدلالة بمعنى أن يرد اللفظ الواحد على أكثر من دلالة على ما سيبين البحث لاحقًا .
- الوظيفة بمعنى أن يرد اللفظ نائبًا عن غيره أي على وظيفة غيره .

وبيان هذه العلاقات الدلالية كما يلي :

١ - الاشتراك الجذري أو اشتراك الألفاظ المختلفة في أصول واحدة :

هي تلك العلاقات التي تقوم بين كلمات متفقة الجذر فحسب ، أي لاتشترك في صيغة واحدة ، وإنما تشترك في جذر واحد أو أصول واحدة فقط ، كالعلاقة التي تقوم ، مثلًا ، بين سَلِمَ ويَسْلَمُ وسَالِم وسَلَامَةٌ . لقد اشتركت الكلمات في جذر واحد ، فاتفقت فيما بينها في جزء من دلالتها ، وهو الدلالة المعجمية . ولا يخفى أنها تُدْرَجُ ، بناء على ذلك ، تحت جذرها الخاص الواحد الذي يضم المفردات ذات الجذر الواحد .

٢ - الاشتراك اللفظي hyponymy :

تظهر هذه العلاقة بين كلمات متفقة اللفظ ، أي في الجذر والصيغة ، أي أنها علاقة تُفْتَرَضُ في الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة ، وتختلف فيما بينها في الدلالة . وتقوم على افتراض أن التعدد لا يقوم في الدلالة فحسب ، وإنما يقوم مع اللفظ كذلك ؛ إذ تفترض أن للوحدتين أصلين مختلفين ، وأن كل ما حدث هو أن توافق الأصلان لفظًا ، أي أننا مع « كلمات مختلفة ذوات دلالات مختلفة » [١] .

ومن باب الاشتراك اللفظي علاقة :

الأضداد :

هو نمط خاص من التضاد يطلق على الضدين إذا كانا مشتركين في لفظ واحد . وهو ما يتيح الجذر له مجالًا تحته ؛ إذ لا يقال بالأضداد إلا إذا كان اللفظان الدالان على المعنيين المتضادين متفقين في اللفظ ، أي يبدوان كما لو كانا لفظًا واحدًا .

وهو أيضًا قسم من المشترك اللفظي لا يقوم إلا إذا كانت المعاني المختلفة متضادة فقط .

٣ - الاشتراك الدلالي [٢] polysemy :

تظهر هذه العلاقة كسابقتها بين كلمات متفقة في الجذر والصيغة معًا ، أي تقوم في

---

(١) Akmajian, Adrian (1990) Linguistics: an Introduction to Language and communication, Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, p. 203.

(٢) كنت قد استخدمت لهذه العلاقة مصطلح علاقة التعدد الدلالي الشائع في الدرس اللغوي المعاصر إلا أنني وجدت الأستاذ الدكتور إبراهيم بن مراد رئيس جمعية المعجمية بتونس يستخدم مصطلح الاشتراك الدلالي في مؤتمر الدلالة المعجمية بالدار البيضاء ، وينتقد المصطلح الأول ، وقد رأيت مناسبة مصطلح الاشتراك الدلالي أكثر من الأول ؛ إذ إن مصطلح الاشتراك الدلالي يبين أن وحدتين قد اشتركتا في الدلالة على الرغم من اختلاف لفظهما ، وذلك مثلما نقول بالاشتراك اللفظي الذي يكون بين وحدتين اشتركتا في اللفظ على الرغم من اختلاف دلالتها .

الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة ، وتختلف فيما بينها في الدلالة . وبتعبير آخر : إننا مع « كلمة واحدة ذات مجموعة من الدلالات المختلفة » (١) .

وقد استخدم لمصطلح polysemy مقابلين في العربية : أحدهما ، وهو شائع في الدرس اللغوي المعاصر ، هو مصطلح « التعدد الدلالي » والثاني هو هذا المصطلح الذي استخدمه البحث الحالي ، وهو مصطلح « الاشتراك الدلالي » ، الذي يفضله الأستاذ إبراهيم بن مراد رئيس جمعية المعجمية بتونس ، ويراه أكثر مناسبة من الأول .

والفرق بين الاشتراك الدلالي وبين الاشتراك اللفظي أنه يقوم على افتراض أن التعدد يقوم في الدلالة فحسب ، ولا يقع في اللفظ ابتداء ، إذ تفترض أن الجذر الواحد يرد لمعان متعددة . وليس ثمة جذور متعددة وافق بعضها بعضًا . والحقيقة أنهما غير متنافيين في النظرية اللغوية ؛ إذ يتم تفسير بعض الكلمات المتفقة جذرًا وصيغة والمختلفة معنى على أساس الاشتراك اللفظي ، على حين يفسر بعض آخر من هذه الكلمات على أساس الاشتراك الدلالي . وإن كان كثير من اللغويين يتشككون في سهولة حسم الأمر في كثير من الكلمات ؛ « إذ إن المشكلة التنظيرية بالنسبة للغوي هي كيف يُميِّز الاشتراك الدلالي polysemy ... (شكل واحد – دلالات متعددة) عن الاشتراك اللفظي (وحدات معجمية حدث أن كانت لها صيغة صوتية واحدة) » (٢) أو بتعبير آخر : « يفترض أن لدينا كلمتين منفصلتين أو أكثر بنطق واحد لا كلمة مفردة تحمل دلالات متعددة » (٣) .

والحقيقة أن علم اللغة يجعل المشترك اللفظي لما يثبت من تاريخ الألفاظ أن الكلمات ترجع إلى أصول مختلفة . يقول بعض اللغويين عن الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي : « كيف ترسم خطًا بين الاثنين إن أحد المعايير هو أصول الكلمات » (٤) . ويريد أنه إذا ثبت من تطور الكلمات أنها ذات أصول متعددة كانت مشتركات لفظية ، وإذا لم يثبت رجوعها إلى أصول متعددة كانت لفظًا واحدًا تعددت دلالاته . ويثبت

---

(١) Palmer, (1976) Semantics: a New Outline, p. 65.

(٢) Crystal, (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 236.

(٣) O'Grady, William (1997) "Semantics: the analysis of meaning", in Contemporary Linguistics: an Introduction, edited by William O'Grady [et. al.] London and New York: Longman, p. 270.

(٤) Lyons, (1981) Language and Linguistics: an Introduction, p. 147.

الاشتراك اللفظي ، كذلك إذا انتمى اللفظان إلى قسمين مختلفين من أقسام الكلم ، كأن يتفق الحرف الناسخ « أَنَّ » مع الفعل الماضي « أَنَّ » ؛ إذ يقال في مثل هذه الحالة ؛ إن بينهما اشتراكًا لفظيًا لوجود أصلين مختلفين ، وليس لدينا اشتراكًا دلاليًا لاختلاف اللفظين ابتداءً .

أما تراثنا اللغوي فيثبت في هذا الصدد عدة أمور يمكن مراجعتها من نص ابن السراج يقول : « واعلم أنه ... يجب على واضع كل لغة أن يفرق بين الأسماء إذا اختلفت المعاني ، وأن الذي يعرض في اللغات سوى ذلك إنما هو بغير قصد ، وأنه تداخل لغة في لغة ، فنقول : إن المعنى إذا ترادفت عليه أسماء مختلفة كبُرّ وحنطة ليس كالمعنى إذا اختلف واتفق اللفظ من قبل أنه قد يجوز أن يكون للمعنى الواحد أسماء يعرف بكل واحد منها بعد أن لا يشركه في شيء منها غيره ، وعلى ذلك فالأولى بواضع كل لغة أن يكتفي بالاسم الواحد للمعنى الواحد ، وقد حكي لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد ، وهو في هذه القول أبعد ممن قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء »[١] .

يريد ابن السراج أن الاشتراك اللفظي عارض غير أصيل في ألفاظ اللغة ، أي أنه من قبيل الاستثناء ، ولذلك يفسره باختلاف اللهجات كما سيفصله العمل فيما بعد .

إن الفرق بين الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي تقديري ، بمعنى أنه يمكن تقدير وجود مفردات عدة اتفقت في لفظ واحد مشتركة بينها ، فيكون لدينا اشتراك لفظي بين المفردات ، أو تقدير وجود لفظ واحد ورد على دلالات عدة ، أي أن الفرق يقوم بين تقدير تعدد اللفظ أو توحُّده .

يظهر ، على أية حال ، وجود هذه العلاقات في الجذر من أن الكلمات التي يجمع بينها جذر أو أصول واحدة ترد تحت الجذر الواحد الخاص بها ، كما أن المفردات التي تشترك في اللفظ أي في الجذر والصيغة وتحمل دلالات متعددة ترد تحت الجذر نفسه سواء أكان التعدد اشتراكًا لفظيًا أم دلاليًا ، وذلك كما يمكن أن نلاحظه في جذر **العين** الذي يندرج تحته كلمات متفقة الجذر والصيغة ، يقول الرازي : « العين حاسة الرؤية ... والعين أيضًا عين الماء وعين الركبة . ولكل ركبة عينان ، وهما نقرتان في مقدمها عند الساق والعين عين الشمس . والعين الدينار . والعين المال الناضّ . والعين الديدبان

---

(١) ابن السراج ، الاشتقاق تحقيق محمد صالح التكريتي ، بغداد : مطبعة المعارف ، ط١ ١٩٧٣م ، ص ص ٤٤ - ٤٥ .

والجاسوس . وعين الشيء خياره . وعين الشيء نفسه »[١] .

والحقيقة أن اللغويين العرب لا يبينون ما إذا كانوا يقولون بالاشتراك اللفظي أم بالاشتراك الدلالي ، أي أنهم لا يبينون ما إذا كانوا يقدرون أصولًا متعددة اتفقت في اللفظ أو يقدرون أصلًا واحدًا ورد على دلالات عدة . وإن رجح احتمال وقوفهم على الاشتراك اللفظي ، وهو ما يعبر عنه ابن السراج بقوله : « يجب على واضع كل لغة أن يفرق بين الأسماء إذا اختلفت المعاني » ، فلفظ الأسماء يعني الأصول المتعددة ، وقوله « يجب على واضع كل لغة أن يفرق » يعني قوله باشتراكها في اللفظ على خلاف الأصل .

كما يكشف ما يذكره الرازي تحت جذر العين الذي سبق بيانه عدم تفريقه بين المعنى المعجمي الوضعي والمعنى المكتسب بالمجاز ، وهو ما يظهر في جمعه بين العين التي هي حاسة الرؤية والعين بمعنى الديدبان والجاسوس ؛ إذ وقوع العين على الديدبان والجاسوس مجاز علاقته الجزئية كما لا يخفى . وهذا يجعله من الاستخدام المجازي للغة لا الاستخدام الوضعي الأول .

٤ - الاشتراك الوظيفي :

هو العلاقة التي تربط كلمتين أصلهما ألا يكونا مرتبطتين بأن تؤدي كلمة وظيفة كلمة أخرى ، كما في كلمتَي ، اللديغ والسليم ؛ إذ تؤدي الثانية وظيفة الأولى بالتأويل . يقول بعض اللغويين في ذلك : « والسليم : اللديغ أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته »[٢] .

ويعني نَصُّ اللغويين العرب على أن الاشتراك الوظيفي جاء على جهة التأويل أنه علاقة استثنائية وليس علاقة أصلية بين الألفاظ .

ويعني هذا ، في الحقيقة ، استيفاء اللغويين العرب لكل صور العلاقة الدلالية الممكنة بين كلمات العربية سواء ما كان منها على أصله وما جاء مجازًا وما جاء استثناءً أيضًا .

ثانيًا - العلاقات الدلالية التي لا يسمح بها الجذر أو لا يكشف عنها : (الترادف والتضاد والانضواء) :

هي بتعبير أيسر العلاقات التي لا يرصدها الجذر أو لا يفسح لها مكانًا خاصًّا بها فيه .

وتتمثل في ثلاث علاقات دلالية هي التضاد والانضواء والترادف الذي ذكر فيه بعض اللغويين العرب أنه قد يجيء اتساعًا أو من قبيل تداخل اللغات ، يقول ابن السراج

---

(١) الرازي ، مختار الصحاح ، مادة ع ي ن ص ، ٤٦٦ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ١٣٤ .

في الترادف : « حكي لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد وهو في هذه القول أبعد ممن قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء . وقد يجوز أن يكون قد وقع هذا الاتساع لينتفع به في السجع والقوافي ، ألا ترى أن الشاعر إذا كانت القافية سينية استعمل جلس فإن جعلها دالية استعمل قعد . ومنفعة هذا الضرب للخطباء والشعراء عظيم جدًا »[1] .

ويمكننا أن نلاحظ عدم عناية اللغويين العرب بهذه العلاقات الثلاث من مراجعة مدخل معجمي لجذر ما من جذور المعجم ؛ إذ لا نجد استطرادًا للحديث عن المترادفات التي تكون لكلمة من كلمات الجذر ، ولا مضادتها إلا في نوع خاص من التضاد ، وهو الكلمات التي يقال لها الأضداد التي تكون في مفردين وردا على لفظ واحد ومعنيين متقابلين ، كما تم بيانه في العلاقات الدلالية التي يسجلها المعجم اللغوي العربي .

على أن ذلك لا يمنع من استخدام الترادف في بيان بعض دلالات الألفاظ ، أي أنه يستخدم وسيلة وليس مقصودًا بالبيان .

ويرجع تفسير موقف المعجم المزدوج من الدلالات المختلفة في رؤية البحث إلى أنه قد رأى ورود العلاقات الدلالية التي بين المفردات على نوعين متمايزين ، هما :

١. العلاقات الدلالية اللغوية :

هي ما كان من العلاقات ذا ارتباط باللغة ، وليس مقتصرًا على الواقع . ويتحقق ذلك فيما يلي :

أ – علاقة الاشتراك الجذري الذي يكون بين المفردات لاشتراكها في جذر واحد ؛ إذ إن اتفاق الكلمات في الدلالة ذا مرجع لغوي وهو اشتراكها في جذر واحد .

ب ، جـ – علاقتا الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي ؛ إذ تنبني هاتان العلاقتان على وجود لفظ واحد مع وجود دلالات مختلفة لهذا اللفظ ، وهو ما يُفَسَّرُ مرة على أن الأصل متعدد قد اتفق في لفظه مع غيره واشترك معه فيه ، ويفسر مرة أخرى على أنه أصل واحد حمل أكثر من دلالة في الوقت نفسه . ولا يخفى أن هاتين العلاقتين لغويتان ؛ إذ ترجعان إلى الاشتراك في اللفظ كله ، وليس في مجرد الجذر فحسب .

٢ - العلاقات الدلالية الواقعية :

هي تلك العلاقات التي تقوم بين مدلولات الكلمات دون أن نجد لذلك وجودًا في

---

(١) ابن السراج ، الاشتقاق ، ص ص ٤٤ – ٤٥ .

اللغة أو مرجعًا لغويًا لها ، وذلك كما في العلاقات التالية :

أ – علاقة الترادف ؛ إذ يرد الترادف لاتفاق مدلولات الكلمات ، وليس في لفظ المترادفات ما ينبئنا أو حتى يساعدنا في تقرير ما إذا كان يوجد ترادف أم لا .

ب – علاقة التضاد ، إذ ليس في اللغة ما يفيد تضاد الكلمات وإنما نقرر التضاد اعتمادًا على الواقع فحسب .

جـ – علاقة الانضواء ، إذ تتحدد من خلال الواقع فقط ، أي بلا مرجع لغوي يفيد تلك العلاقة .

ويعني ذلك أنه يوجد اختلاف جوهري بين العلاقات الدلالية التي لا يلتفت إليها المعجم اللغوي العربي ، وهي علاقات الترادف والتضاد بين ألفاظ مختلفة والانضواء وبين العلاقات الدلالية التي يفسح لها المعجم اللغوي العربي مكانًا لديه ، بل إنه يَنْبَني عليها ، وهي علاقات الاشتراك الجذري والاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي والاشتراك الوظيفي ؛ وذلك لأن العلاقات الأولى علاقات لا ترجع إلى جانب لغوي ، وإنما يحدث أن يكون في الواقع مدلول لفظ موافقًا لمدلول آخر فنقول بترادف اللفظين ، كما يحدث أن يقابل في الواقع مدلول لفظ مدلول لفظ آخر فنقول بالتضاد بين اللفظين . وكذلك يحدث أن يكون في الواقع مدلول لفظ ما منضويًا تحت مدول لفظ آخر . ولا يخفى أن الترادف والتضاد بين ألفاظ مختلفة والانضواء لا تستفاد من جانب لغوي ؛ فليس ثمة جذر أو وزن أو علامة ينبني عليها القول بالترادف والتضاد والانضواء وغير ذلك من العلاقات الدلالية المقررة . ويعني ذلك باختصار أنه ليس ثمة نظام في اللغة يعكس الترادف ونحوه من العلاقات الواقعية أو المنطقية ، ولسنا مطالبين ، من ثَمَّ ، أن نضع بنيةً لغوية لبنيةٍ واقعية .

ويمكن تبيُّنُ الفرق بين العلاقات الدلالية اللغوية والعلاقات الدلالية الواقعية إذا استحضرنا أن اللغة لا تنسخ الواقع ؛ فهي تُبيِّنُ بعض ما فيه من أصناف وتتجاهل بعضها ، مثلًا ، يرد الجنس في الواقع في كل من المذكر والمؤنث والمحايد ، لكن المعالجة اللغوية له تختلف من لغة إلى أخرى فمن اللغات ما لا يَعْتَدُّ بهذه الأصناف ابتداءً ولا يتخذ لها علامات خاصة تفرق بينها [1] ، ومنها ما يفرق بين المذكر والمؤنث فحسب ، ويحمل ما سواهما على أحد وجهَي التذكير والتأنيث بالمجاز [2] ، ومن اللغات ما يُسَلِّم بالمحايد [3] .

---

(١) كما في الإنجليزية والفارسية ، مثلًا .

(٢) كالعربية التي تجعل النجم مذكرًا والشمس مؤنثًا على الرغم من انتمائهما في الواقع إلى المحايد .

(٣) كالألمانية ، مثلًا .

ومن مفارقة المعالجة اللغوية للعلاقات الواقعية أن تجعل اللغة بعض المحايد في الواقع مذكرًا في اللغة ، وبعضًا ثانيًا منه مؤنثًا ، وبعضًا ثالثًا محايدًا [١] .

إذا ما استحضرنا أن اللغة لا تنسخ الواقع فهي تُبَيِّنُ بعض ما في الواقع من أصناف وتتجاهل بعضها اتضح لنا الفرق بين العلاقات المعجمية التي يرصدها الجذر والعلاقات المعجمية التي يرصدها من جهة أخرى . إن المعجم العربي يحرص على تسجيل العلاقات الدلالية اللغوية فحسب ، أي دون العلاقات الدلالية الواقعية . وإن مسائل الترادف والتضاد بين لفظين مختلفين والانضواء مسائل تحسب بالنظر في المدلول نفسه دون تطرق إلى الدال أو الرمز اللغوي ، إنها أقرب إلى أن تكون نوعًا من العلاقات المنطقية بين المدلولات نفسها دون أن يكون لها ارتباط بالدوال . ويمكن قياس عدم إدراج النحاة لمثل هذه العلاقات على عدم حديث نحاة الفارسية ، مثلًا ، عن قضايا النوع (التذكير والتأنيث) لخلو لغتهم من نظام النوع . وهل يمكن أن يتحدث نحاة لغة عن المثنى إذا كان غير موجود في لغتهم لا لشيء إلا لأنه موجود في الواقع . لا بد أن نتذكر أن اللغة لا تنسخ الواقع ، وأنه لابد لنا من الانطلاق منها عند دراستها لا من الواقع الذي يجوز لها أن تطابقه في جزء وتنفصل عنه في جزء آخر .

وإذا تذكرنا أيضًا أن المعاجم لا تسجل مدلولات الرموز غير اللغوية مع ما يرادفها من مدلولات الرموز اللغوية تبين لنا ضرورة التزام المعجم ببيان المدلولات اللغوية فحسب لا مطلق الدلالات التي يمكن أن ترد من أصناف شتى من الرموز .

---

(١) كما في اللغة الألمانية التي تجعل الملعقة مذكرًا der Loffel ، والشوكة مؤنثًا die Gabel والسكين محايدًا das Messer .

المبحث الثاني : نظريات الجمع والتصنيف المعجميَيْن والتحليل الدلالي

يقف هذا المبحث مع ما تقدمه النظرية المعجمية العربية من نماذج للوصف المعجمي والتحليل الدلالي . ويمكن بَسْط هذين النموذجين من النظرية المعجمية في التراث العربي على النحو التالي :

أولًا - نظريات الجمع المعجمي :

١ - فرضية الاستعمالين العام والخاص أو المستوى اللغوي :

أول ما يثار بخصوص جَمْع العربية فرضية الخاص والعام ؛ إذ يبادر كثير من الباحثين إلى نفي وَعْي اللغويين العرب بالمستوى اللغوي الذي تنقسم به اللغة إلى لغة مشتركة وأخرى خاصة ، وإلى أنهم قد خلطوا فيما جمعوه بين ما هو من قبيل اللغة المشتركة وما هو من قبيل اللغات الخاصة . يقول بعض الدارسين عن عمل اللغويين العرب : « كان ينبغي للعلماء ألا يخلطوا بين اللغة ورسيلتها في الرواية أو الدراسة ، لكنهم لم يتنبهوا لهذا التحرز ، فخلطوا بين اللغات المتعددة ، وانعكس ذلك على الدراسة بصورة ضارة نتيجة هذا المبدأ الخطير « اختلاف اللغات وكلها حجة » . ويمكن التحقق من مظاهر ذلك بتصفح كتاب « ارتشاف الضرب من كلام العرب » لأبي حيان ، وهو أحد المطولات التي عنيت باللغات في مسائل النحو حيث تضطرب الأفكار وتتعدد الوجوه ، وكل منها يجد سنده من اللغات التي تتدافع وتختلط » [١] .

والحقيقة أن اضطراب اللغويين وخلطهم بين اللغة المشتركة واللغة الخاصة أمر غير قائم ؛ إذ لا يثبت إلا إذا ثبت عدم تفريقهم بين القبيلين ، وهو ما يحذر اللغويون العرب منه بشدة يروي الجواليقي عن الفراء قوله عن ضرورة عزل اللهجات عن اللغة المشتركة : « واعلم أن كثيرًا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول : « رأيت رجلان » ، ولقلت : « أردت عن تقولك ذاك » ، ولكن وَضَعْنَا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، فلا تلتفت إلى من قال : يجوز فإنا قد سمعناه إلا أنا نجيز للأعرابي الذي لا يتخير ولا نجيز لأهل الحضرة والفصاحة أن يقولوا : « السلام علاكم » ، ولا « جيت من عندك » [٢] .

---

(١) عيد ، د. محمد (١٩٧٢) الرواية والاستشهاد باللغة : دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة : عالم الكتب ، ص ١٦٦ .

(٢) الجواليقي ، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ، ص ٥ .

لقد جمع اللغويين العرب ما أتيح لهم من مادة لغوية وفرقوا فيما جمعوه بين ما كان لغة مشتركة وما كان لغة خاصة ، فلم يهملوا الفرق بينهما ورأوا ضرورة الفصل بين هذين القبيلين من العربية . لقد جمعوا اللغة المشتركة واللغة الخاصة بالقبائل « اللهجات » ، ولكنهم فصلوا بينهما بشكل دقيق ، ولو أنهم أضربوا عن ذكر اللهجات لكان ذلك نقصًا منهم في ضبط العربية التي لا ترد على ضرب واحد كأي لغة من اللغات .

كما أن مصطلح اللهجة يرد عندهم تفسيرًا لما خرج على القاعدة المقررة في اللغة المشتركة .

إن كل ما يمكن أن يؤخذ على اللغويين العرب هو عدم تخصيص مباحث للغة المشتركة وأخرى خاصة باللغة الخاصة ، وهو أمر شائع في درسنا اللغوي الذي لم يفصل بين العلوم نفسها ، فأورد بين دفتي كتاب واحد علومًا شتى كالأصوات والصرف والنحو .

يعني ما سبق أن البحث يرى أن ليس صحيحًا أن المعجميين العرب الأوائل قد أهملوا تسجيل شيء من اللهجات أو خلطوا اللهجات باللغة المشتركة ، وأن الصحيح أنهم قد جمعوا كلًّا منهما وميّزوه بعضه عن بعض فما أيسر ما نجد في معاجمهم لهجة كذا أو لغة كذا أو حتى لُغَيَّة ، ولولا حرصهم على تمييزهم اللغات عن اللغة المشتركة لما قَصَفوها وقيدوها بالقبائل التي تتكلم بها .

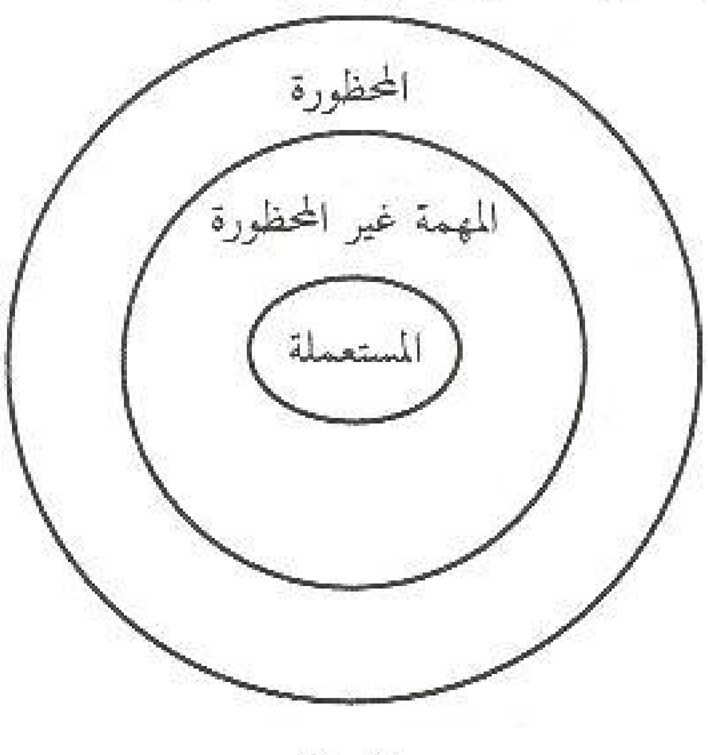
٢ - دائرة اللغة :

قدم التراث العربي نموذجًا فريدًا في تحديده لدائرة العربية ، وكان أحد الأسس البارزة التي أثرت على تصورات التركيب المعجمي في النظرية المعجمية العربية على نحو كبير . وفيما يلي وقفة مع تصوره لدائرة العربية :

لقد وضع المعجميون العرب ثلاث دوائر متداخلة للعربية أصغرها دائرة العربية المستعملة ، وهي مركز دائرة أكبر للعربية المقبولة تجمع دائرة العربية المستعملة مع هامش حولها للغة المهملة ، وهي تلك اللغة التي لم يتواضع عليها العرب ، فلم ترد مستعملة عندهم ، وهي غير مخالفة للغة المستعملة إلا في عدم تواضع العرب عليها . أي أن اللغة العربية المقبولة نوعان : أحدهما استعمله العرب ، والثاني كان يمكن أن يستعملوه ؛ إذ ليس فيها ما يمنع من مثل هذا الاستعمال . ويحيط بدائرة العربية المقبولة بنوعيها هامش للغة العربية المحظورة التي تحمل ما يمنع من قبولها عند العرب مثل :

- أن تزيد أصول الكلمة عن خمسة إذا كانت اسمًا وعن أربعة إذا كانت فعلًا .
- ائتلاف بعض الحروف مع بعض كالعين والحاء على ما سيبين البحث بعد قليل .

ويمكن رسم هذه الدوائر الثلاث التي تكشف عن فهم الخليل للمعجم العربي مستعمله ومهمله ومحظوره الصوتي على النحو التالي :



رسم (١)

لقد جمع الخليل في معجمه كلًّا من المستعمل والمهمل ، ولم يقتصر على المستعمل كما هو الشأن في العمل المعجمي ، وذلك لبيان علاقة التركيب المعجمي العام عنده بالبنية الصوتية للكلمات ، فقد أراد الخليل بهذا الترتيب الصوتي أن « يكشف عن خصائص النسج الصوتي لكلمات العربية ويميز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة » [١] .

والحقيقة أن جمع الخليل بين المستعمل والمهمل بناءً على البنية الصوتية يكشف عن تصور خاص للكلمة العربية يتمثل في أنه يريد في معجمه الجمع بين تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات ؛ إذ أراد مع المستعمل أن يضع في مقابله المهمل لبيان حدود البنية الصوتية للغة مثلما يتم في المعجم بيان البنية الدلالية لها .

والحق أن غير المستعمل عند الخليل يشمل أمرين ، هما :

- **المهمل استعمالاً :**

وهو الذي اكتفى العرب بغيره دون أن يكون ثمة مانع من استخدامه .

---

(١) عمر ، د. أحمد مختار (١٩٧١ [١٩٩٧]) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، القاهرة : عالم الكتب ، ط٧ ، ص ٢٦٤ .

ويعد هذا المهمل جزءًا من اللغة المقبولة التي تضم اللغة المستعملة واللغة المهملة غير المحظورة .

– **المحظور صوتيًا :**

وهو ما يمكن التمثيل له بامتناع أكثر من خمسة أصول في الاسم وأربعة أصول في الفعل وعدم ائتلاف العين والخاء واجتماع بعض الحروف مثل دعشوقة وجلاهيق ... إلخ .

ونحتاج في مناقشة فهم المهمل استعمالاً والمحظور صوتيًا عند الخليل إلى مقارنة المحظور صوتيًا بالمحذوف لعلة صرفية من أصول الكلمة ؛ إذ يقرر الصرفيون « أن المحذوف لعلة كالمذكور » فالمهمل ليس من اللغة لعلة عدم الاستعمال فحسب .

وبهذا نتصور حدود اللغة عند الخليل ترد في ثلاث دوائر متتابعة ، أضيقهما للغة المستعملة ، ويحيط بها هامش للغة المهملة استعمالاً ، وتُكَوِّنُ دائرة اللغة المستعملة مع هامش اللغة المهملة استعمالاً دائرة اللغة المقبولة التي استعمل بعضها حقيقة وكان من الممكن استخدام بعضها الآخر الذي ينتفي فيه المانع من الاستخدام . ويحيط بدائرة اللغة المقبولة هذه هامش للغة المحظورة صوتيًا لعدم جواز استخدامها لخروجها على قواعد تركيب الكلمة صوتيًا في العربية .

ويُمَثِّلُ هذا التصور بيانًا دقيقًا لحدود دوائر اللغة ؛ إذ لا يقتصر المعجم اللغوي عند الخليل على جمع المستعمل من اللغة ، وإنما يضم إليه المهمل الذي لم تستعمله العرب كذلك . وينصُّ في الوقت نفسه على المحظور الذي لا تنطق به العربية ويخالفها نظامها الصوتي .

ويلزم استدعاء حديث العروضيين العرب عن البحور المستعملة والبحور المهملة والأوزان المستعملة والأوزان المهملة ؛ إذ ذلك يؤكد على حرص التراث اللغوي على تحديد دائرة المستعمل ببيان هامش المهمل الذي يرد حول دائرة المستعمل هذه ، كما يؤكد من جهة أخرى ، ورود المستعمل والمهمل في العروض مثلما يرد في المعجم على وحدة الفكرة اللغوي العربي وعدم استفادة بعضه من تراث سابق .

إن حديث الخليل عن المهمل استعمالاً يصدر عن نفس التصور الذي صدر عنه تصنيف البحور العروضية إلى مستعملة ومهملة على ما هو مقرر في كتب العروض ، وعن التصور الذي صدر عنه الحديث عن أوزان غير مستعملة في العربية .

ويمكن أن يكون في ترابط التصورات في العروض والمعجم والصرف ، أو بتعبير آخر وحدة هذه التصورات ما يؤكد على أصالة الدرس اللغوي العربي الذي تتماسك نظرياته وتتواصل على نحو محكم يفيد صدوره عن عقلية واحدة وحس لغوي مفرد لا أمشاج مختلطة من أفكار لغوية شتى .

ثانيا - نظريات التصنيف المعجمي :

يقوم المعجميون العرب بتصنيف المادة التي يدرجونها في دائرة العربية المستعملة التي ليست محظورة صوتيًا ولا مهملة استعمالاً فلا يتركونها ضربًا واحدًا ، بل يصنفونها بشكل أكثر تعقيدًا وتركيبًا على أسس لغوية عامة ؛ إذ يصنفونها على النحو التالي :

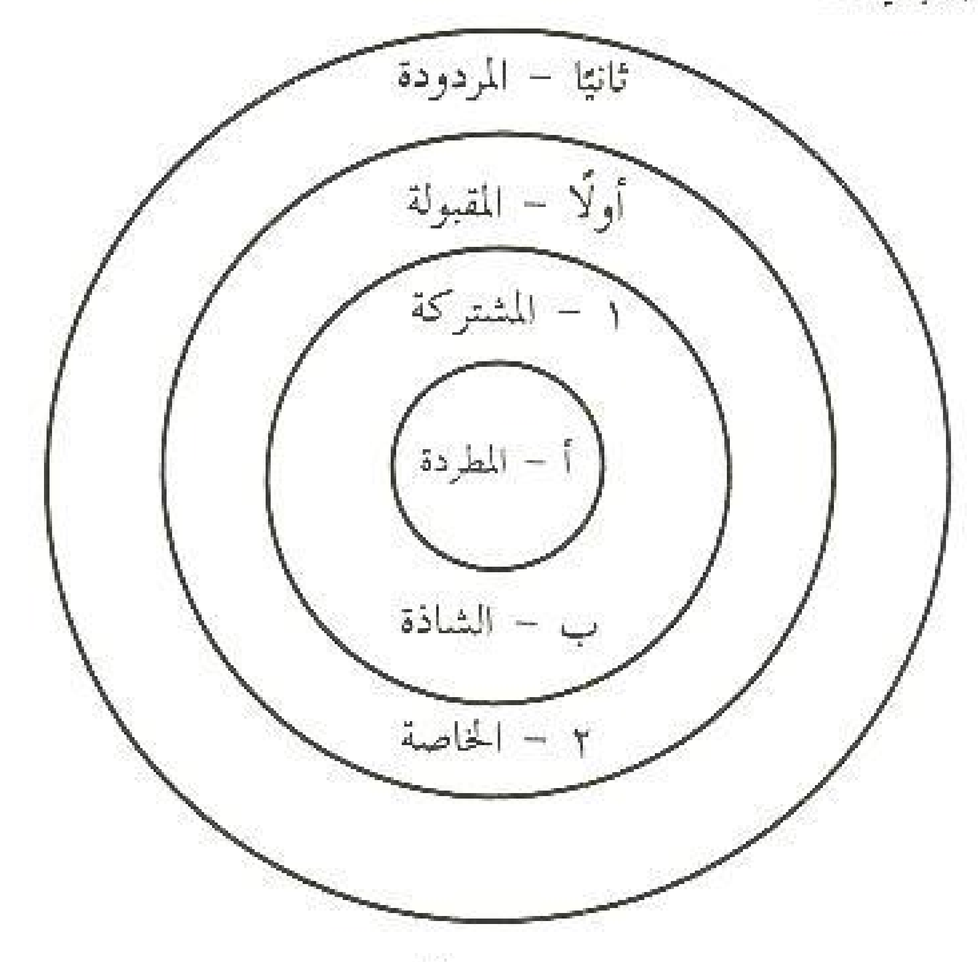
- يرفضون بعض ما جمعوا من المادة اللغوية ويردُّونه بسبب من التصحيف والتحريف واللحن والخطأ والغلط والسهو ... إلخ ؛ فيتشكل بهذا هامش للغة المردودة غير المقبولة يمثل هامشًا خارجيًا يحيط بدائرة اللغة المستعملة .

- يجعلون غير المردود من اللغة المستعملة على صنفين ، هما : اللغة الخاصة بالشعر أو باللهجة واللغة المشتركة . ويجعلون اللغة الخاصة هامشًا داخليًا للغة المستعملة فيلي بذلك هامش اللغة المردودة ، كما يبقى هذا الهامش خارج دائرة اللغة المشتركة ؛ إذ يحيط بها من الخارج .

- يصنِّفون اللغة المشتركة بدورها إلى شاذة ومطردة . وتُمَثِّلُ اللغة الشاذة هامشًا تاليًا لهامش اللغة الخاصة ، ويكون هذا الهامش داخليًا بالنسبة لدائرة اللغة المشتركة ، كما يكون خارجيًا بالنسبة لدائرة اللغة المطردة ؛ إذ يحيط بها على حين تبقى هذه الدائرة في مركز دائرة اللغة المشتركة .

يصور الرسم التالي تصنيفهم اللغة المستعملة أي غير المحظورة وغير المهملة :

تصنيف دائرة اللغة المستعملة :



رسم (٢)

لقد جعل المعجميون العرب اللغة المردودة هامشًا خارجيًا للغة المستعملة ، ويحيط هذا الهامش بدائرة أصغر للغة المقبولة التي يتم إخراج هامش منها للغة الخاصة بالشعر « الضرورة » أو بالقبائل « اللهجات » ، ويحيط هامش اللغة الخاصة بنوعيها بدائرة أصغر للغة المشتركة التي صنفت بدورها إلى هامش للغة الشاذة ودائرة أصغر للغة المطردة .

إن مصطلحات التصنيف المختلفة الواردة في التراث المعجمي تتفق مع مصطلحات التصنيف الواردة في فروع الدرس اللغوي الأخرى ، الأمر الذي دعا البحث إلى جعلها مفاهيم لغوية عامة .

وتتمثل هذه المصطلحات في الغلط واللحن والسهو والتصحيف والتحريف التي يرد بها بعض ما جُمِعَ ، وفى الضرورة واللهجة اللذين يفصل بهما ما كان خاصًا بالشعر وما كان خاصًا بالقبائل على الترتيب ، وفى القياسي المطرد والشاذ اللذين تصنف بهما اللغة المشتركة غير الخاصة . والحقيقة أننا بحاجة إلى نفي كون هذه المصطلحات التي تستخدم في التصنيف مفاهيم نحوية أو نحوية صرفية وإلى كشف بعدها المعجمي ببيان استخدامها في المعجم اللغوي بما يخدم التنظير المعجمي لا الصرفي ولا النحوي ، أي بيان أنها مفاهيم ذات بعد معجمي خالص ، وليست مفاهيم صرفية تسربت إلى الدرس المعجمي لطبيعة العلاقة بين المعجم والصرف .

إن البعد المعجمي لهذه المفاهيم يتضح من ورود هذه المصطلحات لأسباب معجمية

تتصل بطبيعة العمل المعجمي ، إذ تتصل بالعمل الذي يزود المعجم بالأصناف السبعة للمادة المعجمية وفق استقصاء بعض الدراسات (١) .

إن أبرز ما يقوم به المعجميون من خلال هذه المفاهيم ما يلي :

- تحديد الجذور المعجمية للغة .
- تحديد الألفاظ التي ترد لكل جذر .
- تحديد الدلالات المعجمية لألفاظ اللغة .
- تحديد الاستعمالات المختلفة لألفاظ اللغة .
- ضبط الكلمات التي ترد بالوضع المعجمي لا الصياغة الصرفية ، ويحتاج هذا إلى بيان تفصيل الحديث عن الضبط بالحركة والسكون .

إن مطلق الضبط وبيان حركات ما سوى أواخر الكلمات وسكونه قد يبدو من عمل الصرفيين ، والحقيقة أن ضَبْط الكلمات بالحركة والسكون لا يقتصر على الصرف فقط ؛ إذ يرد مرة صرفيًا وأخرى معجميًا ، فهو يرد على وجهين ، هما :

أولًا – ضَبْط خاص بالصرف ، وهو خاص بما صيغ قياسيًا باشتقاق أو تصريف وما خرج منه عن هذا القياس وكان حقه أن يكون قياسيًا ، وهذا هو الضبط الذي يدخل ضمن عمل الصرفيين الذين يلزمهم بيان تغييرات الصياغة من اشتقاق أو تصريف فيما يتصل بالضبط .

ثانيًا – ضبط خاص بالمعجم وهو خاص بأمرين هما :

١ – ما يرد من الألفاظ بالوضع المعجمي وليس لفظًا مصوغًا من غيره باشتقاق أو تصريف . وضبط مثل هذه الألفاظ الموضوعة غير المصوغة يتصل بعمل المعجميين ؛ إذ ليس ثمة عملية صرفية دخلت اللفظ ليلزمهم بيانها وتحديدها .

ومن الألفاظ الموضوعة معجميًا ما يسميه اللغويون بالأسماء الجامدة غير المشتقة من غيرها كالمصادر وأسماء الذوات وأسماء الأجناس وأسماء الجمع ، نحو : كتابة ورَجُل وشَجَر وقَوْم .

ومما يتصل بالوضع المعجمي لا الصياغة الصرفية المبنيات ، كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولات .

---

(١) 'Čuk (1992) "Lexicon: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 2, pp 333 - 5.

والحقيقة أن الصرفيين إذا تعرضوا لضبط مثل هذه الألفاظ الموضوعة فإنما يكون ذلك لبيان التغيير الذي يمكن أن يطرأ عليها لصياغة ألفاظ أُخر منها ، كأن يضبط الصرفيون لفظ رجل ليبينوا كيف يصاغ جمع التكسير منه .

٢ – ما يرد من الألفاظ بالصياغة الصرفية السماعية لا القياسية ، وذلك كالأفعال الماضية المجردة التي إذا عدت مصوغة من المصدر بوصفه أصل الاشتقاق كانت تلك الصياغة بلا قواعد صرفية محددة ؛ ومن ثَمَّ يُعَدُّ ضبط ألفاظها غير ذي صلة بالصرف ؛ إذ ليس له قواعد حتى تحدد أو يفسر ما خرج عن هذه القواعد .

وفيما يلي بيان لنماذج من التطبيقات المعجمية لمصطلحات التصنيفات المختلفة ، كالغلط واللهجة والضرورة والشذوذ . وسيقدم البحث مع كل عمل من أعمال المعجميين نماذج لاستخدام أكثر من مفهوم من مفاهيم التصنيف للكشف عن بُعْدِها المعجمي .

١ – تحديد الجذور المعجمية للغة : (رد جذر معجمي إلى آخر)

يتصل رد جذر معجمي إلى آخر بعمل المعجميين ؛ إذ إن عمل المعجميين يتصل أول ما يتصل بتحديد جذور المعجم كما سبقت الإشارة إليه ، وعلى ذلك فإن رد جذر إلى جذر وجعلهما جذرًا واحدًا يُمَثِّلُ عملًا معجميًا لا نحويًا ولا صرفيًا .

وقد تم رد جذر إلى آخر عن طريق مفاهيم التصنيف المختلفة من غلط ولهجة وضرورة وشذوذ ... إلخ ، مما يعني أن هذه المفاهيم قامت لأغراض معجمية خالصة .

لقد استخدم المعجميون العرب مفهوم الغلط في رد لفظ النبيث إلى النبيت . يقول بعضهم : « والنبيت اسم قبيلة ، والثاء المثلثة غلط » [1] . كما استخدموا مفهوم اللهجة في رد الجذر « غلت » إلى الجذر « غلط » ، يقول بعضهم : « والعرب تقول غلط في منطقه ، وغلت في الحساب ، وبعضهم يجعلهما لغتين بمعنىً » [2] .

٢ - تحديد ألفاظ اللغة : (رد لفظ إلى آخر) :

يتصل تحديد ألفاظ اللغة مثلما يتصل تحديد جذور اللغة بعمل المعجميين . وقد تَرِدُ المعجميون لفظًا إلى آخر مع أن جذر اللفظ الذي يردونه قد ثبت مع ألفاظ أخر فهم بهذا يردون اللفظ لا الجذر .

---

(١) المغرب ، جـ ١ ، ص ٣٨٣ .

(٢) الرازي ، مختار الصحاح ، جـ ١ ، ص ٢٠٠ .

ومن ذلك رَدُّ المعجميين لفظ « سلام » في قول الحطيئة إلى « سليمان » ، يقول بعضهم : « وقول الحطيئة :

جدلاء محكمة من صنع سلام أراد

من صنع داود فجعله سليمان ثم غيَّرَه ضرورة » [١] .

٣ - تفسير الخروج عن أصل الدلالة المعجمية :

يتصل بعمل المعجميين تحديد دلالات الألفاظ المعجمية ومايتصل بها من تفسير تعددها مع اللفظ الواحد أو الانحراف عن أصلها .

ويمكن ، من ثَمَّ ، ملاحظة البعد المعجمي لتفسير المعجميين العرب خروج « شفر » عن أصل دلالته المعجمية عند العامة بالغلط . يقول بعضهم : « شفر العين الجفن الذي ينبت عليه الهدب . قال ابن قتيبة : والعامة تجعل أشفار العين الشفر وهو غلط ، وإنما الأشفار حروف العين التي ينبت عليها الشعر والشعر الهدب » [٢] .

٤ - تفسير الخروج عن أصل الاستعمال المعجمي :

يلزم المعجميين بيان الاستعمالات المختلفة للألفاظ ، ويلزمهم ، مِنْ ثَمَّ ، بيان ما خرج على أصل الاستعمالات المختلفة للألفاظ المعجمية .

وقد استخدم المعجميين في تفسيرهم الانحراف عن أصل الاستعمال المعجمي للألفاظ المفاهيم اللغوية العامة من لحن وخطأ ولهجة ... إلخ .

ومن ذلك ما يورده الفيومي عن تصدَّق ، يقول : « ومما تضعه العامة غير موضعه قولهم : « هو يتصدَّق » إذا سأل ، وذلك غلط ، إنما المتصدق المعطي » [٣] . ويقول كذلك : « قال ابن السكيت في فصل ما تضعه العامة في غير موضعه خرجنا نتنزه إذا خرجوا إلى البساتين ، وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف ، ومنه فلان يتنزه عن الأقذار ، أي يباعد نفسه عنها ، ويقال : تنزهوا بحرمكم أي تباعدوا ، وقال ابن قتيبة ذهب بعض أهل العلم في قول الناس : « خرجوا يتنزهون إلى البساتين أنه غلط » [٤] .

٥ - تفسير تعدد حركة سماعية غير قياسية :

بناء على التفريق السابق بين نوعَي الضَّبْط يمكن القول بدخول ضبط المصادر وأسماء

---

(١) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، جـ ٤ ، ص ١٢٩ .
(٢) الفيومي ، المصباح المنير ، جـ ١ ، ص ٣١٧ .
(٣) السابق ، جـ ١ ، ص ٣٣٦ .
(٤) السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٠١ .

الذوات وأسماء الأجناس وأسماء الجمع والمبنيات وكل ما يرد بالوضع المعجمي لا الصياغة الصرفية في عمل المعجميين ، ومن ثم لو ورد اسم الذات على أكثر من ضبط لكان تسجيل ذلك وتفسيره من عمل المعجميين لا الصرفيين .

على أية حال وردت نماذج كثيرة جدًّا في المعجم العربي تتصل بعناية المعجميين بضبط ألفاظ موضوعة معجميًا . ومن ذلك معالجتهم الخروج عن الحركة إلى السكون من قبيل اللغة في لفظ « وسَط » ، يقول بعضهم : « ويقال : « ضربت وسَط رأسه بالفتح لأنه اسم لما يكتنفه من جهاته غيره ... والسكون فيه لغة » [(١)] .

كما فسّروا اختلاف حركات لفظ « إصبع » التي تعد سماعية باللهجات ، يقول بعضهم : « وفيه إِصْبَع وأُصبَع بكسر الهمزة وضمها ، والباء مفتوحة فيهما ، وإِصْبِع بإتباع الكسرة الكسرة ، وأُصْبُع بإتباع الضمة الضمة ، وأَصْبِع بفتح الهمزة وكسر الباء » [(٢)] .

وقد فسروا بالضرورة اختلاف لفظ « خشْل » ، وهو كل أجوف غير مصمت ، بالإسكان والفتح ، يروي ابن منظور : « كقول ابن حمزة إنه بالإشكان لا غير ، وإن ما ورد منه محركًا فهو على جهة الضرورة » [(٣)] .

على أية حال ، ليس ما يقدمه البحث هنا أكثر من نماذج جدّ قليلة ، ويمكن الوقوف على عدد ضخم باستقراء المعجم ، وهو ما يراه البحث ضروريًّا للوقوف على الجانب المعجمي لمصطلحات يشيع بين الدارسين الآن اعتقاد كونها صرفية ونحوية خالصة .

وسوف يكشف توظيف اللغويين لمصطلحات عامة واحدة في فروع مختلفة من الدرس اللغوي أصالة هذا الدرس من حيث كون فروعه المختلفة ترتبط بعضها ببعض لا بمعارف وافدة غير أصيلة .

كما يشير البحث بصدد مفاهيم التصنيف العامة إلى أن اللغويين العرب، قد قاموا بأمرين تكشف عنهما مصطلحات التصنيف هذه ، وهما :

- **الوصف الإحصائي :**

وهو ما تكشفه مصطلحات مطرد وشائع وغالب وكثير وقليل ونادر التي تؤكد على قيام درسنا اللغوي على الوصف الذي صبغ الدرس اللغوي المعاصر بعد نشأة سريعة

---

(١) السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٥٩ .

(٢) الرازي ، مختار الصحاح ، جـ ١ ، ص ١٤٩ .

(٣) ابن منظور ، اللسان ، جـ ١١ ، ص ٢٠٦ .

له [١] فأخرجه من دائرة الدرس التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر [٢]

- التفسير :

وهو ما يتم من خلال مصطلحات لهجة وضرورة وغير ذلك من التفسيرات التي تُقَدَّمُ لتعدد صور الحكم الواحد أو لمخالفة نموذج لغيره . ويبحث التفسير في الدرس اللغوي « عن أسباب أعمق أكثر مما يفعل التعميم ، وهو مَعْنِيٌّ بشكل رئيسي بأحكام اللغة بصفتها ظاهرة » [٣] .

كما يراه بعض الدارسين سمة بارزة في الدرس اللغوي العربي ونموذجًا فريدًا يستقل به ؛ إذ : « المهمة النهائية للنحوي هي أن يشرح للمؤمنين لماذا يتكلمون بالكيفية التي يتكلمون بها ؟ من الواضح أنه لا يمكن أن تخضع مهمة النحوي للوصفية ، بل يمكن أن يكون من الخطأ عَدّ النحاة معياريين أيضًا . إن المصطلح الوحيد الذي يغطي مفهومهم لوظيفة الدرس اللغوي هو التفسيرية » [٤] .

والحقيقة أن مفاهيم الجمع والتصنيف المعجميين يمكن أن تُصَوَّرُ معًا بالرسم التالي الذي يبين الخطوات التي اتبعها اللغويون العرب في معالجتهم المعجمية للغة العربية مثلما اتبعوها في معالجتهم الصرفية والنحوية :

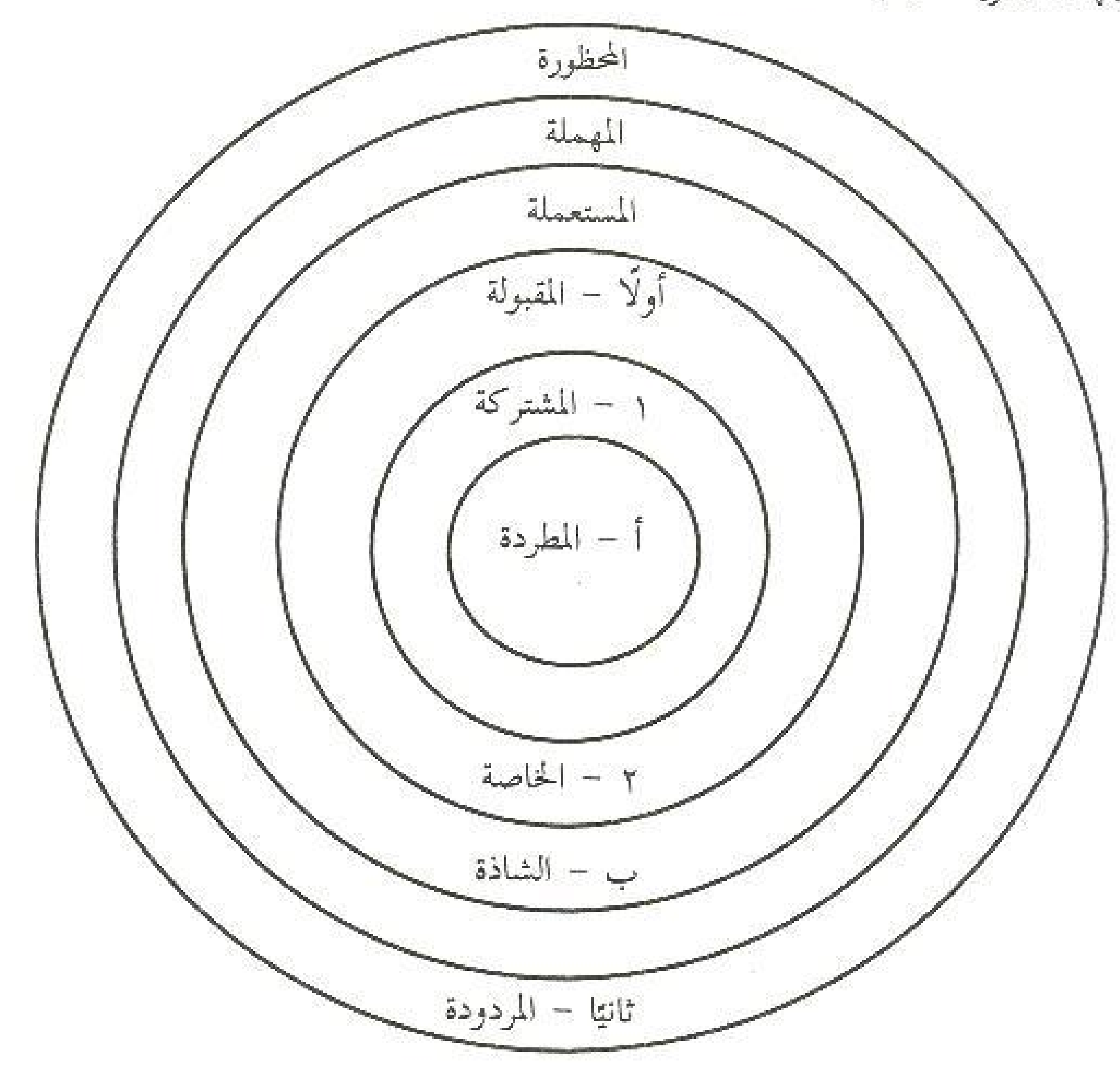
---

(١) Robins, R. H. (1967) A Short History of Linguistics, Bloomington and London: Indiana University Press, p. 199.

(٢) Joseph, John E. (1995) "Trends in Twentieth Century Linguistics: An Overview", in Concise History of the Language Sciences, From the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 222.

(٣) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenschaft, p. 122. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٤) Versteegh (1984) "The Explanation of Linguistic Causes: AzZağğāği's Theory of Grammar, Introduction Translation, Commentary", pp. 7 - 8.



رسم (٣)

ثالثًا - جهة التحليل الدلالي :

تحرّك اللغويون العرب في تحليلهم الدلالي مع كل صور الاتفاق اللفظي ، فسجلوا في ذلك الدلالات التي تنتج عن كل مما يأتي :

أ - **الاتفاق التام بين اللفظين :**

وهو الاتفاق الذي يكون بينهما في الصيغة والجذر كما في عين ونحوها مما يرد لمعانٍ متعددة يتم تفسير هذا الاشتراك على أساس أحد منهجين ، وهما :

- الاشتراك الدلالي polysemy الذي تشيع تسميته بالتعدد الدلالي .

- الاشتراك اللفظي hyponymy .

وهما منهجان معروفان في الدرس اللغوي الحديث ؛ مما يعني توظيف تراثنا لمنهجيّ معالجة الاتفاق الدلالي التام المعروفين في الدرس اللغوي المعاصر .

وقد عالجت بعض الدراسات المعاصرة [١] موقف علمائنا من هذا الاشتراك وأسبابه بما لا يحتاج إلى مزيد .

ب - **الاتفاق الجزئي :**

وهو يرد في الصور التالية :

١ - الاتفاق في مجرد الجذر دون الصيغة كالذى نجده في المشتقات من جذر واحد فيجمعها اشتراك دلالي مقابل اشتراكها لفظا في الجذر . وهو ما يمكن تسميته بمصطلح :

- **الاشتراك الجذرى :**

يعرف هذا النوع من الاتفاق بين اللفظين في الدرس اللغوي الغربى بعلاقة cponymy . وقد سجله اللغويون العرب ، وذلك كما يظهر في دراساتهم المعجمية والصرفية .

وقد ورد القول بمناهج مختلفة للاشتقاق كما سيتم الإشارة إليه في نموذج سلسلة الجذور الدلالية الكلية من نماذج التركيب العام للمعجم . ومن هذه المناهج ما يلي :

أ - **الاشتقاق القياسى أو الصغير** : هو الذي يكون بين الكلمات المأخوذ بعضها من بعض عن طريق تغيير صرفي محدد يبينه الصرفيون بالميزان الصرفي ، كاشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، واشتقاق اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول ... إلخ .

ب - **الاشتقاق السماعي** : هو الاشتقاق الذي قام به ابن فارس حين مد مظلة القياس لتشمل ما لا يملك طريقًا قياسية للاشتقاق مثل جمْعِه تلك الكلمات التي لا تشترك إلا في الجذر ، أي ذوات صلة جذر فحسب ، دون أن تكون مأخوذة بعضها من بعض . ومن ذلك ما نجده تحت جذر « خ ل ق » ، وهو : « الخَلاق الحظ والنصيب من الخير ... والخِلاق ضرب من الطيب أعظم أجزائه الزعفران ، والخلقاء يقال هضبة خلقاء : لا نبات بها . وخلقاء الشيء : مستواه ... الخُلُق : حال للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر وروية ... الخِلْقة : الفطرة » [٢] .

لقد جمع هذه المفردات التي ترد للجذر خ ل ق تحت أصلين اثنين لا غير على الرغم

---

(١) عمر ، د. أحمد مختار (١٩٨٥ [١٩٩٣]) علم الدلالة ، القاهرة : عالم الكتب ، ط ٤ ، ص ١٥٦ وما بعدها .

(٢) السابق ، جـ ١ ، ص ٢٦١ .

من أنه ليس ثمة طريق للقول بأخذ كلمة منها من أخرى .

ويقوي صنيع ابن فارس أن الصفة المشبهة التي تُعَدُّ عند بعض الصرفيين من قبيل اسم الفاعل قياسية في عمومها سماعية في صيغها بخلاف اسم الفاعل القياسي في عمومه وفي صيغه المختلفة .

٢ - الاتفاق في الصيغة لا في الجذر :

هو ذلك الاتفاق الذي يظهر في دراسة اللغويين العرب لدلالات العلامات والصيغ الصرفية المختلفة ؛ إذ إنهم يجعلون للألفاظ دلالة واحدة تبعًا لزيادة علامة صرفية واحدة فيها أو لاتفاقها في الوزن . وهو الذي يظهر في الألفاظ المتفقة في العلامات الصرفية أو الأوزان ، فقد نسبوا إلى الألفاظ المتفقة في علامةٍ ما دلالة مشتركة بسبب هذه العلامة المشتركة ، كأن يتكلموا عن تأنيث الكلمات التي تحمل علامة التأنيث ، وعن تثنية ما زيدت عليه ألف ونون أو ياء ونون تغنيان عن العطف ، وكذلك نسبوا إلى الألفاظ المتفقة في وزن ما دلالة مشتركة بسبب هذا الوزن المشترك ، كأن يتكلموا عن دلالة الجمع في الألفاظ لكونها على وزن من أوزان الجموع .

٣ - الاتفاق في مادة الجذر لا صيغته :

يتمثل فيما قدمه ابن جني في محاولته وضع معانٍ عامة للجذر وتقليباته المختلفة ؛ إذ يبدو كما لو كان يقيس اتفاق الجذور في المادة واختلافها في الهيئة على اتفاق الألفاظ في الجذر واختلافها في الصيغة ، فهو يحاول تقديم اتفاق في دلالة الجذر وتقليباته يقابل اتفاقها في مادة الجذر دون ترتيب أصوله . ويسمى هذا تقليب الأصول نحو ك ل م و ك م ل و م ك ل ونحو ذلك » [1] . وهو في ذلك يطبق في تحليله ما اصطلح عليه بمنهج :

جـ - الاشتقاق الكبير :

هو منهج يرصد العلاقة التي تكون بين الجذر وتقليباته . ويذكرنا هذا بنص اللغويين العرب على الاتفاق بين الألفاظ بسبب اتفاقها في المادة اللغوية دون أوزانها ؛ إذ الفرق في ترتيب الجذر الذي هو هيئة الجذر دون مادته أو أصوله كالفرق في اللفظ في الوزن الذي هو هيئة اللفظ دون الجذر ، فترتيب الجذر اللغوي هي هيئته المميزة له .

٤ - الاتفاق في جزء من مادة الجذر :

وهو ما يبدو في محاولة ابن جني إيجاد دلالة بين جذور لم تشترك في الجذر بتمامه ،

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ١٤٦ .

بل اشتركت فقط في جزء كبير من الجذر دون بقيته . وهو ما يظهر فيما أدرجه مع أنواع أخرى تحت عنوانه « تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » ، يقول في بعض أنواع هذا التصاقب : « وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني ، وهذا باب واسع . من ذلك قول الله ، سبحانه : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ أي تزعجهم وتقلقهم ؛ فهذا في معنى تهزهم هزًّا ، والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين ، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز لأنك قد تهز ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك . ومنه العسف والأسف ، والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها ، والهمزة أقوى من العين كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف ، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين » [١] . والحديث عن مثل هذا الاتفاق تطبيق لمنهج :

د - الاشتقاق الأكبر أو التصاقب :

يعني ذلك أن اللغويين العرب لم يقفوا في تحليلهم الدلالي للكلمات مع :

- التطابق الكلي الذي يكون مع الاشتراك اللفظي أو الاشتراك الدلالي .
- التطابق الجزئي الذي يكون في الجذر فقط أو في الوزن فقط .

لقد زادوا خطوتين أخريين هما الوقوف على الاتفاق في مادة الجذر لا هيئته أو ترتيبه فيما عُرِفَ بالاشتقاق الكبير ، ثم الوقوف على الاتفاق في جزء من مادة الجذر لا فيه بتمامه فيما عرف بالاشتقاق الأكبر أو التصاقب .

ويفيد ذلك أنهم لم يتركوا اتفاقًا في جزء من اللفظ حتى بحثوا عما يمكن أن يكون وراءه من جوانب دلالية .

لقد استخدم التراث اللغوي العربي عدة مناهج في التحليل الدلالي ، فقد فسروا صور الاتفاق المختلفة بستة مناهج ، وهي :

- منهجان للاتفاق التام بين الألفاظ .
- أربعة للاشتراك اللفظي الجزئي بينها .

ويتمثل منهجا تفسير الاتفاق التام بين الألفاظ في المنهجين التاليين :

---

(١) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٦ .

١ - الاشتراك الدلالي ، وهو المنهج الذي يفترض أن اللفظ واحد تشترك فيه كلمات مختلفة ذوات دلالات متعددة ، كأن تشترك في لفظ « أَنَّ » الحرف الناسخ والفعل الماضي « أَنَّ » .

٢ - الاشتراك اللفظي ، وهو المنهج الذي يفترض أن ألفاظًا متعددة قد أخذت شكليًا لفظًا واحدًا ، ككلمة « عين » التي تكون للباصرة ولعين الماء ... إلخ .

أما المناهج الأربعة التي يستخدمونها لتفسير الاتفاق الجزئي بين الألفاظ فهي :

٣ - الاشتقاق القياسي ، وهو يعرف كذلك بالاشتقاق الصغير .

٤ - الاشتقاق السماعي ، وهو المنهج الذي طبقه ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة .

٥ - الاشتقاق الكبير ، وقد ذكره ابن جني تطبيقات له في خصائصه .

٦ - الاشتقاق الأكبر ، وقد طبقه ابن جني كذلك تحت عنوان « تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » كما سبقت الإشارة إليه .

ويتفق التراث اللغوي العربي مع الدرس اللغوي المعاصر في ثلاثة من مناهج التحليل الدلالي ، وهي مناهج الاشتراك اللفظي hyponymy والاشتراك الدلالي polysemy والاشتراك الجذري eponymy الذي يظهر مع الاشتقاق القياسي مع زيادة التراث اللغوي العربي بثلاثة مناهج أخر ، وهي مناهج الاشتقاق السماعي والاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر .

المبحث الثالث : نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية

يُعَدُّ التركيب المعجمي أو الدلالي للغة السؤال المركزي في الدراسات المعجمية ؛ إذ « كثيرًا ما يتردد سؤال هل للمنطوقات تركيب دلالي ؟ وبتعبير آخر : هل كل الصيغ التي تصف معنى المنطوقات تبنى في نماذج محددة جيدًا أو على الأقل في عدد قليل منها ؟ » [1] . وقد جُعِل من أول اهتمامات علم الدلالة المعجمي « دراسة كيف ينظم المعجم ؟ وكيف تتعلق الدلالات بعضها ببعض ؟ » [2] . وقد سادت في الدراسات المعجمية في بداية الدرس الوصفي فكرةٌ تنفي وجود تركيب للمعجم أو كونه نظامًا [3] ؛ إذ « مال البنيويون الأمريكيون متأثرين ببلومفيلد Bloomfield إلى إهمال دراسة المعجم ، وإلى معاملته على أنه تقريبًا غير مبنيّ أو على الأقل مبني بشكل فضفاض » [4] . على أنه قد عاد « الاهتمام بالتركيب المعجمي للمعجم ، والبحث في هذا الموضوع وقد قطع شوطًا طويلًا منذ بنيوية ما بعد بلومفيلد Post-Bloomfieldian Structuralism عندما كان المعجم يعد ببساطة قائمة من غير القياسيات النحوية وعندما كان المعنى مستحيلًا على الدراسة العلمية » [5] .

وإذا كنا نسلم بمسألة أَنَّهُ « تَعَذَّرَ إلى الآن إخضاع المعجم إلى بنية خاصة به » [6] ، فإنه يلزمنا أن نتلمس الحديث عن نظرية معجمية دلالية تقوم على رصد التركيب المعجمي للغة ، وأن ننظر فيما لا تزال بحاجة إليه ، ذلك أن النظرة إلى المعجم قد شهدت تحولا حادًّا

---

(١) Ducrot, Oswald (1972) "Semantic combinatorial", in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, edited by Oswald Ducrot and Tzvetan, Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 269.

(٢) Finegan, (1989 [1994]) Language: its Structure and Use, 163.

(٣) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ٣١٢ .

(٤) Gleason, H. A. (1962) "The relation of lexicon and grammar", in Problems in Lexicography, edited by Householder and Saporta, Bloomington. See also: Lehrer, A. (1974) Semantic Fields and Lexical Structure, Amsterdam: North Holland Publishing Company, p. 15.

(٥) Lehrer, Adrienne (1992) "A theory of vocabulary structure: retrospectives and prospectives", in Thirty Years of Linguistic Evolution, Studies in Honour of Ren Dirven on the Occasion of his Sixtieth Birthday, edited by Martin Putz, Philadelphia & Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, p. 243.

(٦) – الحمزاوي ، محمد رشاد (١٩٩١) « من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح المعجم بنية ودلالة » ، نُشِرَ في المعجم العربي : إشكالات ومقاربات ، ص ٣١١ .

فما « كان يُتَصَوَّر أنه قائمة من الوحدات المعجمية المفردة لكل واحدة منها خصائصها النحوية والصوتية والدلالية أصبح الآن يُرى مجموعة من الوحدات مركبة ربما تركيبًا ثنائي المستوى » [١] .

ويلزم البحث استعراض موقف الدرس اللغوي الغربي من التركيب المعجمي قبل مراجعة موقف التراث اللغوي العربي من ذلك . وفيما يلي بيان بالتصورات الأربعة التي اتخذتها النظرية اللغوية الغربية المعاصرة بخصوص التركيب المعجمي للغة .

يمكن الوقوف على أربع تصورات مختلفة للنظرية الغربية تسعى إلى تقديم التركيب المعجمي للغة أو تمثيله . وقد توزعتها أربعة اتجاهات رئيسية . وهي ترد على ما يلي :

الأول - نموذج تقديم تركيب معجمي من خلال العلاقات الدلالية :

وذلك كما في بيان علاقات الترادف والتضاد والانضواء والاشتراك الدلالي والاشتراك اللفظي . وينصُّ بعض اللغويين على كون الوقوف على العلاقات الدلالية وتصنيفها يمثل بناءً للمعجم ، يقول : « الهدف الرئيسي من علم الدلالة المعجمي بناء نموذج لتركيب المعجم بتصنيف أنماط العلاقات التي بين الكلمات » [٢] .

ويبدو الاعتماد على هذه العلاقات في تمثيل التركيب المعجمي في عمل بالمر Palmer الذي يبني أحد المحاور الثمانية لكتابه الذي يحمل عنوان « Semantics: A New Outline علم الدلالة : إطار جديد » على التركيب المعجمي [٣] ، وهو يدرس فيه هذه العلاقات الدلالية ليبين « كيف يمكن أن تعالج هذه العلاقات في إطار تركيبي » [٤] .

كما يبدو الاعتماد على هذه العلاقات في تصور أكماجيان Akmajian ، يقول عن إحدى هذه العلاقات : « الترادف synonymy تُرَكِّبُ معجم اللغة في مجموعات من الكلمات التي تشترك في دلالة » [٥] .

وقد تم تقديم جملة من المعاجم غير العامة في إطار هذه العلاقات ، ونقصد بالمعاجم

---

(١) Kempchinsky, Paula (1995) "From the lexicon to the syntax: the problem of subjunctive clauses", in Evolution and Revolution in Linguistic Theory, edited by Hector Campos and Paula Kempchinsky, Washington, D. C.: Georgetown University Press, p. 248.

(٢) Finegan, (1989 [1994]) Language: its Structure and Use, P. 163.

(٣) Palmer, (1976) Semantics: a New Outline, pp. 59 - 91.

(٤) Ibid., p.59.

(٥) Akmajian (1990) Linguistics: an Introduction to Language and communication, p. 206.

غير العامة المعاجم التي لا تهدف إلى تسجيل الرصيد اللغوي كله ، بل تقوم ، مثلًا ، بتسجيل مجرد جانب منه كما في معاجم المترادفات والأضداد [١] .

ويرجع إعداد معاجم بناءً على هذه العلاقات إلى الاعتراض على عدم صلاحية المداخل التقليدية لتقديم تركيب معجمي للغة ، يقول بعض اللغويين في ذلك : « يبدو في النظرة الأولى غير مركب على نحو مقبول . تُقَدَّمُ مداخل معجمية لبعض مناطق المعنى بغزارة أكثر من الأخرى ، لكن يبدو وجود تشتت عام عشوائي أكثر أو أقل » [٢] . وهو يقترح ، من ثَمَّ ، مراعاة هذه العلاقات الدلالية لمزيد من إحكام التركيب المعجمي ، يضيف : « على أية حال ، ثَمَّةَ تركيب أكثر مما يقابل العين ابتداء : تبرز علاقات معنى معينة بين الكلمات ثانية وأخرى تربط بين الكلمات في نماذج دلالية متواترة » [٣] .

وما يمكن ملاحظته على هذا النموذج من نظرية التركيب المعجمي ما يلي :

– أن بعض هذه العلاقات هو الذي يقوم على أساس لغوي ، وهي علاقات الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي ؛ حيث تأخذ الكلمات لفظًا واحدًا ، أما بعضها الآخر : فهو يقوم بين مدلولات المفردات وفق الواقع لا وفق اللغة ، فليس في الألفاظ اللغوية ما ينصُّ على الترادف بينها أو التضاد أو الانضواء . وقد أشار البحث من قبل إلى أن نفي الجذر في التراث اللغوي لبعض العلاقات يرجع إلى كونها واقعية غير لغوية ، فليست ذات أساس لغوي يضبط ذكرها أو حتى يسوغه .

– أن هذه العلاقات تجمع المفردات في مجموعات دون أن تشكل كل مجموعة من هذه المجموعات تركيبًا أكبر من المفردات حتى نستطيع أن نقول بالتركيب المعجمي لها .

– أننا إذا قدمنا المعجم في إطار العلاقات الدلالية المذكورة ، أي في إطار علاقات الترادف والتضاد والانضواء والاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي انتهينا إلى تشتيت المفردات وتضييع التركيب المعجمي كله ؛ إذ يلزمنا أن نبني المعجم على الترادف مرة ، ثم نعود فنبنيه على التضاد أخرى ، ونعود ثالثة لنذهب تبنيه على الانضواء وهكذا دواليك نبني معجمًا مستقلًا لكل واحدة من هذه العلاقات الدلالية . إن هذه العلاقات

---

(١) Chambers' Staff. Chambers Dictionary of Synonyms and Antonyms, Cambridge: Chambers.

(٢) Cruse, D. A. (1990) "Language, meaning and sense; semantics", in An Encyclopedia of Language, edited by N. E. Collinge, London and New York: Routledge p. 153.

(٣) Ibid., p. 153، وثمة تفصيل أكبر لهذا الأمر في كتاب علم الدلالة المعجمي ؛ انظر : Cruse, D. A. (1986) Lexical Semantics, Cambridge: Cambridge University Press.

أشبه بسلاسل منفصلة ومتقاطعة لا سلسلة واحدة يمكن أن تسلك فيها مفردات اللغة .

ويعني ذلك أننا لا نستطيع أن نقدم المعجم كله في ضوء هذه العلاقات مرة واحدة ، وإنما نقدمه في ضوء هذه العلاقات مرات بعدد هذه العلاقات ، وننتج بذلك سلاسل لهذه الكلمات ، وليس مجرد سلسلة واحدة لها . ومن ثَمَّ لا نملك في النهاية معجمًا واحدًا حتى نتحدث عن تركيب له أو لا نتحدث . إن كل ما يمكن أن نفعله بهذه العلاقات هو مجرد تقديم عدد من المعاجم لا معجم واحد ذي بناء أكثر تماسكًا .

لقد تحرك فعلاً هذا التصور نحو إيجاد تركيب معجمي عام ، فوقف على العلاقات المعجمية ، ولكن هذه العلاقات التي وقف عليها لا تجعل الوحدات التي تقوم بينها تركيبًا أو وحدة أكبر لنستطيع أن نقول : لقد وقفنا على تركيب معجميٍّ أي أنه لا يوفر الركن الثالث للتركيب ، وهو الذي يتمثل في وجود وحدة كبرى .

الثاني - نموذج تقديم تركيب معجمي من خلال معالجة المكونات الدلالية :

بدت نواة هذا النموذج ناضجة في أعمال فيلكنز Wilkins (١٩٦٨) « الذي أنتج تحليل مكونات شاملاً في اللغة » [١] . كما يرد « هيلمسلف Hjelmslev وياكبسون Jacobson من أوائل مؤيديها في تراث ما بعد سوسير البنيوى وأكثرهم تأثيرًا » [٢] ..

وتنبني فكرة المكونات الدلالية على « فرضية أن معنى الكلمة يمكن أن يحلل في إطار مجموعة من السمات الدلالية التي يمكن أن يشكل الكثير منها جزءًا من وصف الكلمات الأخرى في اللغة نفسها » [٣] . وهي ترى « المعجم نظامًا للمفاهيم » [٤] .

ويُمَثِّلُ تحليل مكونات الكلمة الدلالية جزءًا بارزًا من « العمل المُفَصَّل في تركيب المعجم الذي بذل في السنوات الأخيرة » [٥] . وتتحرك نظرية المكونات الدلالية بين الوحدة المعجمية المفردة والمكونات الدلالية التي ركبت معًا لتكوين هذه الوحدة الدلالية الأكبر .

---

(١) Allan, Keith (1992) "Semantics: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 3, Oxford: Oxford University Press, p. 396.

(٢) Lyons, John (1977) Semantics, vol. 1, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 317.

(٣) Jeffries, Lesley (1998) Meaning in English: An Introduction to Language Study, Macmillan Press LTD. p. 87.

(٤) Bierwisch, Manfred (1970 [1975]) "Semantics", in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, GB: Penguin Books, p. 170.

(٥) Kempson, Ruth M. (1977) Semantic Theory, Cambridge: Cambridge University Press, p. 18.

ويُمَثِّلُ هذا التصور محاولة لإيجاد تركيب معجمي عام ؛ لأنه يقف على العناصر الثلاث اللازمة للتركيب ، وهي الوحدة الكبرى ، وتتمثل في المفردة المعجمية والوحدة الصغرى ، وهي السمة الدلالية ، والعلاقات التي تكون بين هذه الوحدات الصغرى أو السمات الدلالية لتكوين الوحدات الكبرى أو المفردات المعجمية .

الثالث - نموذج تقديم تركيب معجمي من خلال الحقول المعجمية :

جاء هذا الاتجاه في أعمال القرن العشرين ، وكان « أحد مصدرَيْه تحليل السمات المُمَيِّزَة في الصرف التصريفي لمدرسة براغ ، والثاني عمل الأنثروبولوجيين » [١] . والحقيقة أن قائمة المساهمين في هذه النظرية طويلة ؛ إذ تبدأ بسوسير ثم ترير Trier وتصل إلى ماتوريه Matore (١٩٥٠) [٢] . يقول بعض مؤيدي نظرية تحليل المكونات عن أثر هذه النظرية في تمثيل التركيب المعجمي للغة : « نظريات الحقول الدلالية تفترض على الجانب الآخر أن معجم اللغة مركب تمامًا كما أن نحو اللغة والفونولوجي مركبان . إن كلمات اللغة تُصَنَّفُ في مجموعات تعلق بحقول المفاهيم وتقسم النطاق الدلالي أو المجال الدلالي بطرق معينة » [٣] .

وقد تمت مراعاة هذه الحقول في عمل معاجم عامة تقوم على تسجيل الرصيد اللغوي كله فيما عرف باسم المكانز Thesaurus[٤] التي تعتمد في صناعة المعاجم منهج الحقول المعجمية بدلًا من المنهج التقليدي [٥] .

وتتحرك نظرية الحقل المعجمي بين الوحدة المعجمية المفردة والحقل المعجمي الذي تندرج تحته هذه الوحدات المعجمية المفردة ، ويتكون الحقل من مجموع هذه الوحدات والعلاقات التي تجمع بينها لتندرج تحت هذا الحقل إذ الحقل ؛ هو التنظيم الذي يمكن أن تدرج فيها كلمات اللغة ليمكن فهمها على نحو دقيق ؛ إذ « إننا لا نستطيع أن نفهم معنى تعبير مفرد بمعزل عن غيره (إذا أردنا أن نعرف ما يعنيه لفظ hot فإننا يجب أن

---

(١) Allan, Keith (1992) "Semantics: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford : Oxford University Press, Vol. 3, p. 396.

(٢) Schogt, Henry G. (1986) "Lexical field", in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, edited by Thomas A. Sebeok (g. e.) Berlin: Mouton de Gruyter, Vol. 1, pp. 448 - 51.

(٣) Lehrer, Adrienne (1974) Semantic Fields and Lexical Structure, p. 15.

(٤) Editorial Staff (1995) Roget's International Thesaurus, England: Harper Collins Publishers.

(٥) Crystal, David (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, 158.

نعرف ، على الأقل أنه يستخدم في مقابلة لفظ cold) . إن التنظيم الكلي للدلالات التي يمكن أن تعبر عنها اللغة هو موضوع اللغويين » [١] .

ويمثل هذا التصور محاولة لإيجاد تركيب معجمي عام لسعيه إلى الوقوف على العناصر الثلاث اللازمة للتركيب ، وهي : الوحدة الكبرى التي هي تتمثل في الحقل المعجمي والوحدات الصغرى وهي المفردات المعجمية والعلاقات التي تكون بين هذه الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى .

وإذا كنا نستطيع أن نتكلم عن بنية دلالية لوحدات المعجم من خلال نظرية المكونات الدلالية لكونها تثبت اجتماع سمات دلالية مختلفة لتكوين الوحدات المعجمية فإننا لا نستطيع أن نتكلم في الحقيقة عن تركيب للحقل المعجمي ؛ إذ الحقل لا يمثل تركيبًا لعدم وجود علاقات تركيبية بين أفراده . إن الحقل المعجمي لا يمثل بالنسبة للمفردات التي تندرج تحته وحدة أكبر تتركب تحته هذه الوحدات وفق علاقات تركيبية ما . والعلاقات الدلالية بين أفراد المعجم كالترادف والتضاد ونحوهما أشبه ما تكون بعلاقات نظام كتلك العلاقات التي يقررها سوسير Saussure بين المفردات التي تصلح للوقوع في موقع نحوي واحد .

وقد استشعر بعض اللغويين في الحقول المعجمية قلقًا في تمثيلها للتركيب المعجمي على نحو يجعل منها نظرية يقول عن هذه النظرية : « يستخدم مصطلح النظرية بشكل فضفاض ، ربما يكون تعبير منهج الحقل أفضل ؛ لأن معظم دراسات الحقل ليست كاملة أو مصوغة بشكل كاف لتعد نظريات متماسكة وموحدة » [٢] .

الرابع - نموذج تقديم تركيب معجمي من خلال معالجة التركيب المعجمي لجمل اللغة :

يرى هذا النموذجُ المعجمَ مكونًا من مكونات التركيب النحوي ؛ ومِنْ ثَمَّ يُدرجه بوصفه جزءًا حيويًا في النظرية النحوية . يقول بعض اللغويين عن النظرية التحويلية التي تم فيها معالجة التركيب المعجمي للغة : « سأبدأ بدراسة النحو التحويلي التقليدي الذي تولد فيه تدريجيًا مفهوم التركيب المعجمي بوصفه مكونًا متميزًا من النحو ، وهو يرتبط عن قرب بالدلالة » [٣] . بل يرى اللغويون أن « العلاقة بين النحو وعلم الدلالة هي

(١) Wunderlich, (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, p. 230.

(٢) Ibid., p. 15.

(٣) Andrews, Avery D. (1987) "Lexical structure", in Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 60.

القضية الرئيسية في النظرية اللغوية » [١] . وقد انبثق عن ذلك فكرة تقضي بأن النظرية الدلالية « قياسًا على النظرية النحوية تفسير لجزءٍ من الكفاءة اللغوية للمتكلم الأصلي باللغة وهي المعرفة الكامنة التي وراء الكفاءة الدلالية » [٢] .

ويتحرك هذا التصور ، كما يتحرك النحو ، بين وحدة الجملة وعناصرها إلا أنه يرصد هاتين الوحدتين انطلاقًا من جانبهما الدلالي لا تأسيسًا على جانبهما اللفظي أو الشكلي كما يفعل النحو . وهو يمثل محاولة لإيجاد تركيب معجمي ؛ لأنه يقف على العلاقات المعجمية بين الوحدات ، كما يتحرك في إطار العناصر الثلاث اللازمة للتركيب ، وهي الوحدتان الكبرى والصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى ، لكنه لا يمثل تركيبًا لمعجم اللغة ، وإنما يمثل تركيبًا معجميًا لجزء من الكلام ؛ إذ يتصل بالبنية المعجمية لجملة ما مما ننتجها وليس بمطلق اللغة .

ويعني ذلك : أن البحث عن بنية معجمية في النظرية اللغوية الغربية قد اتخذ أربع طرق تبحث اثنتان منهما عن الدلالة في علاقاتها الأفقية ، وهما نظريتا العلاقات الدلالية والتركيب المعجمي للجملة على حين تبحث الأخريان عن الدلالة رأسيًا بربط الوحدات المعجمية بما تحتها من مكونات أو سمات دلالية أو بما فوقها من حقول معجمية .

إن الطرق التي اتخذتها النظرية الغربية في تمثيل التركيب المعجمي هي :

- **الطريق الأولى** : النظر حول الوحدة المعجمية أفقيًا لا رأسيًا بالنظر حول الوحدة المعجمية بحثًا عن علاقات ارتباط بين المفردات المعجمية بعضها ببعض . وقد اتخذت هذه الطريق نظرية العلاقات الدلالية التي رأت أن مراعاتها يحقق تركيبًا أكثر تماسكًا .

- **الطريق الثانية** : النظر حول الوحدة المعجمية أفقيًا لا رأسيًا كما فعلت النظرية الأخيرة التي بحثت عن التركيب المعجمي من خلال تركيب الجملة الدلالي . وهي تقف على تركيب دلالي للغة ، ولكنها لا تقدم تركيبًا للمعجم نفسه بصفة عامة .

- **الطريق الثالثة** : النظر رأسيًا لا أفقيًا إلى ما تحت الوحدة المعجمية المفردة بحثًا عن

---

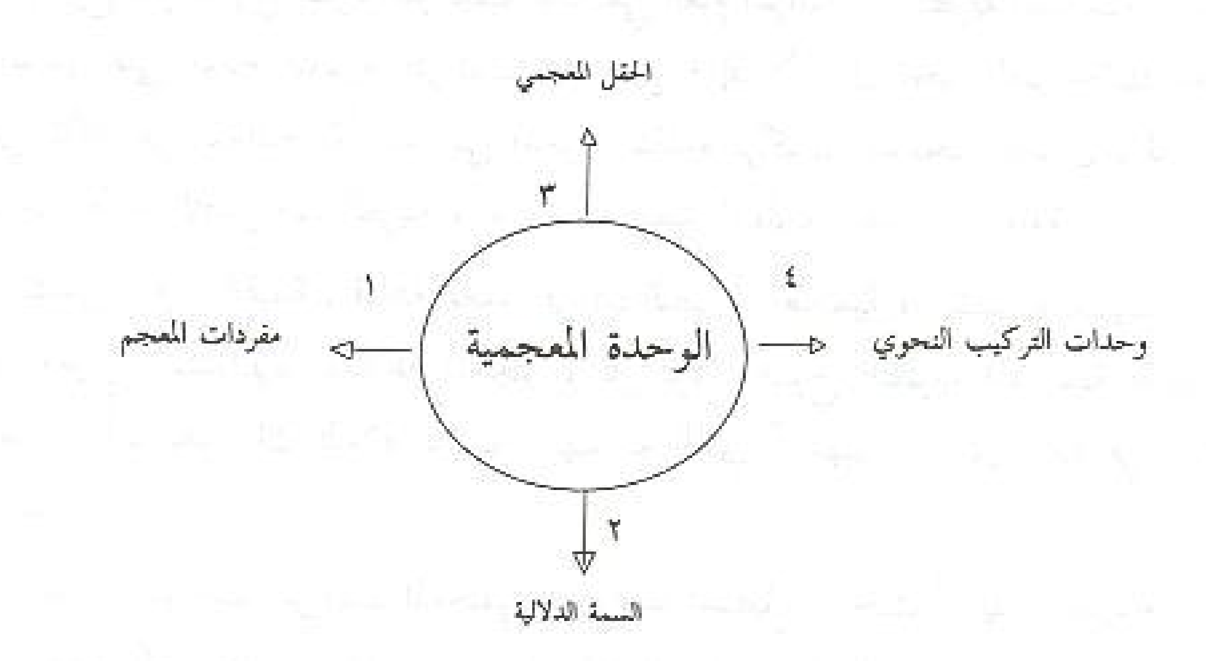
(١) Mürvet, Enc, (1988) "The syntax semantics interface", in Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 239.

(٢) Ladusaw William A. (1986) "Semantic Theory", Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge. New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, pp. 89, See: Katz & Fodor (1964) An Integrated Theory of Linguistic Description, Cambridge: Cambridge University Press and Katz (1972) Semantic Theory, New York: Harper.

وحدات معجمية أصغر تركبت معًا من خلال علاقات معينة لتكوين الوحدات المعجمية المفردة ، وذلك في حالة نظرية المكونات الدلالية .

- الطريق الرابعة النظر رأسيًا كما في الطريق الثالثة ، ولكن بالنظر فوق الوحدة المعجمية المفردة للبحث عن وحدة معجمية أكبر تكونت من تركُّب الوحدات المعجمية المفردة معًا ، وذلك في حالة الحقول المعجمية .

ويمكن تصوير مواقف النظرية الدلالية من التركيب المعجمي في الدرس اللغوي الغربي بربط الوحدة الدلالية بالعلاقات الدلالية وبالحقل المعجمي وبالسمة الدلالية وبالتركيب النحوي كما يلي :



(رسم ٤)

رسم توضيحي لطرق التماس التركيب الدلالي [1] .

---

(١) تفيد الأرقام المثبتة على الأسهم رقم النظرية وفق ترتيبها في هذه الدراسة التي تتبنى هذا الطريق .

المبحث الرابع : نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية العربية

نود بعد عرض المفاهيم المعجمية الأساسية ونظريات الجمع والتصنيف المعجميين والتحليل الدلالي وبعد استعراض مختلف نماذج نظرية التركيب المعجمي الغربية أن نحدد تصورات درسنا اللغوي العربي للتركيب المعجمي العام . وهو أحد جوانب النظرية المعجمية العربية ، وهو يمثل أهم تحديات النظرية المعجمية بعامة ، كما أنه لم يحظ في درسنا المعجمي المعاصر بالدراسة ؛ إذ تكفلت الدراسات التنظيرية للمعجم العربي التي سبق أن أشرنا إلى أهمها بجوانب أخرى للنظرية المعجمية العربية . ولا يخفى أن النظرية المعجمية العربية لا تزال بحاجة إلى جمع نصوصها الناطقة بجهاتها المختلفة واستنباط مفاهيمها الأساسية من التطبيقات المعجمية التراثية .

ويسوغ التوجّه إلى نظرية التركيب المعجمي العام التراثية أن النظرية المعجمية المعاصرة لمّا تستقر على نموذج لنظرية التركيب المعجمي ؛ إذ لا تزال تختبر أطروحاتها المختلفة والتي بيّنّاها في النماذج الأربعة التي قدموها لتقديم تركيب للمعجم اللغوي ، فلا مانع إذن من طرح التصورات العربية وبلورتها بما يفيد النظرية المعجمية العامة .

وتتمثل ، في الحقيقة ، قناعة العمل في أن النظرية المعجمية قد شغلت لغويينا بشكل كبير ومواز لانشغالهم بصناعة المعجم ، بل لولا وضوح النظرية المعجمية لديهم لما استطاعوا أن يبلوا لك البلاء المشهود لهم به الذي أحلهم مستوى راقيًا في صناعة المعجم .

وتتمثل تصورات التركيب المعجمي العام فيما استطاع البحث أن يقف عليه في أربعة نماذج يتصل اثنان منهما بالجذر ، ويتصل الآخران بالسلسلة على ما سيرد بيانه فيما يلي :

١ - نظرية الجذر المفرد (جذر الاشتقاق الصغير) : نموذجان :

يقدم درسنا اللغوي في إطار تحليله لتركيب الكلمات مفهوم الجذر المفرد التقليدي ، وهو ما يتكون من أصول معينة وبترتيب ثابت . أي الجذر الذي لا نجري له التقليبات المختلفة . وهو الجذر الذي نجده في الاشتقاق الصغير الذي يشير إليه ابن جني بقوله : « فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم ، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه ، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه ، نحو سَلِم ويَسْلَمُ وسَالِم وسَلْمان وسَلْمَى والسَّلامة والسَّلِيم : اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة . **وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته** . وبقية الأصول

غيره ، كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك فهذا الاشتقاق الأصغر » [١] .

ويعد هذا النوع من الجذر أكثر النظريات استخدامًا في تمثيل التركيب المعجمي للعربية . ولكي نوضح كيف يقدم مفهوم الجذر هذا أصول نظرية واضحة للتركيب المعجمي نشير إلى ما يلي :

النقطة الأولى : أن الجذر يمثل وحدة وسطى بين المعجم كله والكلمات ؛ إذ يمثل تجميعًا لمفردات اللغة ، فلا تستقل كل كلمة بمدخل معجمي ، وإنما ترد عدة كلمات تحت الجذر الواحد . وبحسبنا أن نقارن بين عدد جذور اللغة في معجم ما وبين الكلمات التي يوردها المعجم . جذور الصحاح ٥٦٣٩ جذرًا وجذور اللسان ٩٢٧٣ جذرًا وجذور تاج العروس ١١٩٧٨ جذرًا [٢] مع أن الكلمات التي تدرج بداخل أي واحد من هذه المعاجم أضعاف عدد الجذور الواردة .

ويعني ذلك : أنه يقوم على تصور يفيد أن مفردات اللغة تتجمع في وحدات ، أو بالتعبير المعجمي في جذور لغوية محددة يشمل كل واحد منها عددًا من المفردات . وهذا ما يتضح من أن كل جذر يجمع عددًا غير قليل من مفردات اللغة . إن التركيب المعجمي للغة يتشكل من مجموعة من الجذور تتركب بدورها من مجموعة من المفردات التي تمثل بدورها وحدات معجمية أصغر من الجذر .

النقطة الثانية : أن العلاقة الدلالية بين مفردات الجذر تنبني على أساس لغوي إذ ترجع إلى اشتراك في الأصول .

النقطة الثالثة : أن هذه العلاقات الدلالية التي يثبتها الجذر وينبني عليها لا تؤدي إلى تشتيت المفردات بخلاف العلاقات الدلالية التي أهملها ، والتي لا ينتج عنها معجم واحد شامل للغة ومتماسك . إن العلاقة المعجمية التي تقوم بين مفردات الجذر تعطيها عضوية في وحدة أو مجموعة واحدة هي وحدة الجذر الذي تندرج تحته هذه المفردات . ويفيد ذلك كون هذه العلاقة الدلالية اللغوية تحفظ الكلمات من أن يتكرر ورودها في

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٣٤ .

(٢) موسى ، د. علي حلمي (١٩٧٣) دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكومبيوتر ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ص ١٩ ، وموسى ، د. علي حلمي ، وشاهين ، د. عبد الصبور (١٩٨٣) دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ص ٩ .

المداخل المعجمية المختلفة .

النقطة الرابعة : أن الجذر في ضوء ما سبق يحقق أركان التركيب الثلاث ؛ فهو الوحدة التركيبية الكبرى ، كما أن الكلمات التي تندرج تحته تمثل وحداته الصغرى ، ويقوم بين هذه الكلمات علاقات دلالية لغوية محددة لظهورها في اللغة من اتفاق الجذر فقط أو من اتفاق اللفظ كله .

النقطة الخامسة : أن إهمال الجذر لبعض العلاقات الدلالية كالترادف والتضاد والانضواء دون بعض يرجع إلى أن ما أهمله ليس علاقة دلالية لغوية على ما سنبينه في النقطتين السابعة والثامنة .

النقطة السادسة : أن مفهوم الجذر لم يقم على مجرد العلاقة الأساسية له ، وهي علاقة الكلمات التي تندرج تحته بسبب الاتفاق في الجذر ، بل سمح بعلاقات أخرى كعلاقتي الاشتراك اللفظي hyponymy والاشتراك الدلالي polysemy .

تعني هذه النقاط المختلفة التي أشرنا إليها أن الجذر يمثل تركيبًا معجميًا وسيطًا بين تركيب المعجم العام والكلمات التي تندرج تحت هذا الجذر ، وأن لتركيب الجذر وحدات صغرى تندرج تحته ، وأن بين هذه الوحدات الصغرى علاقات دلالية لغوية تسبق من وجهة حساب اللغة تلك العلاقات الدلالية الأخرى كالترادف والتضاد بين لفظين مختلفين ونحوهما .

ونستطيع ، في ضوء ذلك ، أن نؤكد على أن الجذر المفرد التقليدي يقدم تمثيلًا للتركيب المعجمي في اللغة العربية الاشتقاقية ، وهو بما سبق أن بيّنّاه يقدم أصول نظرية للتركيب المعجمي للغة الاشتقاقية .

لقد قدم معجمنا مفردات اللغة في إطار عدد من الجذور التي تمثل مرحلة وسطى بين الكلمات والسمات أو المكونات الدلالية التي تتكون منها هذه الكلمات .

على أننا يجب أن نشير إلى أن تجميع كلمات الجذر قد شمل نوعين من الكلمات تحت الجذر الواحد هما :

- كلمات ذوات صلة اشتقاق أصغر ، ومن ذلك ما نجده في جذر خ ل ق « خالقه مخالقة وخِلاقًا : عاشره على أخلاقه ... وخلّقه أتم خلقه ... واختلق الشيء : أتم خلقه . واختلق القول افتراه واخترعه ، وتخلّق تكلف أن يظهر من خلاف ما ينطوي عليه » [1] .

---

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الوسيط ، جـ ١ ، ص ٢٦١ .

- كلمات لا تشترك إلا في الجذر ، أي ذوات صلة جذر فحسب دون أن تكون ذوات اشتقاق أصغر ، أي ليس بعضها من بعض . ومن ذلك ما نجده تحت الجذر السابق نفسه خ ل ق « الخَلاق الحظ والنصيب من الخير ... والخِلاق ضرب من الطيب أعظم أجزائه الزعفران ، والخلقاء يقال ، هضبة خلقاء : لا نبات بها . وخلقاء الشيء : مستواه ... الخُلُق : حال للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر وروية ... الخِلْقة : الفطرة »(١) .

وقد اتفقت المعاجم في موقفها من النوع الأول من الكلمات ؛ إذ تثبت جميعها الدلالة التي تشترك فيها الكلمات ذوات صلة الاشتقاق الأصغر ، أما النوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تجمعها صلة اشتقاق أصغر فقد اتخذ المعجم العربي له صورتين تمثلان نموذجين مختلفين لتركيب المعجم في جذور ، وهما كما يلي :

أ - نموذج التركيب الشكلي للجذر (النموذج الدلالي الجزئي للجذر) :

نقصد به جمع الكلمات التي تتفق في شكل واحد بكون أصولها واحدة ، وذلك دون محاولة إيجاد أصل دلالي واحد تتفق فيه هذه الكلمات المتفقة جذرًا . وهو ما نجده في معظم المعاجم التي تكتفي برصد الكلمات تحت جذورها ، ويعني ذلك أنهم يرصدون كلمات الجذور بناء على اتفاقها الشكلي في أصول دون محاولة الانتقال بتركب الجذر الشكلي إلى تركب دلالي باستنباط دلالة عامة تجمع الكلمات المتفقة جذرًا . ويمكن تسمية هذا النموذج بالنموذج الدلالي الجزئي للجذر لإثباته علاقة دلالية بين بعض مفردات الجذر التي بينها علاقة الاشتقاق الأصغر دون بقية الكلمات .

ويُعَدُّ جَمْعُ مفردات الجذر الواحد دون استنباط علاقة دلالية جامعة الأصل العام الذي سارت عليه المعاجم التي اقتصرت على ترتيب المعجم في جذور ، ومن ذلك ما يمكن أن نستفيده من كلمات جذر خ ل ق الذي لم يبين المعجم الأصل العام الذي تجتمع فيه دلالاته المختلفة . ويمكننا أن نراجع مواقف معاجم عدة نحو معجم الصحاح واللسان وغيرهما لتبيُّن عدم استنباطها أصلًا دلاليًا عامًّا للنوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تتصل برابطة الاشتقاق الأصغر .

ب - نموذج التركيب الشكلي الدلالي للجذر (النموذج الدلالي الكلي للجذر) :

نقصد به ذلك النموذج الذي استخدمه ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ، واجتهد

---

(١) السابق ، جـ ١ ، ص ٢٦١ .

في ربط النوع الثاني من كلمات الجذر التي ليست ذوات صلة اشتقاق أصغر مما يرد تحت جذر واحد بمعنى عام واحد . أي أنه أراد أن يصنع رابطة اشتقاق بين كلمات هذا النوع كالرابطة التي تجمع مفردات الاشتقاق الأصغر . وهذا ما يفيده ببساطة حرصه على إثبات اتفاق دلالي بينها . لقد أراد أن يجعل اجتماع الكلمات تحت جذر واحد ذا أساس شكلي دلالي معًا وليس شكليًا فقط ، فقد أراد أن يجعل الجذر وحدة لغوية تتركب من وحدات أصغر تتمثل في المفردات التي ترتبط فيما بينها برابط دلالي واحد ، وهو المعنى العام الذي يسميه الأصل . وقد اجتهد في استنباط هذا الأصل الدلالي لجعل الجذر وحدة ذات تركيب دلالي ، ولئلا يكون تركيبه مبنيًا على أساس شكلي بحت يتمثل في مجرد الاتفاق في أصول الجذر الذي تندرج تحته الكلمات . لقد استشعر أن الجذر وحدة تركيب معجمي ، فلا بد أن يكون أساسها شكليًا دلاليًا ، وليس شكليًا فحسب . وقد اجتهد في تضييق عدد الدلالات التي تكون لمفردات الجذر الواحد . يقول بعض الدارسين عن ذلك : « يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد أو أصلين أحيانًا أو ثلاثة ، وقد يرتفع إلى أربعة أو خمسة » (١) . يجعل ابن فارس الجذر وحدة معجمية ذات تركيب دلالي يشمل الكلمات التي تندرج تحته ، فهو يدير الجذر على أصل دلالي واحد أو اثنين ، يقول في جذر خ ل ق الذي سبق التمثيل به : « خلق الخاء واللام والقاف أصلان أحدهما تقدير الشيء والآخر ملاسة الشيء . فأما الأول : فقولهم خَلَقْتُ الأديم للسقّاء إذا قَدَّرْتُه ... ومن ذلك الخُلُقُ ، وهو السجية ؛ لأن صاحبه قد قُدِّرَ عليه ... ومن الباب رجل مختلق : تام الخلق ... وأما الأصل الثاني : فصخرة خلقاء أي ملساء ... ويقال : اخلولق السحاب استوى . ورسم مخلولق إذا استوى بالأرض . والمخلَّق : السهم المُصْلَح . ومن هذا الباب أَخْلَقَ الشيء وخلَق إذا بلي . وأخلقته أنا : أبليته ... والخَلوق معروف ، وهو الخِلاق أيضًا ، وذلك أن الشيء إذا خُلِّق مَلُس » (٢) .

وقد أشار ابن جني إلى أن إدارة كلمات الجذر الواحد حول أصل واحد يحتاج إلى التأويل ولطف الصنعة على ما سنبينه في الحديث عن إدارته الجذر وتقليباته على أصل واحد عند معالجة السلسلة الدلالية للجذور . وهذا ما اضطر ابن فارس إلى التسليم بوجود أكثر من أصل دلالي واحد ترجع إليه كلمات الجذر الواحد لكراهيته التكلف

---

(١) نصار ، د. حسين (١٩٥٦) المعجم العربي : نشأته وتطوره ، جـ ٢ ، القاهرة : مطابع دار الكتاب العربي بمصر ، ص ص ٤١٢ - ٤١٣ .

(٢) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، جـ ٢ ، تحقيق وضبط عبد السلام هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط٣ ١٩٨١م ، ص٢١٣ .

والاصطناع .

ويمكن فهم ما فعله ابن فارس على أنه نحو من التوسع في الاشتقاق ؛ فقد مَدَّ مظلة الاشتقاق لتشمل جميع مفردات الجذر الواحد ، وإذا تعذر جعل هذه المفردات مشتقة من أصل واحد جعلها مشتقة من اثنين ، وإلا فثلاثة وهكذا دواليك . ولكن يلزمنا أن نوسع تصورنا للاشتقاق لنتقبل صنيعه ، فالحقيقة أنه يبدو وكأنما قد جعل الاشتقاق على نوعين أولهما الاشتقاق القياسي الذي يعرف بالاشتقاق الصغير والذي يكون بين المصدر وغيره من الأفعال والمشتقات ، وثانيهما الاشتقاق السماعي الذي يحاول تلمسه بين مفردات الجذر التي لا تجمعها صلة اشتقاق قياسي .

ويجعلنا موقف ابن فارس من استنباط ما أمكنه من دلالة عامة لكل مفردات الجذر الواحد نجيز تسمية نموذجه بالنموذج الدلالي الكلي للجذر ؛ إذ يجمع المفردات كلها تحت دلالة ولا يقتصر على جمع بعضها كالنموذج السابق دون بعض .

٢ - السلسلة المعجمية أو سلسلة الجذور (جذر التقليبات) : نموذجان :

يعد الخليل رائد المعجمية العربية صاحب فكرة السلسلة إذ إنه أراد أن يبني معجمًا لا أن يَجْمَعَهُ فقط ، فقد وضع إطاره العام وهيكله قبل أن يلتفت إلى الرواة وجامعي اللغة ليضع تحت كل جذر ما ورد له من كلمات . وقد قدم الخليل النموذج الأول من السلسلة المعجمية .

وتقوم السلسلة المعجمية في مجموعة الجذور التي تُمَثِّلُ تقليبات لأصول واحدة ، وهي وحدة وسيطة بين المعجم والجذر ، فإن الجذر إذا كان يجمع عددًا من المفردات تحته فإن السلسلة تزيد بجمع عدد من الجذور تحتها ، وكأن المعجم الذي يعتمد على فكرة التقليبات يتركب من المفردات بوصفها الوحدة الدنيا والجذور بوصفها وحدة وسيطة أكبر تشمل عددًا من الكلمات ، ثم السلسلة بوصفها وحدة وسيطة أكبر من الجذر ؛ إذ تتكون من عدد من الجذور تشترك في الأصول لا ترتيبها ، ويأتي بعد ذلك المعجم كله أي أن مثل هذا المعجم يشتمل على وحدتين وسيطتين بين المفردات والمعجم ، وهما وحدة الجذر والسلسلة ، ولا يقتصر على وحدة الجذر بوصفه الوحدة الوسيطة الوحيدة . وفيما يلي بيان لنموذجَي السلسلة التي ترد كما يرد الجذر سلسلة شكلية فقط وسلسلة شكلية دلالية ، وذلك على التفصيل التالي :

أ - نموذج السلسلة الشكلية أو الصوتية للجذور :

نريد بهذه السلسلة تلك المجموعة التي تتخذ للجذور ذوات الأصول الواحدة ، أي

السلسلة التي تجمع الجذر مع تقليباته ، وهي تلك السلسلة التي استخدمها الخليل في تركيب معجمه الرائد العين ؛ إذ لم يقف الخليل عند جمع المفردات تحت جذر واحد ، بل جمع الجذور تحت سلسلة تجمعها إذا كانت تتفق في الأصول التي ترد لها . وقد اتخذ من التقليبات أساسًا يجمع به الجذور المتفقة أصولاً والمختلفة ترتيبًا فحسب . لقد قامت فكرة تركيب المعجم عند الخليل على جمع « الكلمات ومقلوباتها في موضع واحد ، فمثلاً نجد الكلمات ع ب د ، ع د ب ، د ب ع ، د ع ب ، ب ع د ، ب د ع كلها يمكن أن تعالج نظريًا تحت عنوان واحد بقطع النظر عما نطقت به العرب منها فعلاً ، وعما لم تنطق به ... ويعرف هذا التنظيم باسم التقليبات . ويمكن الرجوع إلى هذه المفردات ، مثلاً ، تحت حرف العين مجموعة (ع د ب) ؛ لأن العين أسبق الجميع في الأبجدية الصوتية التي وضعها الخليل تليها الدال ثم الباء » [١] .

وكأن الخليل قد استشعر أن المسافة بين وحدة الجذر التي تقع وسطًا بين وحدة الكلمة والتركيب الكلي للمعجم مسافة كبيرة ، فجمع الجذور ذات الأصول الواحدة في سلسلة واحدة لتكون بذلك وحدة وسيطة تقع أدنى من تركيب المعجم وفوق الجذر الذي يرد تحته ، بطبيعة الحال ، الكلمات ، أي وضع وحدة سلسلة الجذر لتصبح وحدات التركيب المعجمي متمثلة في الكلمة ، فالجذر فالسلسلة فالمعجم .

وقد كان لهذه الطريقة مؤيدون ؛ إذ « سار عليها من بعدُ ابن دريد والأزهري والقالي والزُّبيدي وابن سيده وغيرهم » [٢] .

كما لا يخرج عن نظرية سلسلة الجذور هذه ترتيب ابن دريد لمعجم جمهرة اللغة على الرغم من أنه يرتب سلاسل الجذور وفق الترتيب الأبجدي لنصر بن عاصم ، تفيد بعض الدراسات عدم جوهرية المخالفة الواردة عند : « ابن دريد الذي اتبع في تقليباته نظام وضع المفردات المتحدة الأصل تحت الحرف الذي هو أسبقها في الأبجدية العادية . فهنا ، مثلاً ، نجده وضع تلك المفردات الستة المذكورة سابقًا تحت مجموعة (ب د ع) فهذا اختلاف فرعي يجعلنا نعتبر ابن دريد صاحب جمهرة اللغة ، أيضًا ، من المؤلفين الذين اتبعوا في ترتيبهم نظام العين » [٣] .

ويفيد ذلك عددًا من الأمور ترد كما يلي :

---

(١) درويش ، د. عبد الله (١٩٥٦) المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم « العين » للخليل بن أحمد ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ١٨ .

(٢) السابق ، ص ١٧ .

(٣) السابق ، ص ١٨ .

– أن هذه النظرية كأنما رأت المسافة واسعة بين الجذر والمعجم كله ، فعملت على تقديم وحدات تتوسط هذه المسافة ، وكأنها لم تقبل أن يكون المعجم مركبًا من وحدتين أدنى منه ، هما وحدة الجذور المركبة بدورها من وحدة الكلمات .

– أن الوحدات التي تثبتها هذه النظرية تتمثل في الكلمات التي تتجمع في جذورها الدنيا والمباشرة لها ، ثم سلاسل الجذور التي تجمع تحتها الجذور ذوات الأصول الواحدة .

– أن الجذور التي ترد في كل سلسلة تتفق صوتيًا أو لفظيًا في الأصوات ، وليس لها دلالة واحدة متفقة ، وكأن هذه السلسلة بهذا تمثل وحدة غير دلالية . وهذا ما يجعل هذا العمل يسميها السلسلة الصوتية للجذور .

– أن التركيب المعجمي الذي تقدمه هذه النظرية تركيب معجمي شكلي أو صوتي لا دلالي ؛ إذ تركيب الجذور المختلفة دلالة تحت جذر واحد يجمع أصولها دون الترتيب يمثل اعتمادًا لإهمال الجانب الدلالي .

– أن قيمة هذه السلسلة تتضح من خلال بيان أن كل سلسلة تجمع تحتها ستة جذور مفردة إذا كانت الجذور ثلاثية ، وتجمع السلسلة أربعة وعشرين جذرًا إذا كانت الجذور رباعية ، كما تجمع سلسلة الجذور الخماسية مائة وعشرين جذرًا وفق التقليبات المختلفة الممكنة منها ، يقول ابن السراج عن عدة ما يكون تحت السلسلة الواحدة من الجذور : « واعلم أن البناء الواحد إذا كان على حرفين فإنك تخرج منه بنائين ، مثل : بل إذا قلب صار لب . وإذا كان على ثلاثة أحرف خرج منه ستة أبنية ، فربما كانت الستة مستعملة كلها ، وربما كانت مهملة كلها ، وربما كانت مهملة في بعض الحالات ، وذلك لالتقاء الحروف القريبة المخارج في الدوران ... فإذا كانت على أربعة أحرف كان منها أربعة وعشرون بناء مهملة كلها إلا ستة أو أقل من ستة أوجه مستعملة ، وإذا كان على خمسة أحرف خرج منها مئة وعشرون بناء مهملة كلها إلا بناءً واحدًا ، مثل فرزدق وشمردل وما أشبهه » [1] .

– أن بناء الخليل للمعجم على أساس الترتيب المخرجي للأصول قد أفاد من جهتين ، أولاهما : عدم تكرار الكلمات في المعجم ؛ إذ ترد تحت الحرف الأسبق في ترتيب المخرج الذي اتخذه . الثاني أنه لم يحتج إلى فهرس للمفردات لبيان موضع ورود الكلمة في المعجم . ويعكس هذا الأمر مراعاة الخليل لطبيعة المعجم التي أصلها أن تنبني على الفهرسة القائمة على بنية الكلمة ؛ إذ ليس المعجم كالكتب يمكن أن يتخذ كل منها بناء

(١) ابن السراج ، الاشتقاق ، ص ٥٥ .

خاصًا يستلزم بيانه من خلال فهرس . وتستلزم البنية المعجمية القائمة على ترتيب المخرج بيان نموذج الجمع المعجمي الذي اعتمده الخليل في معجمه ، وهذا ما سنقف عليه بعد بيان نماذج التركيب المعجمي العام .

ب - نموذج السلسلة الدلالية للجذور (جذر الاشتقاق الأكبر) :

استطاع ابن جني أن يتحرك بفكرة السلسلة الصوتية للجذور التي استخدمها الخليل في تركيب المعجم اللغوي خطوة تتمثل في محاولته تحويل هذه السلسلة التي وردت عند الخليل إلى سلسلة دلالية لا مجرد سلسلة صوتية على ما كان الأمر عليه مع الخليل . وقد قام بجعل سلاسل الجذور أو التقليبات المستعملة من سلسلة جذور ما سلسلة دلالية من خلال الاجتهاد في إثبات دلالة جامعة ترجع إليها شتى التقاليب المستعملة من كل سلسلة جذر . ويعني ذلك أنه لم يقتصر في معجمه على تسجيل العلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأصغر ، بل تعرض للعلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأكبر ، أي أنه جمع في معجمه علاقات الاشتقاقين الأصغر والأكبر . يقول ابن جني : « وأما الاشتقاق الأكبر : فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد ... نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) ، وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق) ، وهذا أعوص مذهبًا وأحزن مضطربًا ، وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة » [1] .

والحقيقة أنه إذا كان الخليل قد ابتكر سلسلة الجذور ؛ فإن ابن جني قد زاد عليها ما ينبغي أن تجعل له ريادته ، وهو استنباطه الدلالة الجامعة التي ترد في كل سلسلة من الجذور ، فصير بذلك سلسلة الجذور من سلسلة صوتية إلى سلسلة دلالية .

ويعني ذلك أن السلسلة الدلالية للجذور ينبغي أن تنسب لابن جنى ، وأن تفصل عن السلسلة الصوتية للجذور التي ترجع إلى الخليل . وقد حرص ابن جني على نسبتها إلى نفسه ، فقال : « وإنما هذا الترتيب لنا نحن ، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن . وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير » [2] .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) السابق ، جـ ٢ ، ص ص ١٣٣ .

وأتصور أن الانتقال من السلسلة الصوتية للجذور إلى السلسلة الدلالية للجذور أكثر صلة بتركيب المعجم ؛ إذ ينبغي أن يكون التركيب المعجمي دلاليًا ما أمكن ، وكأننا بابن جنى قد استشعر قصد الخليل حين جمع الجذور ذوات الأصول الواحدة في سلسلة صوتية واحدة ، وأنه كأنما أراد أن تصبح هذه السلسلة وسطًا بين تركيب المعجم ووحدة الجذر المفرد ، أقول كأنما استشعر ابن جني ما وراء استخدام الخليل لهذه السلاسل ، فأضفى عليها البعد الدلالي لتكون أقرب صلة بالتركيب المعجمي للغة . والحقيقة أننا لا ندري هل سكت الخليل عن إثبات العلاقة الدلالية التي بين تقليبات الجذور بسبب استشعاره بعدها واحتياجها إلى مزيد تكلف أم كان سكوته عن غير قصد .

والحق أن النقد الموجه لهذه النظرية لم يَفُتْ ابن جني حين وضع نظريته هذه ، بل ينصُّ عليه ، ويرى أن في النظرية قدرًا من عدم الاطراد أكبر من القدر الذي في الاشتقاق الأصغر الجامع بين كلمات ذات جذر واحد ، وأنه يكفيها أن تطرد بما يقارب اطراد هذا الاشتقاق الأصغر الذي يتم بين كلمات الجذر المفرد ؛ إذ إن الجذر المفرد يمثل سدس سلسلة الجذر الثلاثي الذي ترد له تقليبات ستة على ما هو مقرر له .

يقول ابن جني : « واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة ، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة . بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرًا صعبًا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبًا وأعز ملتمسًا . بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريبًا معجبًا فكيف به ، وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد » (١) .

ويعني ذلك ما يلي :

– أنه لا يفترض اطراد النظرية اطرادًا تامًا ولا اطرادًا مساويًا لاطراد الاشتقاق الأصغر ، وإنما يكتفي بالاطراد المقارب فقط لاطراد الاشتقاق الأصغر .

– أنه يعتمد على عدم اطراد الاشتقاق الأصغر اطرادًا تامًا لتسويغ عدم اطراد الاشتقاق الأكبر الذي يقوم في السلسلة الدلالية للجذور .

– أنه يستعين بما يستعان به في الاشتقاق الأصغر من تأويل واتساع ، يقول : « وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد » (٢) . وهو ما يقرره اللغويون في الاشتقاق الأصغر ، يقولون :

---

(١) السابق ، جـ ٢ ، ص ص ١٣٨ – ١٣٩ .

(٢) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٤ .

« والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته » [١] .

ويمكن في الحقيقة أن نفيد بخصوص الاشتراك الدلالي الذي يثبته ابن جني لجذور السلسلة الدلالية ما يلي :

– أن ابن جني أراد شيئًا فوق الجذر وتحت المعجم مثلما ظهر للخليل وهو يعبر عن كون السلسلة الدلالية هذه أعلى من الجذور يقول عن لفظي الكلام والقول : « ذكر أحوال تصاريفهما واشتقاقهما مع تقلب حروفهما فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ويعلوه إلى ما فوقه » [٢] .

– أنه لم يرد أن يضيع اشتراك جذور السلسلة الدلالية في الأصول فأراد أن ينسب إليها شيئًا ما فكان أن نسبها إلى دلالة عامة ترجع إليها . يقول عن ذلك : « ذلك لأنها مادة واحدة شكلت على صور مختلفة فكأنها لفظة واحدة » [٣] .

– أن ما يعنيه ابن جني هنا أقرب ما يكون إلى إطار عام تتحرك فيه الدلالات وهو كما تفيد نصوصه لا يقول : إن ما ينص عليه موجود في جذور السلسلة الدلالية بل يشير إلى أنها ترجع إليه وتتصل به فهو يقول : « فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي أين وقعت للقوة والشدة ؟ » [٤] وواضح أنه لم يقل فيها القوة والشدة . ويقول : « ومن ذلك تراكيب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع » [٥] .

وكأننا بذلك مع نوعين من الاشتراك بين الكلمات هما :

الأول : اشتراك في قدر من الدلالة وهو أشبه باشتراك في مكون من مكونات الدلالة . ويكون هذا الاشتراك مع كلمات الجذر المفرد .

الثاني : الاشتراك في الإطار العام للدلالة وهو أشبه ما يكون باشتراك في حقل معجمي واحد . ويكون هذا الاشتراك في الإطار في جذور السلسلة الدلالية الواحدة .

ولا بد من التأكيد هنا على أنني لا أتلمس فكرة المكون الدلالي أو الحقل الدلالي في عمل ابن جني إذ لو أردنا لها فروضًا نظرية وتطبيقات في تراثنا اللغوي لما افتقدنا ذلك بل كل ما أريده هنا قياس ما جعله ابن جني وجميع اللغويين العرب قدرًا مشتركًا من الدلالة بين كلمات الجذر المفرد بالجزء الدلالي الذي يعرف في الدرس المعاصر بالسمة

---

(١) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٤ .
(٢) السابق ، جـ ١ ، ص ٥ .
(٣) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٩ .
(٤) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٥ .
(٥) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٦ .

الدلالية أو المكون الدلالي ، وقياس ما يفيده ابن جني من اتفاق بين جذور السلسلة الدلالية الواحدة بما عرف في الدرس اللغوي المعاصر بمفهوم الحقل الدلالي ؛ وذلك للتفريق بين نوعي الاشتراك الدلالي الواردين في كلمات الجذر المفرد وجذور السلسلة الدلالية .

– أن الفرق بين هذين النمطين من الاشتراك الدلالي بين وحدات اللغة المختلفة يذكرنا بفرق يقيمه الصرفيون عندما يتحدثون عن دلالات الفعل ؛ فهم يتحدثون عن دلالات تكون مع الفعل المزيد ، وهي ما تفيده زياداتها أو الأوزان التي تنتج عن هذه الزيادات كالنقل والتكثير والمطاوعة ... إلخ ، ودلالات للفعل المعجمي هي أقرب ما تكون إلى الحقول الدلالية التي تتحرك فيها هذه الأفعال المجردة كالعلل والأحزان والأمراض ... إلخ .

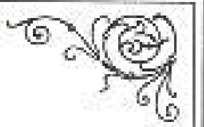
– أنه يعوِّل كذلك على البناء العام للمعاني ، يقول : « والشيء يذكر لنظيره ؛ فإن المعاني وإن اختلفت معنيَّاتها آويةٌ إلى مضجع غير مقض ، وآخذ بعضها برقاب بعض »[1] . ويفيد قوله معنياتها أنه يريد ما تعنيه المعاني ، أي معنى المعنى لا معنى اللفظ ، وهذا ما يؤول بنا ثانية إلى أنه لا يتحدث عن المعنى المباشر للفظ ، وإنما عما وراء معنى هذا اللفظ من معانٍ ، ويراد به الدلالة العامة التي تتحرك فيها دلالات الألفاظ المباشرة .

– أن صعوبة تصوُّر ما يقول به ابن جني ترجع إلى أننا نريد أن نفهم الاشتراك بين جذور السلسلة الدلالية على النحو الذي نفهم به الاشتراك الدلالي بين كلمات الجذر المفرد الواحد . والأمر ، في الحقيقة ، على ما بيّنّاه في نموذج التحليل الدلالي .

– أن تسجيله الاشتراك الدلالي بين الجذور وتقليباتها يمثل حرصًا على التوظيف الأقصى للاشتراك اللغوي ، ويجعل التحليل الدلالي تحليلًا دلاليًا أقصى يظهر أكثر مما ذهب إليه أبعد من ذلك ، كما نناقشه في نموذج التحليل الدلالي فيما يلي .

---

(١) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٩ .



النظرية اللغوية في التراث العربي



نظام الكتابة العربية ونظريتها

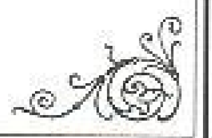
ويشتمل على مدخل وأربعة مباحث :

أولها : نظام توليد الأبجدية العربية .

ثانيها : نظام تحقق الأبجدية العربية .

ثالثها : الأبجدية العربية بين نظامي التوليد والتحقق .

رابعها : دراسة تحليلية لمشكلات الكتابة .

مدخل

يُمَثِّلُ هذا البحث محاولة لنقل قواعد الكتابة العربية وأحكامها إلى علم كتابة Graphology للعربية ؛ فهو إعادة صياغة لما لدينا من قواعد كتابة بالاصطلاح المتعارف عليه فيما يسمى علم الكتابة Graphology . وهذا الأمر أشبه بما تم من قبل لقواعد التجويد وأحكامه المختلفة حين نقلها رواد درسنا اللغوي العربي الحديث من أمثال الدكتور إبراهيم أنيس إلى ما عُرِفَ بعلم الأصوات Phonetics وعلم وظائف الصوت Phonology . وقد تولدت ، في الحقيقة ، فكرته من الرغبة في الوقوف على ما لدى التربويين من التزام بما يقرره اللغويون من أنظمة لغوية ؛ إذ تبين مع بدايات البحث أن نظام الكتابة يفتقد التنظير اللغوي الحديث له . وقد تحول بهذا عنوانه من « نظام الكتابة العربية بين تنظير اللغويين وممارسة التربويين » إلى العنوان الحالي للعمل .

وتأتي **أهمية البحث** في نظام الكتابة العربية ، بصفة خاصة ، من قلة الجهود التي بذلها له درسنا اللغوي المعاصر ومن غياب التنظير اللغوي الضابط لها في هذا الدرس ، ذلك أن نظام الكتابة في العربية لم يحظ بما حظي به نظامها الصوتي من عنايةٍ على الرغم مما يقرره علم اللغة من كون كلٍّ من الكتابة والكلام « تَجَلِّيَيْنِ مختلفين للغة متساويين » [١] ، وكون « نظام الكتابة يُمَثِّلُ إحدى صور الوسائط الثلاث التي يستخدمها الإنسان في تواصله وتتمثل في الكلام والكتابة والإشارة » [٢] .

لقد بدأ أمر الكتابة في القرن العشرين بتركيز اللغويين على أولية اللغة المنطوقة [٣] ، فرأى سوسير Saussure الكتابة مقابلة للغة ، يقول : « اللغة والكتابة نظامان متمايزان

---

(١) Crystal, (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language,p. 177.

(٢) Simpson, (1994) "Writing: principles and typology", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5052.

(٣) Chafe, Wallace (1992) "Writing versus Speech", in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, p. 257.

من الرموز يأتي الثاني بغرض تمثيل الأول » [١] ، وهو ما يعود بلومفيلد Bloomfield فيحسمه [٢] ، يقول : « ليست الكتابة هي اللغة ، وإنما هي مجرد وسيلة لتسجيل اللغة في علامات مرئية » [٣] .

وينبني عَدُّ الكتابة مقابلًا للغة أو مقابلًا للنطق فقط إلى تصورات موضوع الكتابة الثلاث ، والتي تتمثل في جعل موضوعها التعبير عن الأفكار كاللغة ، أو تمثيلًا للغة المنطوقة ، أو تمثيلًا لأصوات اللغة [٤] .

ويمكن من خلال غير قليل من الدراسات مراجعة تاريخ الكتابة [٥] وموقف اللغويات المعاصرة من علاقة اللغة المكتوبة باللغة المنطوقة [٦] .

وتقف قلة الجهود في درسنا العربي على خلاف موقف الدرس اللغوي الغربي المعاصر الذي سكَّ للكتابة عدة مصطلحات ، هي مصطلح Graphonomy[٧] الذي يقوم على « دراسة الكتابة وأنظمتها بشكل منظم » [٨] ومصطلح Graphemics[٩] ، وقد سكه كارول Carroll مرادفًا للسابق [١٠] ، ويحدد عمله الأساسي كذلك بتحليل الجرافيمات » [١١] ومصطلح Graphology الذي استُخْدِم قياسًا على مصطلح

---

(١) Saussure, (1917 [1969]) Course in General Linguistics, p. 23.

(٢) Haberland, H. (1994) "Written and spoken language: relationship", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5061.

(٣) Bloomfield, (1935) Language, p. 21. Hamp, (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage, 1925 - 50, p. 63.

(٤) انظر : Baron, Naomi S. (1986) "Writing", in Encyclopedic Dictionary of Semiotic, edited by Thomas A. Sebeok, Tome 2, Mouton de Gruyter, p. 1166.

(٥) Grabe, William (1992) "Writing Research", in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, pp. 251 - 3.

(٦) انظر على سبيل المثال : Chafe Wallace & Deborah Tannen (1987) "The relation between written and spoken language", Annual Review of Anthropology, 16, 383 - 407. وكذلك Haberland, H. (1994) "Written and spoken language: relationship", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5061 - 2.

(٧) Hockett, (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 539.

(٨) Hockett (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 539 & Pei (1966) Glossary of Linguistic Terminology, p. 111.

(٩) Hockett (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 539.

(١٠) Pei (1966) Glossary of Linguistic Terminology, p. 111.

(١١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 143.

Phonology[1] ومصطلح Graphetics » الذي قدمه بعض اللغويين قياسًا على نموذج « Phonetics [2] .

ويقوم هذا الفصل بدراسة ظاهرة الكتابة العربية التي تعد « إحدى أوسع الأبجديات استعمالًا في العالم بعد الأبجدية الرومانية » [3] ، وتحليل نظامها وفق قواعد النظرية اللغوية المعاصرة لتحديد مختلف جوانبها وصياغتا وفق النظرية اللغوية المعاصرة من خلال مناقشته ما يلي :

أولا - نظام توليد الأبجدية العربية :

١ - السمات الكتابية المميزة للكتابة العربية أو الرسوم وحالاتها أو أوضاعها وتغييراتها .

٢ - جرافيمات العربية : نوعا التغييرات الكتابية ومعيار التفريق وأفراد الجرافيمات .

ثانيًا - نظام تحقق الأبجدية العربية :

١ - الألوجرافات أسسها ومناهج معالجتها .

أ - موقع الجرافات من الكلمة .

ب - موقع الجرافات بعضها من بعض .

٢ - تغييرات الألوجرافات

٣ - فرضا الألوجرافات ومنهجا معالجتها :

أ - فرضا الألوجرافات .

ب - منهجا معالجتها .

٤ - ألوجرافات العربية .

ثالثًا - الأبجدية العربية بين نظامي التوليد والتَّحقُّق .

رابعًا - دارسة تحليلية لمشكلات الكتابة :

تُمَثِّلُ إعادة صياغة قواعد الكتابة العربية وأحكامها التي يريد أن يقوم بها هذا الفصل نقلة ضرورية لعدة أمور ، أهمها :

---

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 143.

(٢) Robins, (1964 [1980]) General Linguistics: an Introductory Survey, p. 14.

(٣) Simpson, J. M. Y. (1994) "Writing: overview of history", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5038.

– أن مثل هذه الصياغة المعاصرة لقواعد كتابتنا العربية وأحكامها المختلفة تكشف لنا مدى وفائها بوظيفتها ومستوى التقعيد الذي بلغته ، وما إذا كانت ثمة مشكلات فيها أم لا .

– أن مثل هذا النقل يمكن أن يزيد من العناية بنظام الكتابة ودفع الدارسين إليها مثلما زادت العناية بعلم الأصوات ووظائفه في العالم العربي بعد نقل قواعد التجويد وأحكامه إليه ، ذلك أن نظام الكتابة العربية ، كما أشرنا من قبل ، لا يزال يعاني قلة اهتمام به في درسنا اللغوي ولا يشغل بال لغويينا المعاصرين في العالم العربي بما يناسب حجمه في النظرية اللغوية .

– أن دراسة الكتابة في ضوء النظريات المقررة لها يمكن أن تبين على نحو أدق النظام الحقيقي للكتابة العربية الغائب إلى حد بعيد عن كتب تعليم العربية بصفة خاصة .

وتتأكد ، في الحقيقة ، أهمية تحديد هذه الجوانب المختلفة من نظام الكتابة العربية من عددٍ من الأمور ، أهمها ما يلي :

أ – أنه لا يوجد في حدود علم الباحث دراسة ترصد جرافيمات العربية وألوجرافاتها وسماتها الكتابية ، مثلما تم رصد فونيمات العربية وسماتها الصوتية وألوفوناتها .

ب – وجود نقد غير قليل لنظام الكتابة العربية لاشتماله على عدد متضاعف من الرموز .

جـ – تضاعف عدد رموز الأبجدية العربية في تصورات اللغويين المعاصرين بسبب عدم التفريق بين جرافيمات العربية وألوجرافاتها .

د – عدم الاستفادة من نظام الأبجدية العربية الذي تكشفه النظرية اللغوية المعاصرة في محاولات إصلاح الكتابة العربية .

هـ – عدم التمييز بين الجرافيمات والألوجرافات في تعليم الكتابة العربية .

والحق أن دراساتنا العربية المعاصرة التي تعالج الكتابة في العربية لم تقم بتطبيق نظرية الكتابة المعاصرة على نظام الكتابة العربية لتبيين جرافيماتها وألوجرافاتها ومختلف التغييرات والعمليات التي ترد في هذا النظام ، وإنما توجهت فحسب إلى أحد أمرين ، هما نقد نظام كتابة العربية ، ثم محاولة استبدال نظام الكتابة العربي بنظام آخر .

وكان أبرز تجليات هذين الأمرين جملة مشاريع « بلغت ٢٨٦ مشروعًا » [١] لتطوير نظام الكتابة العربية قدمها مختلف اللغويين إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة على امتداد ما يزيد على ربع قرن ؛ إذ « تلقى المجمع أكثر من مائتي مقترح من شتى أنحاء البلاد العربية ومن مختصين في اللغة العربية وفي الخط والطباعة » [٢] .

وينبغي أن نشير إلى أن هذه النقلة ، كذلك ، لن تكلفنا عناء ذا بال ؛ حيث لا يخفى بالتأمل البسيط لقواعد كتابتنا العربية اشتمالها على مختلف جوانب ظاهرة الكتابة العربية وتفصيلاتها مما يَقْصِرُ حاجتها على مجرد إعادة الصياغة وفق الاصطلاح الجديد في علم الكتابة Graphology من نحو مفاهيم الجرافات والجرافيمات والألوجرافات ... إلخ .

يعني ذلك أن هذا البحث يقع ، في الحقيقة ، في إطار الدراسة التنظيرية التي تهدف إلى تقديم تفصيلات متقدمة لعلم كتابة Graphology للعربية ، وأنه يشارك غيره من الأعمال التي تقوم برصد مختلف أنظمة اللغة والتنظير لها نظرًا للحاجة إليها في مجالَيْ بحث الظاهرة اللغوية وتعليمها . وهو يسلم ، من ثَمَّ ، بأن تعليم اللغة لأهلها أو لغير أهلها وصوغ برامجها ينبغي أن ينطلق من الأنظمة التي توجد في اللغة المدروسة نفسها ، لا من أنظمة لغة أخرى كلغة الدارس ، وهو ما يشير إليه غير قليل من اللغويين ، يرى بعضهم « أنه بين أيدينا الآن قدر كبير من المعرفة التي تتصل بطبيعة الظاهرة اللغوية ... وأنه ينبغي الاعتماد على ثمرة جهود اللغويين عند صوغ البرامج التعليمية ... وأن تستنير بما يقدمه لنا علم اللغة من معرفة علمية حول طبيعة الظاهرة اللغوية » [٣] . ويؤكد آخرون على ضرورة الاعتماد على مختلف نظريات اللغة التي ترصد أنظمتها على نحو دقيق ؛ إذا ما كنا نريد تقديم نظرية في تعليم اللغة ذات أثر حقيقي ، يقول : « نزعم أن أية نظرية في تعليم اللغة العربية للناطقين بالضاد ولغير الناطقين بها ستبقى ضعيفة المردود ما لم تنطلق من نظرية تركيبية تتخذ الجملة منطلقًا لها ومصبًا لبحوثها » [٤] .

---

(١) الحمزاوي ، محمد رشاد (١٩٧٢) « عرض كتاب الكتابة العربية في أزمة : مشاريع مجمع القاهرة الإصلاحية (١٩٣٨ - ١٩٦٨) » ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد التاسع ، ١٩٧٢م ، ص ٣٠٦ .

(٢) فهمي ، منصور (١٩٦٠) « تعقيبه على دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » لحامد عبد القادر ، مجلة مجمع اللغة العربية ، جـ ١٢ ، القاهرة : مطبعة المدني ، ص ١٠١ .

(٣) Corder, S. Pit (1978) Introducing Applied Linguistics, GB: Penguin Education.

(٤) المسدي ، د. عبد السلام (١٩٨٣) « الأسس النظرية لتوظيف اللسانيات في تعليم اللغات » ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، فبراير ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣ .

على أن ذلك لا ينبغي أن يؤخذ على أنه دعوة إلى استخدام منهج القواعد في تعليم اللغة ، وإنما يُمَثِّلُ فقط دعوة لأمرين ، هما : مراجعة شاملة لمدى موافقة نظرية الكتابة في العربية لنظامها ومراجعة لمدى مراعاة كتب تعليم اللغة للأنظمة المختلفة لها .

ولعل المثال الحاضر في كتب تعليم العربية الذي يبين قيمة مثل هذه الأبحاث ما نقابله من جداول تصريفية للكلمات العربية يدرجها بعض التربويين في كتبهم ، وهي تذكرنا بجداول التصريف الفرنسية . تستخدم بعض الكتب ، مثلًا ، تصريفات الماضي والمضارع مرفوعًا ومنصوبًا ومجزومًا والمصدر على الرغم من قياسية هذه الصور التصريفية باستثناء صورة المصدر إذا كان الجذر ثلاثيًا . ولا يخفى أن ذلك لا ينطلق من تصريف العربية التي يرد فيها كل ذلك قياسًا مُتَّبَعًا اعتمادًا على الوزن أو إلصاق العلامات ؛ إذ إن طبيعة النظام الصرفي في العربية تعرف بشكل أساسي منهج العلامة الصرفية الذي يرد ، مثلًا ، مع التأنيث والتثنية ومنهج الميزان الصرفي الذي يرد في صوغ جمع التكسير واسم الفاعل واسم المفعول . ولم يستخدم النظام الصرفي العربي الجداول إلا مع أفراد الضمير والمبنيات التي لا تنضبط تغييراتها بوزن صرفي أو علامة صرفية ، كما أنها ليست مطردة فما يحدث من تغيير في الضمائر مختلف فيما بينه ، وهو ، في الوقت نفسه ، مخالف لتغييرات غيرها من المبنيات .

أولًا - نظام توليد الأبجدية العربية :

يمكن قياس التنظير لنظام الكتابة في لغة ما ببيان وحداتها الكتابية Graphemes وما لها من سمات كتابية مميزة distinctive features أو graphitic features بالتنظير للنظام الصوتي للغة من تحديد وحداتها الصوتية ، وما لها من سمات صوتية مميزة phonetic features . ويقدم البحث دراسته التنظيرية لأنظمة الكتابة العربية من خلال بيان نظام توليد الأبجدية العربية ، أو ما يمكن تسميته بنظام التوليد العام للأبجدية الذي يقابل نظام تحقق جرافيمات هذه الأبجدية في ألوجرافات مختلفة ، والذي نشرحه بعد معالجتنا لنظام التوليد هذا .

وسوف يتناول البحث نظام توليد الأبجدية العربية من خلال تحديد سماتها الكتابية المميزة التي تركب معًا لإنتاج الجرافيمات ، ثم تحديد مجموع الجرافيمات التي أنتجها تركب السمات بعضها مع بعض .

١ - السمات الكتابية المميزة في العربية :

(الرسوم والأوضاع أو الحالات والتغييرات)

إن نظام الكتابة في اللغة يشمل قائمة بكل الرموز التي تستخدمها ، وتعرف هذه الرموز بالوحدات الكتابية (الجرافيمات) [١] وسمات استخدامها المميزة . يقول بعض اللغويين في ذلك : « يتكون نظام الكتابة من مجموعة الجرافيمات بالإضافة إلى سمات استخدامها المميزة » [٢] . وإذا لم يقم أحد بدراسة السمات الكتابية المميزة للعربية فقد قام إريك سنجر Eric Singer بعمل ذلك بالنسبة للغة الإنجليزية في كتابه الذي نشره بلندن عام ١٩٥٣ [٣] .

وترد قائمة الرموز الكتابية المستخدمة في لغة ما من خلال تجميع مجموعة من السمات الكتابية المميزة في وحدات متقابلة تقوم بدور وحدات اللغة الكتابية . والحقيقة أن جرافيمات اللغة يتم توليدها من ثلاثة عناصر أساسية تمثل السمات الكتابية لها ، هي الرسوم الأساسية المستخدمة ، أو رسومها البسيطة وأوضاعها وتغييراتها .

ويلزم تحديد نظام التوليد للرموز الكتابية الوقوف على السمات الكتابية المميزة distinctive graphitic features التي تتشكل من تركبها معًا الوحدات الكتابية الحروف على اختلاف هذه السمات المميزة من رسوم وأوضاع أو حالات لهذه الرسوم إلى تغييرات أو تقابلات بينها . ولا يخفى أهمية الوقوف عليها التي ترجع إلى كونها أصغر وحدة كتابية تحلل إليها الوحدات الكتابية الأعلى منها مباشرة ، وهي الحروف التي يقال لها كذلك الجرافيمات .

وإذا كان ينبغي على اللغوي أن يحدد مجموعة السمات المميزة للرموز الكتابية التي يتم من خلالها تشكيل مختلف الوحدات الكتابية الأعلى فإننا يمكن أن نسجل توفيق اللغويين العرب القدامى في تحديد سمات الوحدات الكتابية المختلفة ؛ إذ تحدثوا عن الوحدات المُعْجَمَة والوحدات المُهْمَلة ، كما تحدثوا عن المُوَحَّدة والمُثَنَّاة والمُثَلَّثَة ، وكذلك تحدثوا عن الفوقية والتحتية . لقد تحدث لغويونا عن كل من :

– **الإهمال والإعجام** ، وهما سمتان كتابيتان للوحدات الكتابية تنبئان عن عدم وجود النقط ووجوده في الوحدة الكتابية .

---

(١) وهي « أصغر وحدات النظام الكتابي » . انظر : Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, GB: Longman Group LTD. p. 127 & Chalker, & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 179.

(٢) Gleason, (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 409.

(٣) Singer, Eric (1953) The Graphologists' Alphabet, London: Piatkus.

– **التوحد والتثنية والتثليث** ، وهي ثلاث سمات تفرق بين الوحدات وفقًا لعدد النقاط الواردة للوحدة الكتابية .

– **الفوقية والتحية** ، وهما سمتان للوحدات الكتابية تنبئان عن موضع النقط منها ، أي كونه فوقها أو تحتها كما ينبئ الاصطلاح التراثي .

وفيما يلي وقفة مع السمات الكتابية المميزة من خلال الحديث عن رسوم الكتابة الأساسية أو البسيطة ، ثم عن أوضاع هذه الرسوم ، وأخيرًا عن تغييرات هذه الرسوم . وذلك كما يلي :

أ – الرسوم الأساسية في الأبجدية :

تقوم فكرة الرسوم الأساسية في الأبجدية على أساس اشتمال الأبجدية العربية على عدد من الرسوم أقل من حروفها ، أي على أساس استخدام الرسم الواحد في أكثر من حرف ، وذلك كما في < الباء والتاء والثاء > ونحو ذلك من الحروف التي تحمل شكلًا أساسيًا واحدًا يتم تغييره بنقط أو غيره لإنتاج وحدات أخرى منه .

وقد دار بعض الدارسين حول فكرة الرسوم الأساسية للأبجدية العربية ، فاستخدم أحدهم تعبير صور الحروف العربية الأصلية (١) ، واستخدم ثان تعبير الأشكال الهندسية الأساسية للحروف العربية (٢) واستخدم ثالث تعبير الصور (٣) .

أما عدد هذه الرسوم الأساسية فقد تمثل في خمسة عشر رسمًا ، وفي عشرة رسوم ، وفي ثلاثة رسوم ، يقول بعضهم : « الأبجدية العربية تتكون بالنسبة لثمانية وعشرين حرفًا في الحقيقة من خمسة عشر شكلًا . نضع لإضافة الحروف الأخرى نقاطًا < نقطة أو نقطتين أو ثلاث نقاط > فوق الحرف أو تحته . يجب أن نضيف أن حروفًا معينة لا توجد بدون نقاط < الفاء وسن الباء إلا حين تدعم الهمزة > . يوجد ، إجمالًا ، نقاط في خمسة عشر من الثمانية والعشرين وهي أكثر من النصف . الجدول التالي ينص على الأمر نفسه » (٤) . ويقول آخر في ورودها عشرة فقط :

---

(١) عبد القادر ، حامد (١٩٦٠) « دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » ، مجلة مجمع القاهرة ، جـ ١٢ ، ص ٩٧ .

(٢) أبو بكر ، د. يوسف الخليفة (١٩٨٣) « التدريب على الكتابة في مرحلة ما قبل الكتابة » ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٨٣ ، ص ١٣١ .

(٣) Meynet, Roland (1971) L'écriture Arabe en Question: Les Projets de l'Acadmie de Langue Arabe du Caire de 1938 1968, Beyrouth: Dar El-Mashreq Editeurs, p. 19.

(٤) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question, p. 19.

« ونستطيع أن نقول على وجه الإجمال : إن صور الحروف العربية الأصلية عشر صور فقط ، هي : < ا ب حـ د ر سـ صـ عـ ه هـ > . فمن الصورة الأولى تنشأ الألف واللام والكاف وعن الثانية تنشأ الباء والتاء والثاء والنون والياء ... » [١] .

أما ورودها ثلاثة فقد ورد عند بعض التربويين ؛ إذ قام باختزال أكبر لهذه الرموز الكتابية الأساسية ليحدد لنا الأشكال الهندسية ، على حد تعبيره ، التي تلزم تمرين الطلاب عليها لإنتاج الرموز الكتابية ، يقول في ذلك : « الشكل الأول الخط الرأسي < ا >[٢] ... الشكل الثاني الخط الأفقي < ـ > الشكل الثالث ... الدائرة الكاملة .... وجزء الدائرة المفتوح من جهة اليمين مكررًا أو منفردًا ... وجزء الدائرة المفتوح من أعلى ... وجزء الدائرة المفتوح من جهة اليسار » [٣] .

ويريد البحث أن يشير ابتداء إلى أمور :

– أن تحديد الرسوم الأساسية في الأبجدية العربية يُمَثِّلُ بالنسبة للبحث الحالي تحليل النظام الكتابي في ضوء النظرية اللغوية المعاصرة لا تبسيطها تربويًا ؛ لأننا مطالبون أولًا بتحديد الأنظمة على وجه الدقة ثم الاختيار منها عند تعليمها .

– أن الوقوف على خمسة عشر رسمًا أساسيًا للأبجدية العربية يعني أنه جعل توليد الحروف يتم من خلال عملية النقط فحسب . ويعني ذلك أنه جعل مضاعفة الرسوم يتم من خلال هذه العملية المفردة فحسب « النقط » .

– أن الوقوف على عشرة رسوم يجعل عمليات تغيير الرسوم تتمثل في كل من : النقط والتكرار وزيادة دائرة ؛ إذْ تتولد الباء والتاء والثاء والنون والياء باختلافات في النقط عددًا وموضعًا ، كما تتولد الكاف من رسم الألف < ا > بتكرار هذا الخط ، كما تتولد الفاء من رسم الراء < ر > بإضافة دائرة صغيرة .

– أن الوقوف على خمسة عشرة رسمًا والوقوف على عشرة رسوم يمثلان اختزالًا لرسوم الرموز الكتابية ، ولكنه لا يفرق على نحو دقيق بين الرسوم وأوضاعها وتغييراتها أو بتعبير آخر لا يستقرئان تركيب السمات بداخل الرموز الكتابية ، فلا يزيدان عن

---

(١) عبد القادر ، حامد (١٩٦٠) « دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » ، مجلة مجمع القاهرة ، جـ ١٢، ص ص ٩٧ – ٩٨ .

(٢) يتم إدراج الرموز الكتابية بين أقواس مثلثة نحو : < > .

(٣) أبو بكر ، د. يوسف الخليفة (١٩٨٣) « التدريب على الكتابة في مرحلة ما قبل الكتابة » ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني فبراير ١٩٨٣ ، ص ١٣١ .

إثبات بعض عمليات التوليد كالنقط وتكرار الرسم وزيادة دائرة صغيرة دون تتبع مختلف العمليات بالإضافة إلى أوضاع الحروف نفسها على ما سيتتبع البحث الحالي .

– ضرورة التمييز بين الرسوم المختلفة والأوضاع المختلفة للرسوم كما في الخط المستقيم الذي يرد مرة أفقيًا وأخرى رأسيًا ؛ إذ لا يُمَثِّلُ الخط المستقيم الأفقي والخط المستقيم الرأسي أكثر من وضعين مختلفين لرمز واحد ، وليسا رمزين مختلفين . أن وروده أفقيًا مرة ورأسيًا أخرى يُمَثِّلُ في نظر البحث حالتين للرسم الواحد ، وليس رسمين مختلفين كما قد يبدو ظاهريًا .

– ضرورة التمييز بين الرسوم التي تستخدم لتوليد الجرافيمات والرسوم التي تستخدم في تحقق هذا الجرافيمات في ألوجرافات مختلفة .

– الاقتصار هنا على تسجيل الرسوم التي تستخدم لتوليد الجرافيمات وإرجاء الحديث عن الرسوم التي يتحقق بها الجرافيمات في ألوجرافات مختلفة إلى الحديث عن نظام تحقق رموز الأبجدية . وبناء على ذلك ، لن يشير البحث في هذا الموضع إلى نصف الدائرة المفتوح من اليمين والذي يوجد ، مثلًا ، مع الجيم والعين ولا مع نصف الدائرة المفتوح من أعلى والذي يوجد في السين والصاد ، مثلًا ؛ لأنها رسوم خاصة بالألوجرافات كما سيبين البحث لاحقًا .

أما الرسوم الأساسية في الأبجدية العربية في نظر البحث فتتمثل في ثلاثة رموز ، هي :

١ – **الخط المستقيم** كما في < ا ـلـ بـ >[1] على أساس أن الجزء الأساسي في الباء هو ذلك الخط الذي يوجد على السطر والذي تسبقه النبرة .

٢ – **القوس** ونقصد بها ما يكون في رأس الحاء وأخواتها < حـ > ؛ إذ إن خطها الأعلى ليس مستقيمًا ، وإنما يأخذ شيئًا من تقوس في بدايته ، ويمكن أن يرد خطه السفلي بشيء من التقويس كذلك أو خطًا مستقيمًا اعتمادًا على خطوط الكتابة المختلفة في العربية .

---

(١) سوف يثبت البحث جرافيمات اللغة حسب ورودها في أول الكلمة لا آخرها ؛ لأنه يرى أن صورة الحرف عندما يكون في آخر الكلمة أو مستقلًا تحمل زيادة ليست من أصله ، كما أن صورته في وسط الكلمة تحمل زيادة تتبع الحرف السابق عيه ، ومن ثَمَّ كانت صورته وهو في أول الكلمة تخلو من الزيادة التي تتبع الحرف المتقدم عليه إذا كان وسطًا ، كما تخلو من الزيادة التي تتصل به إذا كان طرفًا . ولا يخفى أن عَدَّ صورة الحرف إذا كان مستقلًا أو طرفًا هي الأصل تنبني على أنه كله أصل ، وأن الذي يحدث هو حذف جزء من أصل الحرف ، هو طرفه الأخير ، إذا كان أولًا أو وسطًا . ولذلك تفصيل في الحديث عن ألوجرافات العربية .

٣ - **النبرات المتصلة** ونقصد بها ما يكون مع حرفي السين والشين ؛ إذ يقوم شكلهما الأساسي على هذه النبرات المتصلة فحسب .

٤ - **الدائرة** كما في الميم والفاء < فـ قـ مـ > .

ب - أوضاع الرسوم أو حالاتها .

يتم مضاعفة الرسوم الأساسية المشار إليها وتوليد جرافيمات مختلفة منها من خلال ورودها على حالات أو أوضاع مختلفة . وتتمثل هذه الأوضاع فيما يلي :

١ - الهيئة :

تتصل الهيئة برسمين من الرسوم الإملائية هما : الخط المستقيم والدائرة .

يرد الخط المستقيم :

- رأسيًا ، كما في الألف < ا > . والجزء العلوى من الطاء والظاء < ط ظ > .
- أفقيًا ، كما في الباء وأخواتها < بـ تـ ثـ نـ - يـ > .
- رأسيًا أفقيًا ، كما في اللام < لـ > .
- أفقيًا رأسيًا أفقيًا كما في الكاف < ك > .

وترد الدائرة :

- سَوِّية ، كما في الميم والفاء والقاف < مـ فـ قـ > .
- مُفَلْطَحة ، كما في الصاد والطاء وما يتولد عنهما < صـ ضـ طـ ظـ > .
- نصف دائرة فحسب ، كما الدال والراء ورأس العين وما يتولد عنها < د ر عـ > .

٢ - الحجم :

يتصل الحجم بنصف الدائرة على نحو خاص إذ يفرق بين بعض الحروف وبعض .

ترد نصف الدائرة :

- ضيقة ، كما في الدال والعين وتوليداتهما < د ذ عـ غـ > .
- واسعة ، كما في الراء وما يتولد عنها < ر ز > .

٣ - الاتجاه :

ويعني البحث به اتجاه رسم الأشكال أو الرسوم المختلفة . ويرد على النحو التالي :

يرسم الخط المستقيم :

– من اليمين إلى اليسار في الخط الأفقي ، كما في خط الباء وما يولد منها الذي يقع بعد نبرتها أي التاء ونحوها < بـ تـ ثـ نـ يـ > .

– من اليمين إلى اليسار أيضًا في الخط الرأسي الأفقي ، كما في حالة اللام < لـ > .

– مزدوج الحركة في الخط الأفقي الرأسي الأفقي وذلك خط الكاف من الكاف الذي يبدأ أوله من اليمين ثم يرد التالي ليكون من اليسار إلى اليمين ويختم الثالث بالاتجاه من اليمين على اليسار على السطر < ك > .

ويرسم القوس مع ما تحته من خط باتجاه :

– مزدوج ؛ إذ من السمات الكتابية المميزة للقوس الذي يُمَثِّلُ رأس الحاء وتوليدتها كون حركتها مزدوجة ؛ إذ تبدأ من اليسار إلى اليمين ، ثم يكون الخط الثاني الذي تحت القوس من اليمين إلى اليسار .

وترسم النبرات المتصلة :

– من اليمين ، فمن السمات الكتابية المميزة للنبرات المتصلة التي ترد في السين ومعجمتها كون حركة رسمها من اليمين .

وترسم الدائرة :

– من اليسار ، كما في رسم الصاد والطاء وما يتولد عنهما .

٤ - الموقع :

وهو موقع الرسم من الوصلة أو الخط الواصل بين الحروف المتصلة في الكلمة ، ويمكن أن تتخذ الرسوم الإملائية الأربعة بالنسبة لهذه الوصلة أحد مواقع عدة .

يرسم الخط المستقيم :

– على الوصلة نفسها كالباء التي يرسم خطها المستقيم عليها .

– فوق الوصلة كالألف التي ترسم فوق الوصلة .

– فوق الوصلة وعليها كاللام التي يرسم خطها الأعلى فوق الوصلة وخطها الذي يفصلها عن الألف < لـ > على الوصلة نفسها .

ويرسم القوس وما تحته من خط :

– على الوصلة نفسها وفوقها ؛ إذ نرسم القوس أعلى الوصلة ، ويكون ما تحت القوس من خط على الوصلة نفسها .

وترسم النبرات المتصلة :

– فوق الوصلة وعليها ، تتخذ النبرات المتصلة التي تكون في السين وما يولد منها موقعًا على الواصلة وفوقها .

وترسم الدائرة :

– فوقية في حالة كونها نصف دائرة أو بعض حالات الدائرة السوية ، كما في الدال والعين والفاء ومايتولد عنها < **د ذ ع غ ف ق** > .

– تحتية في بعض حالات الدائرة السوية ، كما في الميم ؛ إذ يغلب أن ترسم تحت الخط الواصلة هذا . وربما رسمت الميم على الوصلة نفسها في بعض أنواع الخطوط .

– على الوصلة وتحتها ، وذلك في حالة الدائرة الواسعة ، كما في الراء والزاى < ر ز > .

ج - تغييرات الرسوم :

ثمة وجه ثان غير أوضاع أو حالات الرسوم الأساسية يقوم بمضاعفة الرسوم من أجل توليد الجرافيمات ، وهو وجه التغيير ؛ إذ تقبل بعض الرسوم الكتابية التغيير ، كما يرد البعض الآخر منها بلا تغييرات ، أي يكون تغييرها صفريًا . وتختلف تغييرات هذه الرسوم ما بين تغيير مفرد كالنقط أو إضافة خط أو إضافة دائرة ، وتغيير مزدوج كنقط ونبر أو نقط وزيادة خط .

١ - التغيير المفرد :

أ – **النقط** :

يرد النقط من أبرز تغييرات الأبجدية العربية ، وربما عُدَّ التغيير الوحيد الذي يرد للرسوم الكتابية في العربية . ويرجع عَدُّه التغيير الوحيد أو مجرد أحد التغييرات إلى مستوى تجريد الرسوم الأساسية الذي يصل الباحث .

وتبرز سمات عدة للنقط تتصل بما يلي :

– **وجوده وعدمه** ، كما في كل من < **جـ خـ** > و< **ذ** > و< **ز** > و< **شـ** > < **غـ** > في مقابل < **حـ** > و< **د** > و< **ر** > و< **سـ** > < **عـ** > على الترتيب .

– **عدده** ، كما يظهر من اختلاف الفاء والقاف ، إذ ترد الأولى بنقطة مفردة والثانية بنقطتين اثنتين < **فـ قـ** > .

– **موضعه** ، كما في < **خـ** > في مقابل < **جـ** > .

ب – زيادة النبر :

يمثل النبر تغييرًا مفردًا ثانيًا يدخل على رسوم الأبجدية العربية الأساسية لتوليد مختلف الجرافيمات العربية . ويظهر هذا النبر في جرافيم الصاد < صـ > الذي يتكون من مجموع الدائرة المفلطحة والنبرة التي تليها .

جـ – زيادة الخط :

يبرز الخط تغييرًا مفردًا ثالثًا للأبجدية العربية ؛ إذ يظهر على الدائرة المفلطحة لتوليد جرافيم الطاء < ط > الذي يقابل جرافيم الصاد التي اتخذ زيادة النبر على دائرته المفلطحة كما أشرنا إليه ، في التغيير السابق . ويظهر ذلك من مراجعة صورة جرافيم < ط > الذي يتركب من الدائرة المفلطحة والخط معًا .

د – زيادة الدائرة :

يرد لرسوم الأبجدية العربية تغيير مفرد رابع يتمثل في زيادة دائرة صغيرة على رسم نصف الدائرة الواسع الذي يكون في الراء ، ويتكون من مجموع الرسمين ، أي من نصف الدائرة الأساسي والدائرة الصغيرة الزائدة جرافيم جديد هو جرافيم الواو < و > .

٢ - التغييرات المزدوجة :

تتولد بقية جرافيمات العربية من رسوم العربية بعد تغييرها تغييرًا مزدوجًا بأن يتم إدخال تغييرين مما سبق من التغييرات المفردة ، كأن يرد ، مثلًا :

أ – زيادة النقط والنبر :

إذا راجعنا جرافيمات < بـ تـ ثـ نـ يـ > وجدنا أنها تتكون من رسم أساسي هو الخط المستقيم الأفقي ، وقد زاد عليه أمران معًا ، هما : النقط والنبر ، إذ يرد في أوله نبرة زائدة عن الخط المستقيم ونقاط تختلف عددًا وموضعًا كما يظهر من الرسم ، وذلك على النحو التالي :

– العدد :

يرد النقط :

– مفردًا في جرافيمَي الباء والنون .

– مزدوجًا في جرافيمَي التاء والياء .

– مُثَلَّثًا في جرافيم الثاء فحسب .

ويتم التفريق بين الجرافيمين اللذين يحملان رسمًا واحدًا عددًا واحدًا من النقاط من خلال :

- الموضع :

يتم من خلال موضع النقاط التفريق بين الجرافيمات ذات النقاط الواحدة ؛ إذ يرد النقط الموحد والمثنى :

- فوقيًا ، كما في النون والتاء .
- تحتيًا ، كما في الباء والياء .

ب - زيادة النقط والخط :

يتم توليد جرافيم من خلال زيادة النقاط والخط ، وهو جرافيم الظاء < ظ > الذي يتم فيه زيادة نقطة موحدة فوقية وخط مستقيم رأسي على رسمه الأساسي الذي يتمثل في الدائرة المفلطحة .

وثمة جدول في آخر البحث الحالي يبين توزيع السمات الكتابية المختلفة على مختلف جرافيمات الأبجدية العربية .

٢ - جرافيمات العربية :

يلزم بعد الحديث عن السمات الكتابية المميزة للأبجدية العربية من رسوم أساسية وأوضاع مختلفة وتغييرات لها تحديد مجموع الجرافيمات التي ينتجها تركب هذه السمات معًا ، وهو ما يُمَثِّلُ مادة الكتابة بتعبير بعض اللغويين [(١)] في مقابلة المادة الصوتية . وسوف يقف عليه البحث في معالجته لهذه النقطة لما وجده من عدم التفريق بين الألوجرافات والجرافيمات .

ونشير أولاً إلى أن الكتابة العربية في تصنيف اللغويين لأنظمة الكتابة المختلفة تعد من قبيل الكتابة الأبجدية التي يقابل الرمز الكتابي فيها الوحدة الصوتية « الفونيم » ، أي يوجد فيها اتصال مباشر بين الجرافيمات والفونيمات » [(٢)] ؛ ومن ثَمَّ فإنها « أقرب ما تكون قربًا من النظام الصوتي للغة » [(٣)] ، وذلك أن الرموز الكتابية قد عبرت في مراحلها المختلفة عن « كلمات ووحدات صرفية » مورفيمات « ومقاطع وفونيمات

---

(١) Lyons (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, p. 38.

(٢) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 202.

(٣) Finegan & Besnier (1989) Language: its Structure and Use, p. 372.

ووحدات صوتية أصغر من الفونيمات ومركبات من الوحدات المختلفة » [١] .

وإذا أردنا الوقوف على الوحدات الكتابية « الجرافيمات » التي تقابل هذه الفونيمات وجدنا أننا بحاجة إلى تجريد نموذج يجمع صور الوحدة الواحدة ؛ ذلك أننا نقابل تغييرات عدة في الأبجدية العربية بعضها ينتج جرافيمات ، أي وحدات كتابية مختلفة ، وبعضها ينتج صورًا للجرافيمات لا جرافيمات .

ويعني ذلك : أنه يلزمنا تحديد الفروق التي تنتج رموزًا كتابية مختلفة والفروق التي تنتج صورًا مختلفة للرمز الواحد ، أي أن نقف على أنواع الفروق الكتابية التي تقوم بين مختلف الرموز لئلا نفرق بين رموز متفقة ، أو نوحد رموزًا مختلفة .

أ – نوعا الفروق الكتابية (نوعا تغييرات الرموز الكتابية) :

تتمثل الفروق أو تغييرات الكتابة في نوعين ، هما :

الأول – ما يؤدي إلى الانتقال من وحدة إلى أخرى كالفرق بين العين والغين الذي يتمثل في وجود النقطة وغيابها ، وينتقل به الرسم من وحدة كتابية هي العين ، إلى أخرى هي الغين . أي أن هذا الفرق يكون بين الوحدات الكتابية نفسها لا بين صورها .

الثاني – ما يؤدي إلى الانتقال من صورة من صور الوحدة الكتابية إلى أخرى . وهو بهذا نوع آخر من الفروق لا ينتج وحدات مختلفة ، وإنما فقط مجرد صور مختلفة لوحدة كتابية واحدة ، كالفرق بين صور العين التي تتمثل في رأي اللغويين في الرسوم التالية . < عـ ـعـ ـع ع > إذ تقوم زيادة شرطة بعد الوحدة الكتابية [٢] < عـ ـعـ > أو رسم نصف الدائرة كنصف الدائرة الذي يكون تحت رأس العين ، مثلاً : < ع ـع > في إنتاج صور مختلفة للوحدة نفسها ، أي أننا لا نزال مع الوحدة الكتابية نفسها العين .

ويجعل اللغويون النوع الأول من الفروق منتجًا لوحدات كتابية مختلفة ، أو بالتعبير اللغوي المعاصر جرافيمات graphemes . كما يجعلون النوع الثاني من الفروق منتجًا لصور الوحدة الكتابية الواحدة ، أي لصور هذا الجرافيم . ويقال للصور المختلفة للجرافيم

---

(١) Coulmas, Florian (1992) "Writing systems", in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, p. 253.

(٢) سوف يشير البحث فيما بعد إلى ضرورة إهمال هذا الفرق البسيط في تبيين صور الرمز الكتابي والاهتمام بالفروق الأكثر وضوحًا .

الواحد الألوجرافات [١] .

ويعني ما سبق : أن اللغة تعرف نوعين من الفروق في رموزها الكتابية ، أو تستخدم نوعين مختلفين من التغييرات في رموزها الكتابية ، وأنه لا حرج في أن يكون للجرافيم الواحد فيها صور متعددة ، وذلك قياسًا على الصور المتعددة لمختلف الوحدات اللغوية كالوحدة الصوتية « phoneme » والوحدة الصرفية morpheme والوحدة الدلالية sememe ... إلخ . يقول اللغويون في استمداد فكرة الجرافيمات من الفونولجي : « طورت فكرة الجرافيم قياسًا على الفونيم » [٢] .

ب - معيار التفريق :

لعل أبرز المعايير التي تتخذ لتحديد الجرافيمات أو التغييرات التي تنتج الجرافيمات هو معيار المعنى ؛ فالتغيير الذي يؤدي وحدة تحمل معنى مخالفًا للسابقة كان تغيير جرافيمات ، أما تغييرات الوحدة الكتابية التي لا تؤثر على المعنى فإنها لا تمثل تغييرًا في الوحدات ، وإنما تغييرًا في صور الوحدات فحسب . ويذكرنا هذا بما يكون للمعنى من دور في تحديد الفونيمات . يقول بعض اللغويين عن معيار المعنى هذا : « الجرافيم قياسًا على الفونيم هو أصغر وحدة في نظام الكتابة تقدر على إحداث تقابل في المعنى يأتي على سبيل المثال < S > و < r > جرافيمين مختلفين ؛ لأن كلًّا من < sat > و < rat > لهما دلالتان مختلفتان . على الجانب الآخر ، ليس التقابل بين < sat > و < sat > تقابل جرافيمات ؛ لأن التغيير الكتابي لا يرتبط بتغيير المعنى » [٣] .

ولا تقتصر جرافيمات اللغة أو مادة الكتابة على ما يقابل فونيماتها ، بل تشتمل كلًّا من رموز « الهجاء والترقيم » [٤] ، فعلامات الترقيم التي تقوم ببيان كيفية أداء الحروف تمثل جزءًا من النظام الكتابي ، يقول بعض اللغويين عن مصطلح نظام الكتابة : « مجموعة من العلامات الكتابية مع مجموعة خاصة من اصطلاحات استخدامها » [٥] .

---

(١) لا ترد لعلامات الترقيم ألوجرافات .

(٢) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 194.

(٣)Crystal (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, Cambridge: Cambridge University Press, p. 257.

(٤) Mountford, John (1985 [1990]) "Language and writing system", in An Encyclopedia of Language, London: Routledge, p. 702.

(٥) Sampson, G. (1985) "Writing System: a Linguistic Introduction, London: Hutchinson, p. 21.

جـ – أفراد الجرافيمات :

– الجرافيمات الأصلية :

يرى البحث أن الجرافيم يختلف عن الفونيم قليلًا في وروده ماديًا لا تجريديًا ، كما هو الأمر في الفونيم الذي يرى اللغويون أنه صورة مجردة تجمع ألوفوناته [١] إذ يمكن في الكتابة الإمساك بصورة أصلية للجرافيم يتم تغييرها بإحدى صور التغيير التي يمكن أن تصنع له صورًا متعددة .

والحق أن عدم القول بتجريدية الجرافيم ومادية الألوجرافات أقرب إلى معالجة درسنا اللغوي لتعدد الصور ؛ إذ يقول بالأصل والفروع في تفسيره للصور المتعددة على حين يجعل الدرس المعاصر الصور المختلفة كلها تحققات أو تطبيقات لصورة تجريدية ترجع إليها هذه الصور جميعًا .

وإذا أردنا اختيار صورة أصلية للحروف أو الجرافيمات ترجع إليها مجموعة من الفروع أو الألوجرافات فإن البحث يختار اتخاذ صورة الحروف عندما ترد في ابتداء الكلمة صورة للجرافيمات ، أي اعتبار هذه الصورة هي الأصل في الأبجدية العربية باستثناء الهاء الذي اتخذ صورتها وهي في وسط الكلمة أصلًا . أي أنه لا يوافق على عد صورتها وهي في آخر الكلمة كما درج المنظرون للأبجدية العربية الأصل . وسوف يناقش البحث هذا الأمر في حديثه عن فروض الألوجرافات .

وتتمثل جرافيمات الخاصة بالفونيمات في العربية فيما يلي :

< ء ا بـ تـ ثـ جـ حـ خـ د ذ ر ز سـ شـ صـ ضـ ط ظ عـ غـ فـ قـ كـ لـ مـ نـ هـ و يـ > .

ويعني ذلك أنه يجعل رسمًا للهمزة وآخر للألف ، وهو ما لا يرد عند المنظرين الذين يجمعون الهمزة والألف في الحرف الأول على أساس أن رسم الألف هو الرسم الذي ترسم عليه الهمزة .

كما يرى البحث أن ما سوى ذلك من الصور المختلفة يُمَثِّلُ مجرد صور لجرافيم سبق ظهوره أي أنه يراها ألوجرافات .

– الجرافيمات التكميلية :

على أنه تلزم الإشارة إلى أن في العربية نوعًا ثالثًا من الجرافيمات ؛ إذ يرد فيه بالإضافة إلى رموزها الأصلية التي تقابل فونيماتها ورموزها الترقيمية رموزًا أخرى تكميلية تتمثل

(١) Fudge, E. C. (1970) "Phonology", in New Horizons in Linguistics, England: Penguin Books, p. 81.

في علامات ضبطها ؛ إذ يشار إلى العربية بأنها تستخدم « نظام كتابة أبجدي صامتي »[١] مثلها في ذلك مثل اللغات السامية التي « تمثل الحروف فيها الصوامت فقط »[٢] بمعنى أن الحركات لا تظهر في أصل كتابة الكلمة .

والحقيقة أن الحركات والتنوين والشدة والمدة لا تغيب عن نظام الكتابة العربية ، بل ترد فيها على نحو خاص فقط ؛ ذلك أنها تتخذ رموزًا لا يتم إدراجها داخل الأبجدية العربية أو داخل الهيكل الأساسي للكتابة . ويعني ذلك أن نظام الكتابة في العربية يشتمل على نوعين من الرموز ، أولهما : الرموز الأصلية وهي التي توضع في أصل الأبجدية ، والرموز التكميلية ويراد بها جرافيمات الحركات والتنوين والشدة والمدة . يشير بعض اللغويين إلى انفصال الرموز التكميلية عن هيكل الكتابة ، وهو ما سوف يناقشه البحث في دراسته التحليلية لمشكلات الكتابة العربية ، يقول : « لكن أكبر عيب في كتابة العربية هو بلا نزاع غياب الحركات من داخل الكلمة . إذا كانت النقاط خارج هيكل الكلمة سبب أقوى الحركات (voyelles) التي نلاحظها أيضًا فوق الحرف بالنسبة للفتحة والضمة وتحت الحرف بالنسبة للكسرة . أعني أننا لا نراها عمليًا مطلقًا عندما نكتب باليد ؛ لأن هذا يعقد كثيرًا ويعوق كذلك ملاحظة كل العلامات الكتابية الأخرى غير النقاط < الحركات الشدة همزة الوصل همزة القطع المدة >[٣] .

ثانيًا - نظام تحقق الأبجدية العربية :

(ألوجرافات العربية : أسسها ومناهج معالجتها وتغييراتها) :

تأخذ الحروف العربية عددًا من الصور أو الألوجرافات بسبب موقعها من كل مِنْ الكلمة ، كما يرى دارسو العربية ، وما يجاورها من الحروف . وفيما يلي دراسة لتحقق الجرافيمات العربية في ألوجرافات من خلال مراجعة الأسس التي تحكم ورود الألوجرافات ، ثم مجموعة الرسوم التي تصنع ألوجرافات وهي تمثل الفروق التي ترد لصور الجرافيم المفرد مع استعراض لجانب من هذه الألوجرافات .

---

(١) Finegan, (1994) Language: its Structure and Use, p. 500.

(٢) Téné, David (1995) "Hebrew linguistic tradition", in Concise History of the Language Sciences, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Elsevier Science Ltd., p. 22.

(٣) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question, pp. 21 - 2.

١ - أسس الألوجرافات :

تتمثل أسس تغيير الألوجرافات في عدة أمور ، هي : موقع الجراف من الكلمة ، موقعه من الجراف المجاور له .

أ - موقع الجراف من الكلمة :

لقد ربط بعض اللغويين بين الألوجرافات التي تكون للجرافيم وبين موقع الجراف من الكلمة فوضع افتراض رباعية الموقع ؛ إذ جعلوا للحرف الواحد صورًا أربعًا وفقًا لمواقعه الأربعة من الكلمة : في أولها ووسطها وآخرها ومستقلًا عنها . ويتضح ذلك من مراجعة أمثلة الألوجرافات الشهيرة ، كصور العين < عـ ـعـ ـع ع > . يقول بعض اللغويين عن حروف الأبجدية العربية : « تختلف شكلًا وفقًا لاتصالها بما قبلها وبما بعدها ... وعندما ترسم وحدها أو في آخر الكلمة » [1] .

لقد وقف اللغويون هذا الفرض على عدد من ألوجرافات العربية وافترضوا لها رباعية الموقع فجعلوا الموقع ذا تأثير فعال في إنتاج ألوجرافات العربية . وبلغوا بالأبجدية إلى الأعداد التي يذكرها البحث الحالي فيما بعد والتي رأى أنه يجب أن تفصل عن الجرافيمات .

والملاحظ على هذا الفرض وعلى هذه الألوجرافات التي رصدوها غياب حدود الوحدة في ضبطهم للألوجرافات ؛ إذ يجعلون للجرافيم صورة إذا كان وسطًا بالإضافة إلى صورته إذا كان استهلالًا مع أن الفرق بينهما وجود شرطة قبل الحرف إذا كان وسطًا وعدم وجود هذه الشرطة إذا كان استهلالًا .

والحق أن هذه الشرطة لا تتبع الألوجراف الوسط ، بل تتبع ما قبله ؛ إذ إن الشرطة ترد بعد الحرف المتقدم ، ولا يرد للحرف المتوسط شرطة قبله ، بل توضع له شرطة بعده فقط . ولو كان الألوجراف يأخذ شرطة قبله وشرطة بعده لكان قبل الحرف المتوسط شرطتان واحدة هي ما بعد الحرف السابق عليه ، والثانية هي ما تسبقه . والأمر نفسه ينطبق على صورتي الحرف الطرف والمستقل ؛ إذ الفرق بين هذين الألوجرافين وورود شرطة قبل الحرف الأخير وعدم ورود هذه الشرطة مع الحرف المستقل . ولا يخفى أن هذه الشرطة تتبع ما قبله لا تتبعه ، ولو تبعته لكان قبل الحرف شرطتان ، إحداهما الخاصة به ، والثانية الخاصة بما قبله . ويؤكد على انعدام الشرطتين بين الحرفين أن مقدار

---

(١) Wright, W. (1997) Arabic Grammar, Chicago: The Institute of Traditional Psychethics and Guidance, p. 1.

الشرطتين قد جعل في خط الرقعة للسين والشين مع زيادة النقاط الثلاث .

ويعني ذلك باختصار : أن عَدَّ ألوجرافات الحروف أربعة تبعًا لمواقعها ليس صحيحًا . ويكفي إذا ما أردنا أن نشير إلى ألوجرافات الحروف بسبب موقعها من الكلمة أن نشير إلى ورود ألوجرافين للحرف بهذا السبب هما : الألوجراف الاستهلالي ويندرج فيه الألوجراف الوسطي ، والألوجراف الطرفي ويندرج فيه الألوجراف المستقل . ويرجع ذلك إلى التحديد الدقيق لبدء الحرف ؛ إذ يبدأ بعد الشرطة التي تخص ما قبله إذا كان وسطًا أو طرفًا . وقد التفت بعض المتخصصين إلى بساطة هذا التغيير ، يقول : « للحروف أشكال مختلفة على نحو طفيف اعتمادًا على مواضع ظهورها في الكلمة » (١) .

ويرى البحث أن الحروف إذا كانت طرفًا أو مستقلة فإنه يزيد عليها جزء تزييني يتمثل عادة في التدوير بنصف دائرة أيسر يرد مع الحاء والعين ومعجماتهما ، أو أسفل ويرد مع السين والشين والصاد والضاد ، أو في نبرة ترد مع الباء والفاء وأشباههما .

ويعني هذا التصور أن البحث يرى الأخذ بثنائية تشكيل الحروف ، بمعنى أنها تتكون من جزئين ، هما : الجزء الأساسي المميز ، والجزء التزييني الزائد . كما يعني ذلك أن البحث يأخذ بمبدأ الزيادة على الجزء الأساسي ، فهو يقول بزيادة نصف الدائرة والنبرة على الحروف إذا كانت طرفًا أو مستقلة ، وليس بحذف هذه الأجزاء من الحروف التي تدخل عليها إذا كانت أولًا أو وسطًا .

ب - موقع الجرافات بعضها من بعض :

يمكننا أن نقف على ألوجرافات أخرى بسبب موضع الحروف بعضها من بعض ؛ إذ ترد ألوجرافات في العربية ليس بسبب وقوع الجرافات من الكلمة « استهلالًا وتوسطًا وطرفًا واستقلالًا » فقط ، كما يسجله بعض الدارسين (٢) ، وإنما بسبب موقع الجرافات بعضها من بعض ، نحو وقوع الميم بعد اللام يجعل الميم ترسم بشكل خاص مختلف عما أشير إليه سابقًا ، وذلك على النحو التالي < لمـ > إذ تركب اللام فوق الميم كما سيرد تفصيله في الحديث عن تغييرات الألوجرافات .

وقد جعلت هذه الألوجرافات المختلفة سواء التي تنتج من موقع الجرافات من الكلمة ، أو موقعها بعضها من بعض عدد الرموز التي تقدمها كاسات المطابع الأميرية على

(١) Brustad, Kristen [et. al.] (1995) Al- Kitab fii Tac alum al-c Arabiyya: a Textbook for Beginning Arabic, Part One, USA: Georgetown University Press, p. 3.

(٢) للبحث تصور آخر حول هذه الألوجرافات يرد بعد قليل .

اختلاف أشكالها يبلغ أربعمائة وسبعين شكلًا بدون الحركات .

على أن هذا النوع الثاني من الألوجرافات ، وهو نوع الألوجرافات التي ترد بسبب موقع الحروف بعضها من بعض أكثر أهمية ودقة في العربية .

ويمكننا أن نفهم هذا النوع من الألوجرافات على النحو الذي نفهم به تأثير تجاور الأصوات بعضها على بعض .

والحق أنه يمكننا تطوير الألوجرافات وتعديلها من أجل تجويد النظام الكتابي ؛ إذ الكتابة صناعة كما هو مقرر [1] ، فيمكننا ، مثلًا ، عدم الاعتداد ببعض الألوجرافات أو تبسيطها ليسهل إتقان الناس للكتابة . ولا يخفى أن هذه الألوجرافت غير جوهرية لا يخل عدم الالتزام بها بتوصيل مراد الرمز .

ويمكن أن ننظر في أمثلة الألوجرافات في الحديث عن تغييرات الألوجرافات ، ومنها على سبيل المثال :

- تراكب الجرافيمات كتراكب اللام مع الميم أو الحاء أو إحدى معجمتيها أو الهاء < **لمس لحق لجأ لخص لهم** > .

٢ - تغييرات الألوجرافات :

إذا وقفنا مع الألوجرافات التي يرصدها بعض اللغويين اعتمادًا على موقع الوحدة الكتابية من الكلمة نجد أن التغييرين الأساسيين اللذين يقدمان للجرافيم هما :

أ - زيادة خط أفقي < شرطة > :

ويكون هذا الخط بعد الحرف كما يرى العمل الحالي ، أو بعد الحرف وقبله كما يرى اللغويون الذين يقولون برباعية الموقع . ويقال لهذه الشرطة الوصلة .

والحق أن الشرطة تغيير بسيط ، وهو ، كذلك ، أبسط صور وصل الحروف ؛ فهو بهذا لا يُمَثِّلُ شكلًا معقدًا ، وإنما مجرد خط بسيط ممتد بين الحرفين حيث يبدأ من الحرف المتقدم ليصل إلى الحرف التالي .

ومع تسليم العمل الحالي بوجوده في نظام الكتابة العربية إلا أنه يرى أنه لا يقوم بتنويع الجرافيمات وإكسابها صورًا مختلفة ، فهو لا يتغير من جرافيم إلى آخر ولا يكسب الجرافيم صورة خاصة .

---

(١) ابن خلدون ، عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، بيروت : دار الجيل ، ص ٤٦٣ .

كما يرى العمل الحالي أن الاعتماد عليه لعمل أربع ألوجرافات للجرافيم الواحد مبالغة ليست ذات مسوغ ؛ إذ لا يتأثر شكل الحرف ذاته ، وإنما تزيد الوصلة هذه فحسب ، والمفترض لتكون تغييرًا ينتج ألوجرافات أن تُقَدِّم لنا صور متنوعة للجرافيم ، وهو ما لا يحدث معها .

ب - **زيادة خط رأسي :**

ويكون ذلك في جرافيم < م > .

جـ - **زيادة نبرة في آخر الحرف :**

وهي تؤدي إلى تدويره حين يكون في آخر الكلمة أو مستقلًا ، وهو ما يظهر في :

- حروف الباء وأشباهها < **ب ت ث ن** > .
- حرفا الفاء والقاف < **ف ق** > .

د - **زيادة نصف دائرة :**

وهي ترد للحرف إذا كان آخرًا أو مستقلًا ، كما ترد النصف الأيسر من الدائرة أو النصف السفلي منها فيما يلي من الحروف :

- **النصف الأيسر من الدائرة :**
- في الحاء ومعجمتيها < **ح ج خ** > .
- في العين ومعجمتها < **ع غ** > .
- النصف الأسفل من الدائرة :
- السين ومعجمتها المثلثة < **س ش** > .
- الصاد ومعجمتها < **ص ض** > .

ويلاحظ على هذه التغييرات المذكورة أنها ترد للحرف عندما يكون آخرًا أو مستقلًا ، ويرجع ذلك ، في الحقيقة ، إلى أن البحث قد عد صورة الحرف إذا كان أولًا هي الأصل ؛ فليس ثمة تغيير حادث لها ، كما رأى البحث أن تغيير الشرطة تغيير بسيط واحد مطرد يستمر مع جميع الحروف باستثناء الحروف الستة التي لا توصل بما بعدها < **زر ذا ود** > مما يجعلها غير ذات صلة بتوليد صور مختلفة للجرافيمات .

على أن هناك تغييرات أخرى تقدم صورًا للجرافيم المفرد ، وهي تلك الصور التي ترتبط بما قبل الجراف وما بعده من جرافات . وأهم تغييرات هذا الأمر ما يلي :

أ – قلب النبرة إلى أسفل :

وذلك مستعار من الخط التراثي ويظهر في جرافيمات :

– الباء وأشباهها إذا كانت متبعة بحرف غير ذي نبرة أو خط رأسي ، كالجيم والميم ونحوها ، على حين لا يرد قلب هذه النبرة إذا كان الحرف التالي ذا نبإة أو خط رأسي قارن < **بحر – أبجد – اتخذ – أثمر – انجرف – إيجار – يملأ** > و < **أبيات – أتان – إثمار – يأخذ** > . لاحظ أن هذه الحروف تقلب نبرتها الأولى في أمثلة المجموعة الأولى دون الثانية .

كما يتصل بذلك ورود الباء وأشباهها إذا كانت وسطًا وبعدها الراء حيث يتم قلب النبرة فيبدو الحرف كما لو كان قنطرة سابقة على الراء < **قبر** > .

ب – **رفع الوصلة التي تكون بين الحروف :** ويعني ذلك أن ترد الوصلة فوق النبرة الأخيرة من الحرف السابق وليس تحتها ، ويكون ذلك مع الحرف الذي تكون له نبرة ، كالصاد والضاد أو السين والشين اللذين يتشكلان من ثلاث نبرات متصلة ، وتكون كذلك مع الحرف الذي تزاد عليه نبرة في آخره كالباء وأشباهه . من أمثلة ذلك : < **عرشي قلبي حتى عنى عبي** > .

ج – **تراكب الجرافيمات :** يراد بتراكب الجرافيمات أن ترد الحروف بعضها فوق بعض وذلك كما نرى في رسم خط اللام الرأسي فوق قوس الحاء ومعجمتيها أو دائرة الميم ، ويتبع ذلك حذف جزء من الجرافيم وهو الخط الأفقي من اللام .

– اللام بعدها الميم والحاء ومعجمتيها والهاء < **لمس لحق لجأ لخص لهم** > .

– الفاء بعدها الياء < **في** > .

ونلاحظ في التراكب أن جزءًا من الحرف التالي يسبق ما قبله مكانًا كنصف دائرة الميم تكون قبل اللام ؛ لأن اللام ترسم أعلى هذه الميم ، فلا بد أن يكون بعضها قبلها والبعض الآخر بعدها .

وإذا راجعنا كاسات الحروف بالمطبعة الأميرية والتي تبلغ ٤٧٠ كاسة وجدنا تغييرات أخرى تنتج ألوجرافات للحروف العربية ، مثل حذف الخط الأفقي للحرف أو تقصيره والذي يمكن أن نجده في الكاف قبل الواو والراء ، مثلًا .

٣ - فرضا الألوجرافات ومنهجا معالجتها :

أ - فرضا الألوجرافات : ثنائية التشكيل ورباعية الموقع :

الحقيقة أن أنواع التغييرات الثلاث التي تنتج الألوجرافات المختلفة للوحدات الكتابية التي يرى اللغويون أنها ترد نتيجة لموقع الوحدة الكتابية من الكلمة تفيد جملة من الأمور ، هي :

- أن تغيير الشرطة ليس أكثر من أداة بسيطة تتيح اتصال الكتابة ، وربما لم تعد من قبيل التغييرات الخاصة بجرافيمات دون أخرى ؛ إذ لا تتخلف إلا من الحروف الستة التي لا توصل بما بعدها ، وهي < **زر ذا ود** > . ويجعلها هذان الأمران ، أي اطرادها في جميع الحروف باستثناء ستة وعدم اختلافها تبعًا للجرافيمات التي تصاحبها ، غير ذات شأن كبير في تصنيع الألوجرافات ، ومن الأولى عدم الاعتداد بها في الحديث عن ألوجرافات العربية .

- أن التغييرين ذوي الأثر الواضح في تشكيل ألوجرافات العربية هما : الخط الرأسي والتدوير على اختلاف صوره وفق الجرافيمات التي يتم فيها .

- أن هذين التغييرين يمثلان كسرًا لاطراد الكتابة على مستوى خط الكتابة بالنزول إلى أسفل بالخط الرأسي للميم ، وبتدوير الباء وأخواتها فوق مستوى خط الكتابة من خلال النبرة التي تزاد عليها إذا كانت طرفًا أو مستقلة ، وبرسم نصف دائرة إلى أسفل مع السين ونحوها ، وبتدوير العين بنصف دائرة إلى اليسار . وهو كسر لرتابة الخط واطراده على مستوى السطر الذي يتم الكتابة عليه .

- أن هذا التغيير يرد على جهة التزيين .

- أنه يمكن تصور تشكيل الوحدات الكتابية على جهة ثنائية التشكيل ، بمعنى أنها مشكلة من جزأين أحدهما أساسي مميز لتمييز الوحدة عن غيرها ، والثاني تزيني لكسر رتابة الخط وتحسينه .

- أن تصور ثنائية التشكيل يضبط على نحو دقيق التغييرات التي ترد في الكتابة وتفسرها لنا على نحو مقنع ؛ إذ يرتبط بما كان طرفًا ، وبما كان مستقلًا بالتبعية ويغيب عما كان استهلالًا وما كان وسطًا كذلك . كما أن طبيعة التدوير أقرب إلى التزيين .

ب - منهجا معالجة الألوجرافات : الحذف والزيادة :

يتم معالجة التغييرات التي تنتج لنا مختلف الألوجرافات العربية من خلال منهج

الحذف أو اقتطاع الجزء الأخير من الوحدات الكتابية . ويرى البحث أن القول باقتطاع جزء من الوحدة يثبت كون هذا الجزء مكونًا أساسيًا من الحرف ، وأن إزالته من الحرف على خلاف الأصل . ويرى البحث عكس ذلك فيرى « زيادة » الجزء الوارد في الوحدات المتطرفة أو المستقلة بدلًا من « الحذف » ؛ إذ إن هذا الجزء يمتنع في موضعين ، هما الاستهلال والتوسط ، ويرد فقط في الطرف الذي يحمل عليه الاستقلال ؛ الأمر الذي يجعل السيادة لغياب هذا الجزء والقلة لوروده ، فتقتضي ، من ثَمَّ ، كثرة غياب هذا الجزء عن وجوده وطبيعته التزيينية أن يجعل هذا الجزء زائدًا في حالة التطرف ويحمل عليها الاستقلال لا محذوفًا في حالتي الاستهلال والتوسط .

إن التغيير يتم بالزيادة وليس بالحذف ؛ لأن الزائد هو الأقل عددًا ؛ إذ ترد الزيادة في ختام الكلمة وفي الاستقلال ، وإذا اعتبرنا أن حالة الاستقلال حالة نظرية أكثر من كونها واقعًا قائمًا في اللغة كما أنها محمولة على حالة التطرف كانت الزيادة ثلث الأشكال ، إذ ترد مع حالة النهاية في مقابل غيابها في حالة البداية والتوسط .

ويؤكد منهج الزيادة لا الحذف كون غرض هذه الزيادة هو التزيين ؛ إذْ ترد لتزيين رسم الحروف في أواخر الكلمات . ولو قلنا بالحذف للزمنا أن نذكر له سببًا أو غرضًا .

إن تشكيل الحرف ثنائي ، فهو يتكون من جزأين متمايزين ، هما الجزء الأساسي الذي يتم في ضوئه التمييز بين الحروف الهجائية ، وهو بهذا « الجزء المميز Distinctive Part » و « الجزء الجمالي Decorative Part » الذي يراد به تزيين شكل الكتابة وتحويلها إلى فن من الفنون . ويمكن تسمية هذا الجزء الجمالي أو التزييني بالجزء التزييني « Decorative Part. » ، ويؤكد كون هذه الأجزاء جمالية وتزيينية أنها تميل إلى التدوير .

ثالثًا - الأبجدية العربية بين نظامي التوليد والتحقق :

نستعرض هنا بصورة سريعة تداخل الألوجرافات في الجرافيمات عند عَدّ جرافيمات العربية في أعمال بعض اللغويين المعاصرين .

لقد اتخذ عدد الجرافيمات أرقامًا مختلفة ومتفاوتة بسبب ما تم إدراجه فيها من الألوجرافات وذلك على النحو التالي :

أ - (١١٢ - ١٢٤ - ١٠٠ - ٤٧٠)

يَجْمَعُ اللغويون في الأبجدية العربية كل الرموز الكتابية وصورها الفرعية في جدول واحد ليقرروا أن هذه الصور المختلفة تمثل في مجموعها الأبجدية العربية ، فإذا راجعنا ما

يسجله اللغويون المعاصرون بصدد الأبجدية العربية وجدنا أن عدد رموز الأبجدية العربية يتضاعف عندهم اعتمادًا على جمعهم الرموز الكتابية سواء أكانت وحدات مستقلة أم صورًا مختلفة لهذه الوحدات ، وهم يتحدثون في ذلك عن أربع صور للوحدة الواحدة فتتضاعف عندهم الوحدات أربع مرات اعتمادًا على فكرة رباعية الموقع التي يفترضونها لضبط مختلف الرموز الكتابية للعربية .

ويتردد العدد الذي تصل إليه رموز العربية الكتابية بذلك بين عدد من الاحتمالات بيان أهمها يرد على النحو التالي :

١١٢

يمثل هذا العدد حاصل ضرب عدد الرموز الكتابية ، أي ٢٨ رمزًا كتابيًا في عدد مواقع كل واحد من هذه الرموز ، وهو ٤ ، وذلك ما نجده في أعمال سمسون Simpson وغيره [١] .

١٢٤

لا يخفى أن عدد الرموز الذي وصلت إليه الأعمال السابقة أقل مما ينبغي إثباته وفقًا لافتراضهم المتمثل في « رباعية الموقع » ذلك أن الأعمال التي تقف على ١١٢ رمزًا كتابيًا للعربية تهمل أمرين :

- أولهما : الألف وتبلغ الأبجدية بها تسعة وعشرين رمزًا كتابيًا .
- الثاني : تركب بعض الرموز الكتابية في العربية وعدم إفرادها ، وهو رمز الهمزة الذي يرسم بالإضافة إلى وروده مفردًا مركبًا مع الألف مرة وثانية مع الواو وثالثة مع الياء . ويذكرنا بضرورة فصله عن غيره من الرموز الكتابية بصفته قسمًا منفصلًا انفصال الأصوات المركبة diphthongs عن غيرها من الأصوات غير المركبة . ويهمنا ، في هذا المقام ، أن نؤكد على أن مراعاتها يضاعف العدد المفترض بناء على فكرة « رباعية الموقع » ؛ إذ يصبح لدينا اثنان وثلاثون رمزًا بإضافة ثلاثة صور زائدة من الجراقيم المركب الهمزة على الأبجدية التي زدنا عليها من قبل رمز الألف . ويصبح ، بناءً على افتراضهم ، عدد رموز الكتابة العربية ١٢٤ ، وهو حاصل ضرب عدد رموز الأبجدية في المواقع الأربعة لكل واحد من هذه الرموز .

---

(١) Simpson (1995) "Writing: Overview of History", Vol. 9, p. 504. & Abdul- Rauf, Muhammad (1983) Arabic for English Speaking Students, London: Shorouk International, pp 36 - 38.

١٠٠

يبلغ بعض اللغويين [1] بالرموز الكتابية للعربية مائة رمز فحسب مع تسليمه بفرض رباعية الموقع الذي تتبناه شتى الأعمال على اختلاف ما تنتهي إليه من عدد رموز الأبجدية . ويرجع تجاهله لاثنتى عشرة حالة إلى عدم احتسابه موقعَي الاستهلال والتوسط للرموز التي لا توصل بما بعدها والتي يجمعها علماء العرب في قولهم « **زر ذا ود** » . ويكتفي برصد موقعي الاستقلال والطرف لهذه الحروف الستة . وبإلغائه موقعين لستة حروف يسقط من عدد الرموز اثني عشر رمزًا وتصبح مائة فقط . وربما جعلت بعض الدراسات التي تسقط الحروف التي لا توصل هذه الحروف أحادية الشكل على الرغم من أنها توصل بما قبلها ، تقول في اقتصار تعدد الشكل على الحروف التي توصل بما بعدها فقط : « سمة مثيرة لهذه الأبجدية أن اثنين وعشرين حرفًا من رموزها الكتابية الثمانية والعشرين له أشكال مختلفة اعتمادًا على موقعها في الكلمة أو خارجها ... في مواقع استهلالية ومتوسطة وطرفية بالإضافة إلى شكلها عندما تكتب مُسْتَقِلَّة » [2] .

٤٧٠

تبلغ المطابع الأميرية بالرموز الكتابية بدون الحركات أربعمائة وسبعين رمزًا لا باحتساب رباعية الموقع فحسب ، بل بإضافة الأشكال المختلفة للرموز التي يمكن أن تعد من تأثير تجاور الحروف بعضها مع بعض ، وذلك كما يظهر في صور الكاسات في المطابع الأميرية .

والحقيقة أن الأبجدية العربية تحتاج في ضبطنا لها أن نفرق بين جرافيماتها وألوجرافاتها ، أي أن نفرق بين الصور الأصلية أو الصور المجردة لها والصور الفرعية التي تتخذها مختلف هذه الجرافيمات أو الصور المجردة في تحققها .

وينتهي بنا التفريق بين الجرافيمات والألوجرافات إلى أن نعد للأبجدية العربية ثمانية وعشرين رمزًا فقط ، ونعد ما سواها صورًا فرعية أو ألوجرافات لها .

على أن هذا العدد قد جعل بعض اللغويين يفكر في اختزال هذه الأشكال إلى ثلاثين شكلًا فحسب .

ولا نريد بالجرافيمات الصور الأساسية التي تستخدم في توليد الرموز الكتابية ، وهي

---

(١) Fischer, Volfdietrich (1992) "Arabic", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 1, p. 94.

(٢) Dobrovolsky, Michael & O'Grady, William (1997) "Writing and language", in Contemporary Linguistics: an Introduction, edited by William O'Grady [et. al.], London & New York: Longman, p. 604.

التي يذهب إليها بعض اللغويين في اختزالهم الحروف الأبجدية إلى رموز تستخدم إنتاج الحروف الثمانية والعشرين من خلال النقط وغيره ، كما سيتم تفصيله في الحديث عن تغييرات الجرافيمات . ونرى أن هذه الصور الأساسية تفيدنا في بيان الفروق التي تكون بين الرموز الكتابية ، وفي تقرير مجموعة التغييرات التي تجري لتوليد الرموز الكتابية ؛ ذلك أن هذه الرموز الأساسية تمثل الأجزاء الثابتة غير المتغيرة في الرموز الكتابية .

رابعًا - دارسة تحليلية لمشكلات الكتابة : استعراض ومناقشة :

يلزم دراسة النظام الكتابي في لغة ما الوقوف على ما يقرره المتخصصون من مزاياه ومشكلاته [١] .

مما تتميز الأبجدية العربية مثلًا غياب تعدد الرمز الكتابي كما يكون فيما يلي :

- **الجرافات الثنائية** Digraphs ، وهي تلك الجرافات التي تأخذ رمزين كتابين في إشارتها إلى موضوعها ، وهي ما ترد في الإنجليزية التي يرد فيها « الجرافات الثنائية في الصوامت التي تشمل sh التي ترد في ship و gh التي ترد في tough والجرافات الثنائية في الصوائت وتشمل ea في bread و oa في boat » [٢] .
- **الجرافات الثلاثية** Trigraphs ، وهي تلك الجرافات التي تأخذ ثلاثة رموز كتابية للإشارة إلى موضوعها مثلما يرد في الإنجليزية « التي تشمل أمثلتها tch في (watch) » [٣] .

أما أهم ما يسجله اللغويون من مشكلات تتصل بنظام الكتابة العربية فأربع مشكلات تتمثل فيما يلي :

١ - **عدم تمايز رموز الأبجدية بعضها عن بعض** بشكل تام (مشكلة النقط)

يقول بعض اللغويين في مشكلات الكتابة العربية : « عيوب الكتابة : الصوامت Les consonnes العيب الأول المتعلق بشكل الحروف يتجه إلى علامات النقط . الأبجدية العربية تتكون بالنسبة لثمانية وعشرين حرفًا في الحقيقة من خمسة عشر شكلًا . نضع لإضافة الحروف الأخرى نقاطًا < نقطة أو نقطتين أو ثلاث نقاط > فوق الحرف أو تحته . يجب أن نضيف أن حروفًا معينة لا توجد بدون نقاط < الفاء ونبرة الباء إلا حين تدعم الهمزة > . يوجد ، إجمالًا ، نقاط في خمسة عشر حرفًا من الثمانية والعشرين

---

(١) وهو ما قام به بعض اللغويين بالنسبة للغة الإنجليزية ، انظر :
Bolinger & Sears (1981) Aspects of Language, p. 283 - 5.

(٢) Crystal (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, p. 257.

(٣) Ibid, p. 257.

وهي أكثر من النصف »[١] .

ويرى بعض اللغويون هذا الأمر مدعاة إلى « اللبس والخلط بين الحروف للاعتماد على النقاط دون الرسم في تمييزها . ويزداد اللبس والخلط عندما تتجاور أو تتابع حروف متحدة في الرسم لا تتميز إلا بالنقاط خصوصًا إذا كان رسمها منحصرًا في نبرات صغيرة متماثلة »[٢] .

والحق أن تمايز الحروف برسوم مختلفة أو بسمات متبيانة لا يُمَثِّلُ فرقًا في التعلم والاكتساب . بل يُمَثِّلُ ذلك اقتصادًا في توظيف الرموز ، ويرى التربويون أنها تمثل اقتصادًا في التعليم كذلك ، كما تيسر عملية التعلم ، يقول بعضهم : « وتلك طريقة أكثر اقتصادًا من خلق حرف جديد يتطلب من الطفل تعلمه »[٣] .

٢ - الانفصال وعدم التزام الاتصال :

ويضيف « عيب ثان يتعلق بغياب الاتصال بين حروف معينة وما يليها من حروف بداخل الكلمة نفسها . حروف (ا – ذ – د – ر – ز) و تتصل بما قبلها لا بما يليها : رمسيس – ذهب – مطار – صورة . هذا اعتراض بوجوب رفع يدك في أثناء في كتابة الكلمة الواحدة فضلًا عن الكلمات التي تحمل كثيرًا من هذه الحروف التي تتردد . لكن الاعتراض الأكبر الذي يأتي غالبًا جدًّا من هذا الأمر هو أنه عندما نقرأ النص فإننا لا نعرف أين تبدأ الكلمة ؟ وأين تنتهي ؟ وما يجب أن نضعه معًا لتركيب الكلمات ؟ وما إذا كان ما نقرؤه كلمة مفردة أو كلمتين هذا الأمر ، فضلًا عن هذا المسافات بين الكلمات ليست منتظمة حتى في الطباعة نفسها وغالبًا ما يكون هناك مسافة بين جزئين منفصلين من كلمة واحدة أكبر من مسافة بين كلمتين »[٤] .

والحق أن انفصال الألف عما بعدها يميزها عن اللام ؛ إذ لا فرق بينهما حال التوسط إلا بالاتصال والانفصال ، وكأن الانفصال كان هنا ذا غاية وظيفية يقوم بتوظيف أمثل لرمز < ا > الذي يستخدم لرمزين كتابين اثنين هما الألف واللام ، ولولا هذا الفرق لاحتجنا لإحدى الوحدتين رمزًا مخالفًا لرمز الأخرى .

---

(١) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question: p. 19.

(٢) صبري ، عثمان (١٩٦٤) نحو أبجدية جديدة ، مصر ، ص ١٠١ .

(٣) شحاتة ، د. حسن (١٩٨٦) أساسيات في تعليم الإملاء ، القاهرة : مؤسسة الخليج العربي ، ط٢ ، ص ١١٧ .

(٤) Meynet, (1971) L'écriture Arabe en Question, pp. 20 - 1.

كما أن اتصال الراء سيجعل منها شكلًا قريبًا من الهاء المتوسطة . وليس في الحقيقة ثمة مشكلة في رفع اليد ؛ إذ إننا نرفع أيدينا في أثناء كتابة ما هو متصل شكلًا وهو الطاء مثلًا إذ نرسم تدويرها ثم ننتقل بعد رفع اليد إلى رسم ألفها . وكذلك النقط يتم برفع اليد إذ ينفصل عن الهيكل الأساسي للكتابة .

٣ - تغير أشكال الحروف :

يقول بعض اللغويين : « ثمة عيب ثالث نتائجه تربك ، بصفة خاصة ، الطباعة ، لكننا نجده عيبًا في الكتابة اليدوية : إنه تنوع أشكال الحروف نتيجة لموقعها في الكلمة الجزء الأكبر من الحروف تغير شكلها . كثير منها له أربعة أشكال : مستقلًا استهلاليًا متوسطًا طرفًا .

بـ - ـبـ - ب

عـ - ـعـ - ـع - ع

جـ - ـجـ - ـج - ج »(١) .

كما يشير بعض اللغويين إلى هذا الانتقاص ، يقول : « وهناك تهمة أخرى يوجهها السادة المجددون إلى الأبجدية العربية ؛ تلك هي : أن لكل حرف من حروفها صورًا تختلف باختلاف موقعه من الكلمة »(٢) . ويؤكد ثان على هذا الأمر ، يقول : « يبلغ متوسط رسم الحرف الهجائي العربي في الكتابة أربعة عدا مما يحمل ذاكرة متعلم الكتابة العربية استيعاب (٢٨٤ = ١١٢) رسمًا إذا ما أضيفت إليها علامات الإعراب والعلامات نيفت على ١٢٠ رسمًا »(٣) .

وقد سبق أن ناقش البحث مشكلة تعدد أشكال الحرف الواحد في حديثه عن الألوجرافات التي ترد لجرافيمات العربية وكيفية تبسيطها بما لا يخل بالغرض الذي يراد من الرمز أداؤه .

٤ - غياب الحركات من داخل الكلمة :

يمثل غياب الحركات عن الأبجديات ، بصفة عامة ، نقصًا قد لا يعدونها بسبب هذا

---

(١) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question, p. 21.

(٢) عبد القادر ، حامد (١٩٦٠) « دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » ، مجلة مجمع اللغة العربية ، جـ ١٢ ، ص ٩٧ .

(٣) صبري (١٩٦٤) نحو أبجدية جديدة ، ص ٩٧ .

النقص من نظام الكتابة الأبجدية ؛ وذلك لأنهم يرون النظام الأبجدى مقابلًا للنظام الصوتي ؛ مما يقتضي تمثيل العناصر الصوتية المختلفة ، فنظام الكتابة الصحيح هو الذي تشير حروفه إلى الأصوات المتضمنة في اللغة » (١) . ولا ترجع هذه المشكلة إلى العربية فحسب ، بل ترجع إلى الكتابة الفينيقية التي اشتقت منها الكتابة العربية وأخذت عنها الكتابة اليونانية كذلك (٢) . يقول بعض اللغويين : « تجوهل كون الكتابة الفينيقية حالة من الكتابة الأبجدية الحقيقية لفشلها في كتابة الحركات » (٣) .

يشير المعاصرون إلى مشكلة غياب الحركات من الهيكل الأساسي للأبجدية العربية ويرون ذلك من أكبر مشكلات الأبجدية العربية ، يقول بعضهم في ذلك : « من المعلوم أن الألفباءات الصوتية الكاملة تتكون من حروف ساكنة وبعض حروف الحركة . ولكن طبيعة تكوين اللغات السامية ساعدت الفينيقيين عند وضع حروفهم على الاكتفاء باثنين وعشرين حرفًا كلها ساكنة ، ثم سار على نهجها هذا سائر ألفباءات اللغات السامية الأخرى التي اشتقت منها ... إلا أن هذا لا يعني أن كتابة اللغات السامية في غنى تام عن حروف الحركة ، وأنها لا تنوء بالثغرة المفتوحة » (٤) . وقد برز في بعض محاولات إصلاح نظام الكتابة العربية إدراج الحركات في بنية الكلمة بمحاولة وصلها بشرطة كالتي تكون بين وصل الحروف بعضها ببعض تقريبًا ، وذلك كما يظهر في محاولة الأستاذ على الجارم الذي لديه : « الضمة قوس تتصل بالحرف المضموم ... الكسرة خط مائل يتصل بالحرف المكسور من تحت ... السكون حلقة تتصل بالحرف الساكن » (٥) .

ويرى البحث أن انفصال الحركات عن الهيكل الأساسي للكتابة في العربية وعدم النص على الحركات في الكتابة العربية يمكن مناقشته من خلال جملة من المفاهيم :

الأول – الاختزال ، وقد قال به بعض اللغويين في تفسيره غيبة الحركات عن هيكل الكتابة الأساسي ، يقول : « فاللغة العربية لغة إيجاز في صورتها الكتابية ، ومن مظاهر هذا الإيجاز أنها لا تعني بكتابة علامات الحركة على عكس الكتابة في اللغات الأجنبية . ومؤدى هذا : أن حروف أية كلمة عربية تختزل بمقدار نصفها إذا روعي علامة الحركة

---

(١) Dinneen (1967) An Introduction to General Linguistics, p. 278.

(٢) Akmajian [et. al.] (1990) An Introduction to Language and Communication, p. 474.

(٣) Gleason (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 419.

(٤) صبري (١٩٦٤) نحو أبجدية جديدة ، ص ص ١١٠ – ١١٢ .

(٥) الجارم ، علي (١٩٤٤) « مشروع تيسير الكتابة العربية » ، مستخرج من الجلسة التاسعة بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٤م ، تيسير الكتابة العربية ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٦٤م ، ص ٨١ .

لكل حرف »[١] . ولكي يتم الاختزال على نحو صحيح ، أي لكي يُمَثِّلُ اختصاراً دون الإخلال بوظيفة نظام الكتابي تلزم الإشارة إلى ما يلي :

الثاني – عدم انضباط بعض الحركات في العربية ، ويظهر هذا الأمر من تذكرنا أن الحركات في العربية على نوعين :

أ – سماعي ، ولا قبل لنا بضبطه على نحو دقيق ؛ ولذلك ينبغي أن نتذكر أن كثيرًا من حروف الكلمات العربية غير مضبوطة الحركات ، ومثال ذلك : عين الفعل الثلاثي المجرد إذا جاوزنا المشهور من الأفعال . ولا شك أن وجوب إدراج الحركة في بنية الكلمة سيفرض كثيرًا من الاحتمال ، وسيلزم القارئ باعتماد وجه التحريك الذي قضى به الكاتب دون أن يكون هناك لزوم افتراض هذا الوجه بعينه .

ب – قياسي ، ولا يكاد يخطئ فيه المتكلم كحركات الأوزان : **انفعل افتعل استفعال مفعول ... إلخ** . ولا نحتاج إلى النص على الحركات ما دامت مستقرة في نفوس مستخدمي اللغة .

الثالث – تعدد حركات الحرف الواحد مما يجعل اتخاذ حركة واحدة تقييدًا غير قائم في نظام اللغة نفسه . أي أن صلاحية بعض الحروف لأكثر من حركة دون فرق كورود الضمة والفتحة في حرف واحد يعوق النص على حركة الحرف ؛ إذ لا يخفى أنه لا يمكن أن نضع أكثر من حركة معًا على الحرف الواحد كما أن القطع بحركة دون الأُخرى لا وجه له .

الرابع – طبيعة الحركة ونظامها الخاص في العربية التي تختلف فيها عن الحروف ؛ إذ إنها لا تمثل جزءًا من جذور الكلمات مثلما تمثل الحركات الطويلة باستثناء الألف . وقد التفت بعض اللغويين المعاصرين إلى هذه الطبيعة فنص على أن « عدم تسجيل الحركات في أبجديات اللغات السامية والحامية « طبيعي » لاتصال الحركات بأواخر الكلمات على حين يتصل هيكل الصوامت بالجذر »[٢] .

٥ – مدى تصويرها للغة المنطوقة (كفاءة الكتابة العربية)

---

(١) أمين ، محمد شوقي (١٩٧٠) « العربية أوجز عبارة وأخصر كتابة » ، مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد السادس والعشرون ، ص ٣٣ .

(٢) Todorov, Tzvetan (1979) "Writing", in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, edited by Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 195.

نحتاج في تبيينها لمشكلات نظام كتابة ما أن نبين مدى مطابقته للغة المنطوقة وتمثيله لها . والحق أن اللغويين العرب قد عالجوا علاقة الكتابة بالنطق ، فقد أشار بعضهم إلى ذلك ، قال : « اعلم أنه قد يتساوى حروف الكلمة خطًا ولفظًا ، نحو قولك : قام أحمد . وقد ينقص اللفظ عن الخط ، نحو : ضربوا وعمرو ، في الرفع والجر . وقد ينقص الخط عن اللفظ نحو : الرحمن وسليمان وداود ، ومن ذلك « زيد » في الرفع والجر . وقد ينطق بشيء ويكتب غيره ، نحو : الضارب ينطق بضاد مشددة ويكتب بلام وضاد . وينطق : رأيت زيدًا في الوصل بتنوين ويكتب ألفًا . وينطق بألف في حُبْلى وشِيْزِى ورَجْلَى ويكتب بالياء . وينطق بالألف في الصلوة والزكوة ويكتب بالواو . وينطق بالتاء في قائمة في الوصل وتكتبه بالهاء . وسنبينه في أماكنه مختصرًا إن شاء الله »[1] .

وقد قدم اللغويون العرب تفسيرات دقيقة لما خالفت فيه الكتابة النطق ، وهي أشبه بتفسيراتهم اللغوية العامة التي يقدمونها في الصرف والنحو وغير ذلك ومن أبرزها : الفرق بين ما يمكن أن يلتبسا وأمن اللبس وطرد الحكم والحمل على آخر . يقول اللغويون في بعض ذلك تفسيرًا للزيادة : « وإنما يزاد لأحد أمرين :

١ - إما أن يكون بين الكلمتين مشابهة فتقع إحداهما موقع الأخرى مخافة اللبس ، نحو : عمرو وعمر .

٢ - وإما للتوكيد نحو : ضربوا وسنبين ذلك .

وقال جماعة من الكوفيين : ألف الوصل يزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النسق في مثل : كفروا وردوا فلو لم يدخلوا الألف بعد الواو واتصلت بكلمة أخرى لظن القاريء أنها كفر وورد فتجيء الألف لهذا الفرق . وتعدوا ذلك إلى الأفعال التي واو جمعها متصلة بها ضربوا وشتموا ، وإن كان اللبس معدومًا ليكون الحكم في الموضعين واحدًا كما فعلوا في رفع الفاعل ونصب المفعول ... للفرق ، ثم رفعوه في الفعل اللازم وليس فيه فرق . وحملوا يغزوا ويدعوا وهي الفعل على كفروا . كتابة مائة : وكتبوا مائة بألف للفصل بينه وبين « منه » وأجروا تثنيته مجرى مفرده . وقيل : إنما فعل ذلك للفصل بينه وبين « ميَّة » اسم امرأة »[2] .

---

(١) ابن الدهان ، سعيد بن المبارك ، باب الهجاء ، تحقيق د. فائز فارس ، بيروت والأردن : مؤسسة الرسالة ودار الأمل ، ط١ ١٩٨٦م ، ص ص ١ - ٢ .

(٢) السابق ، ص ص ٣ - ٦ .

الرسم	الهيئة	الحجم	الاتجاه	الموقع	[illegible]	[illegible]	مفرد: نقط: مفرد: فوقي	مفرد: نقط: مفرد: تحتي	مفرد: نقط: مثنى: فوقي	مفرد: نقط: مثلث: فوقي	مفرد: بـ.	مفرد: خط: فوقي	مفرد: دائرة: فوقي	مزدوج: نقط ونبر: موحد: فوقي	مزدوج: نقط ونبر: موحد: تحتي	مزدوج: نقط ونبر: مثنى: فوقي	مزدوج: نقط ونبر: مثنى: تحتي	مزدوج: نقط ونبر: مثلث: فوقي	مزدوج: نقط وخط: فوقي
الخط المستقيم	رأسية			فوقية		أ													
الخط المستقيم	أفقية		أيمن	على الوصلة											ـبـ	ـتـ	ـيـ	ـثـ	
الخط المستقيم	رأسية أفقية		أيمن	فوق الوصلة وعليها		ـل													
الخط المستقيم	أفقية رأسية أفقية		مزدوج	فوق الوصلة وعليها		ء													
القوس			مزدوج	فوق الوصلة وعليها		حـ	خـ	جـ											
النبرات المتصلة			أيمن	فوق الوصلة وعليها		س				شـ									
دائري	دائرة سوية			فوقية			ف		ق										
دائري	دائرة سوية			[illegible]		م													
دائري	دائرة مفلطحة		أيسر	فوق الوصلة وعليها							صـ	ط				ضـ			ظ
دائري	نصف دائرة	ضيقة		فوقية	ء	د ع	ذ غ												
دائري	نصف دائرة	واسعة		على الوصلة وتحتها		ر	ز						و						
دائري	دائرة مزدوجة					هـ													